جامعة محمد الصديق بن يحيى-جيجل-

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

التعاون الدولي من أجل التنمية
برنامج كابدال أنموذجا

مذكرة مكملة لمتطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم السياسية

تخصص: تعاون دولي

من إعداد الطالب:

أطريح كريم

إشراف الأستاذ:

د. حموم فريدة

لـــجنـة المنـــاقشـــة

الاسم واللقب	الجامعة	الصفة
د. عتامنة رشيد	محمد الصديق بن يحي-جيجل	رئيسا
د. حموم فريدة	محمد الصديق بن يحي-جيجل	مشرفا ومقررا
أ. بوريب خديجة	محمد الصديق بن يحي-جيجل	ممتحنا

السنة الجامعية: 2019/2018م

شكر وعرفان

نحمد الله عز وجل الذي ألهمنا العبر والثبات وأمدنا بالقوة والعزم

على مواصلة مشوارنا الدراسي

وتوفيقه لنا على إنجاز هذا العمل فنحمدك اللهم ونشكرك على نعمتك وفضلك ونسألك البر

والتقوى ومن العمل ما ترضى وسلام على حبيبه وخليله الأمين عليه أزكى الصلاة والسلام

كما نتقدم بجميل الشكر والتقدير للعائلة الكريمة، الدكتورة المشرفة " **حموم فريدة**" التي لم تبخل علينا

بتوجيهاتها وتشجيعاتها العلمية القيمة ، جزاها الله خيرا.

شكر وتقدير إلى جميع أعضاء المناقشة.

ولا تفوتنا أن نشكر كل أساتذة قسم العلوم السياسية.

وكل من ساهم من قريب ومن بعيد في إنجاز هذا العمل المتواضع.

قائمة المختصرات		
الإختصار	اللغة الأجنبية	اللغة العربية
OECD	Organisation for Economic Co-operation and Development	منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية
MDG	Millennium Development Goals	الأهداف الإنمائية للألفية
SIDA	Swedish International Development Cooperation Agency	الوكالة السويدية للتنمية الدولية
CIDA	Canadian International Development Agency	الوكالة الكندية للتنمية الدولية
DFID	Department for International Development	وزارة التنمية الدولية البريطانية
DGIS	Directorate-General for International Cooperation	المديرية العامة للتعاون الدولي الهولندية
JICA	Japan International Cooperation Agency	الوكالة اليابانية للتعاون الدولي
ODA	Official development assistance	المساعدات الإنمائية الرسمية
DAC	Development Assistance Committee	لجنة المساعدة الإنمائية
UTO	United Towns Organisations	منظمة المدن المتحدة
CEMR	Council of European Municipalities and Regions	المجلس الأوروبي للبلديات والأقاليم
SCI	Sister Cities International	المدن الدولية الشقيقة
EU	European Union	الاتحاد الأوروبي
WB	World Bank	البنك الدولي
IBRD	International Bank for Reconstruction and Development	البنك الدولي للإنشاء والتعمير
IDA	International Development Association	المؤسسة الدولية للتنمية
IFC	International Finance Corporation	مؤسسة التمويل الدولية
IDB	Inter-American Development Bank	بنك التنمية للدول الأمريكية
NGO	Non-Governmental Organizations	المنظمات غير الحكومية
FSO	Fund for Special Operations	صندوق العمليات الخاصة
IIC	Inter-American Investment Corporation	صندوق الاستثمار للبلدان الأمريكية
MIF	Multilateral Investment Fund	صندوق الاستثمار المتعدد الأطراف
AFDB	African Development Bank	بنك التنمية الإفريقي

ASDB	Asian Development Bank	بنك التنمية الأسيوي
ASDF	Asian Development Fund	صندوق التنمية الأسيوي
IMF	International Monetary Fund	صندوق النقد الدولي
MDB	Multilateral Development BankS	بنوك التنمية المتعددة الأطراف
UNCTAD	United Nations Conference on Trade and Development	مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية
PPP	Public–private partnership	الشراكة بين القطاع العام والخاص
UNDP	United Nations Development Programme	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
EBRD	European Bank for Reconstruction and Development	البنك الأوروبي للإنشاء والتعمير
PCD	Policy Coherence for Development	إتساق السياسات من أجل التنمية
CDI	Commitment to Development index	مؤشر الالتزام بالتنمية
CGD	Center for Global Development	مركز التنمية العالمية
WTO	World Trade Organization	منظمة التجارة العالمية
RDB	Regional Development Banks	بنوك التنمية الإقليمية

مقدمة

عجزت العديد من الدول منذ استقلالها السياسي في التصدي لمعضلة التخلف رغم محاولاتها المتكررة وجهودها الكبيرة في هذا الشأن، دول اختلف في تسمياتها بين دول متخلفة، دول العالم الثالث ليتم الاستقرار على تسميتها بالدول النامية، ولعل العامل المشترك بينها هو معاناتها من أزمات سياسية، اقتصادية واجتماعية وقفت كحاجز أمام تطورها، وعلى الرغم من أن الكثير من هذه الدول تمتلك موارد كبيرة تمكنها من كسر ذلك الحاجز إلا أنها فشلت في ذلك، مع دلك نجد استثناءات لدول استطاعت استغلال تلك الموارد والمؤهلات وتمكنت من تحقيق قفزة نوعية وكسر حاجز التخلف، وهي تلك الدول التي يطلق عليها تسمية الدول الصاعدة أو الاقتصاديات الصاعدة.

تعد التنمية مطلبا أساسيا للعالم أجمع غير أن هدا المطلب قد أصبح الشغل الشاغل للدول النامية لتخطي أزماتها وتقليص هوة التنمية التي أخذت في الاتساع بينها وبين الدول المتقدمة الصناعية والدول ذات الاقتصاديات الصاعدة،مطلب أصبح أكثر من ضروري نظرا للتحديات المتزايدة التي تواجهها الدول النامية والناتجة عن غياب التنمية والتي قد تكون سببا في تهديد سيادتها وحتى وجودها.

هنالك من يرجع بدايات التعاون الدولي بشكله الحديث إلى الحرب العالمية الثانية متجسدا في مشروع مارشال عام1947 لإعادة بناء أوروبا إضافة إلى تأسيس منظمة الأمم المتحدة ومؤسسات بروتون وودز، أما التعاون الدولي من اجل التنمية والذي أخذ في بداياته شكل المساعدة الإنمائية فيرجع ميلاده الحديث حسب الكثيرين لخطاب الرئيس الأمريكي ترومان عام 1949 والذي تعهد فيه بتحرير شعوب العالم من آفة الفقر.

استلهم مصطلح المساعدة الإنمائية من مشروع مارشال، غير أن المساعدات الإنمائية أنداك كانت تقدم لأهداف إيديولوجية في إطار الحرب الباردة إذا ما استثنينا بعض الدول التي كانت تقدم هذه المساعدة كشبه تعويضات لمستعمراتها السابقة من جهة، أو للحفاظ على الاستقرار الإقليمي من جهة أخرى، وبعدها أخد هذا النوع من التعاون في التطور إلى غاية تحديد أهداف مشتركة كأهداف الألفية للتنمية وأهداف التنمية المستدامة 2030.

والجزائر كغيرها من الدول النامية تسعى لتحقيق تنمية شاملة تمكنها من تجاوز الأزمات التي تعيشها واللحاق بركب الدول التي حققت مستويات متميزة من التنمية، فهي تمتلك الكثير من المؤهلات سواء كانت مادية او بشرية لتحقيق دلك.

1. أهمية الدراسة

تكمن أهمية الدراسة في الاهتمام الكبير الذي تحظى به التنمية خاصة من طرف الدول النامية، والجهود الدولية المشتركة المبذولة من الدول والمنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية من خلال التعاون مع الدول النامية لأجل تعزيز التنمية فيها، إذ أن التعاون الدولي من أجل التنمية من شأنه أن يساعد الدول النامية على تجاوز الأزمات التي تعاني منها سواء كانت أزمات سياسية (التوترات السياسية)، اقتصادية واجتماعية، وتتفاوت هذه الأزمات من دولة إلى أخرى.

كما ازداد الوعي لدى الدول التي لا تنتمي إلى هذه الفئة(الدول المتقدمة الصناعية والاقتصاديات الصاعدة) أن المشاكل الناجمة عن غياب التنمية في الدول النامية هي مشاكل عابرة للحدود، فمع مرور الوقت ستؤثر على باقي دول العالم خاصة الدول الصناعية المتقدمة، وهذا ما حدث فعلا من خلال موجات الهجرة الكبيرة نحو هذه الدول وما يصحبها من مشاكل أخرى والتي ترى الدول المتقدمة أنها تشكل تهديدا على أمنها القومي.

على ضوء ذلك ازدادت وتيرة التعاون الدولي من أجل التنمية سواء كان ذلك على المستوى الثنائي، الثلاثي أو المتعدد الأطراف، وتم تحديد أهداف مشتركة تعهدت الجهات الفاعلة بزيادة فعالية هذا التعاون لتعزيز التنمية والحيلولة دون تأزم الأوضاع.

2. أهداف الدراسة

- معالجة ظاهرة التعاون الدولي من أجل التنمية.

- تحديد الجهات الفاعلة في التعاون الدولي من أجل التنمية، وكيف يتم هذا التعاون والدور الذي تلعبه هذه الجهات الفاعلة بالإضافة إلى إلقاء الضوء على موضوع فعالية التعاون الدولي من أجل التنمية.

- تسليط الضوء على برامج التعاون الدولي من أجل التنمية التي تقوم بها الدولة الجزائرية، وقد أخذنا دراسة حالة مشروع "كابدال".

3. أسباب اختيار الموضوع

تنقسم ما بين أسباب موضوعية وذاتية:

➢ أسباب موضوعية

- أثار موضوع التعاون الدولي من أجل التنمية جدلا كبيرا بين الدارسين له في العقود القليلة الماضية حيث تضاعفت حجم الجهود الدولية وازدادت عدد الجهات الفاعلة التي تعمل على تعزيز التنمية في البلدان النامية، ولازالت تدور نقاشات حادة حول مسألة فعالية التعاون الدولي للتنمية.

- تسعى الجزائر كغيرها من الدول لتعزيز التنمية فيها والاستفادة من تجارب وخبرات الدول والمنظمات الدولية التي تمتلك خبرة كبيرة في هذا الشأن وقد تم اختيار برنامج "كابدال" لدعم قدرات الفاعلين المحليين في الجزائر لكونه يصب في هذا السياق.

➢ أسباب ذاتية

-الرغبة الشخصية في دراسة هذا الموضوع والتعمق في تفاصيله ومعرفة حقائقه.

4. أدبيات الدراسة

➢ مذكرة ماجستير في القانون لـــ مختاري نسيمة بعنوان: التعاون الدولي اللامركزي من أجل التنمية المستدامة (2012) والتي ركزت على مكانة الهيئات المحلية ودورها على الصعيد الدولي لتفعيل هذا النوع من التعاون والرهانات والتطلعات المستقبلية للتنمية المستدامة في إطار هيكلة التعاون الدولي اللامركزي، غير أننا في دراستنا لن نركز فقط على التعاون اللامركزي بل سنتناول التعاون الدولي الحكومي (المركزي) وكذا التعاون المتعدد الأطراف.

- كتاب ل Hoebink Paul صدر سنة 2010 بعنوان:

European Development Cooperation In Between the Local and the Global

تناول فيه التعاون الدولي الإنمائي، أهم القضايا التي يتم مناقشتها في هذا الشأن، كتلك المتعلقة باتساق السياسات، كما يتناول الرؤى الجديدة للاتحاد حول التعاون الإنمائي بالإضافة إلى تناوله للمانحين الاوروبيين الجدد وكذا دور الحكومات المحلية الأوروبية في التعاون الإنمائي، كما تناول دور السلطات المحلية والإقليمية الأوروبية في سياسات تنمية المجتمع الأوروبي.

- كتاب ل Stephan Klingebiel صدر سنة 2014 بعنوان:

Development Cooperation: Challenges of the New Aid Architecture

والذي تناول فيه موضوع التعاون الإنمائي: تعريفه، فواعله، المانحين الجدد، الشركاء في الدول النامية والتمييز بين هؤلاء الشركاء كل حسب خصوصياته وحاجاته كدرجة الفقر مثلا، بالإضافة إلى تناوله مقاربات تقديم المساعدة الإنمائية وفعاليتها.

- كتاب لـ Besada Hanyو Kindornay Shannon صدر سنة 2013 بعنوان

Multilateral Development Cooperation in a Changing Global Order

يتناول الكتاب التعاون الإنمائي المتعدد الأطراف والدور الذي يلعبه في الوقت الحاضر في ظل إعادة تشكيل المؤسسات الدولية من أجل تحقيق أهداف التنمية للألفية، بالإضافة إلى إعادة التفكير في الدور الذي تلعبه المؤسسات المتعددة الأطراف في ظل التغير المستمر في هيكل المساعدات.

كما يتناول الكتاب حالات للتعاون الإنمائي المتعدد الأطراف والتحديات القديمة والجديدة لهذا التعاون كبناء قدرات الدول من أجل التنمية وزيادة فعالية التعاون المتعدد الأطراف والثنائي ودور قطاع العمل التطوعي كشريك في نظام المساعدة الإنمائية، وأخيرا يتناول الكتاب التعددية في شكلها الجديد (الصاعد) ودور المانحين الجدد كالصين في النظام المتعدد الأطراف والتعاون جنوب جنوب، بالإضافة إلى إقامة هيكل قانوني للتعاون الإنمائي لما بعد مؤتمر بوسان.

5.إشكالية الدراسة

تعد التنمية أحد المواضيع الهامة في مجالات مختلفة كالسياسة والاقتصاد وغيرها نظرا لأهميتها بالدفع بالدول نحو التقدم أو التخلف، لذا سعت الدول والفواعل الدوليين الآخرين في تعزيز التعاون الدولي من أجل التنمية، ومن هنا نقوم بطرح الإشكالية التالية:

كيف يمكن للتعاون الدولي من أجل التنمية أن يساهم في تحسين الأداء التنموي للدول النامية؟

ويندرج تحت هذه الإشكالية تساؤلات فرعية هي:

- ✓ من هم فواعل التعاون الدولي من أجل التنمية؟

- ✓ هل يتميز هدا التعاون بالفعالية؟
- ✓ بماذا يرتبط نجاح برنامج كابدال؟

6.فرضيات الدراسة

وفقا للإشكالية المطروحة يمكن طرح الفرصية التالية:

كلما زاد التعاون الدولي من أجل التنمية ارتفع أداء الدول النامية التنموي.

ويندرج تحتها جملة من الفرضيات الجزئية وهي:

- ✓ يحظى التعاون الدولي من أجل التنمية باهتمام العديد من الفواعل كالدول، منظمات دولية حكومية وفواعل أخرى.
- ✓ تعتمد فعالية التعاون الدولي من أجل التنمية على حجم الدعم المقدم من الفواعل كالدول، المنظمات الدولية الحكومية والفواعل الأخرى النشطة في هدا المجال.
- ✓ يرتبط نجاح برنامج كابدال بمدى التزام الجهات الفاعلة فيه بتنفيذه؟

7.حدود الدراسة

تدور حدود الدراسة ضمن إطارين الزماني والمكاني:

- ➢ **الإطار الزماني:** الدراسة تتمحور حول التعاون الإنمائي من أجل التنمية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، أما نموذج الدراسة وهو كابدال فإطاره الزماني من 2016-2020
- ➢ **الإطار المكاني:** التعاون الدولي من أجل التنمية بين الدول المتقدمة، الدول ذات الاقتصاديات الصاعدة والدول النامية،وحسب نموذج الدراسة: برنامج *كابدال* فسيكون الأمر في الجزائر.

8.الإطار المفاهيمي

➢ التعاون الدولي

العمل الجماعي والجهود المشتركة للدول من أجل تحقيق المصالح المشتركة والتنمية المستدامة، حيث تقع على المجتمع الدولي مسؤولية دعم الدول النامية والدول التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية من أجل تجاوز مشاكلها الاقتصادية والاجتماعية من خلال خلق بيئة اقتصادية ملائمة، وهذا الدعم بإمكانه التقليل من التوترات السياسية، ويسهل عملية اندماج الدول النامية والاقتصاديات في المرحلة الانتقالية من الاقتصاد العالمي.

ولتجسيد درجة عالية من التعاون الدولي يتوجب على جميع الدول أن تلعب دورا فعالا، حيث يتوجب على الدول المتقدمة مساعدة الدول النامية من أجل النهوض باقتصادياتها، كما يتوجب على هذه الأخيرة أن تتحمل المسؤولية الكاملة في تطبيق السياسات والبرامج التنموية بما يخدم احتياجات شعوبها.

وتبعا لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية " oecd " فإن أهداف التعاون الدولي تتمثل في:

- ✓ الرفاه الاقتصادي.
- ✓ اندماج الدول النامية في الاقتصاد العالمي.

- ✓ ضمان تحقيق التنمية الاجتماعية[1]

➢ **التعاون الإنمائي**DevelopmentCooperaation

يعرف على أنه ذاك النشاط الذي يفي بالمعايير التالية:

- ✓ دعم أولويات التنمية الوطنية والدولية
- ✓ الهدف منه ليس ربحيا.
- ✓ التمييز لصالح الدول النامية (معاملة تفضيلية).
- ✓ يقوم على شراكة تعاونية تسعى لتعزيز ملكية الدول النامية[2].

➢ **التعاون الإنمائي** يقوم على دعم الدول النامية، وذلك بما يتماشى ومفهوم المساعدة الإنمائية الرسمية ODA

➢ **التعاون الدولي الواسع النطاق (من أجل التنمية)**

Broader International Cooperation(forDevelopment) وهو التعاون مع الدول الأخرى التي تسعى لتعزيز التنمية لكن هذا النوع من التعاون يتخطى مجال مفهوم المساعدة الإنمائية الرسميةODA

➢ **التعاون الدولي من أجل التنمية**

International Cooperation (for development)

يشمل كل من التعاون الإنمائي والتعاون الدولي الواسع النطاق (من أجل التنمية) .

➢ يشار إلى الجهة التي تقدم الدعم (Providers of development cooperation) بالمانحين " donnors"[3]

9.الإطار المنهجي

تعددت مناهج الدراسة حسب طبيعة الموضوع، والذي تطلب استخدام مناهج مختلفة وهي:

منهج دراسة حالة

منهج يقوم بجمع البيانات والحقائق العلمية المتعلقة بأية وحدة (فرد، مؤسسة، نظام اجتماعي)، وهو يقوم على أساس التعمق في دراسة مرحلة معينة من تاريخ الوحدة أو دراسة جميع المراحل التي مرت بها، للوصول إلى

[1] Emmanuel Kwesi Boon, "AREA STUDIES – AFRICA (Regional Sustainable Development Review)", **Encyclopedia of Life Support Systems (EOLSS),**Vol. I , pp.24-25.

[2] José Antonio Alonso and Jonathan Glennie , "What is development cooperation ?" , Development Cooperation Forum Policy Briefs, No.1, New York, February 2015, ,www.un.org/ecosoc/dcf, pp1-2

[3] Willem Luijkx and Julia Benn, "Emerging providers' international co-operation for development", OECD Development Co-Operation, working paper 33/2017, April 2017, p.6.

تعميمات متعلقة بالوحدة المدروسة[1]. وقد تم الاعتماد عليه في هذه الدراسة في دراسة مشروع أو برنامج كابدال لدعم قدرات الفاعلين المحليين في التنمية المحلية.

المنهج الوصفي

يعتمد هذا المنهج على دراسة الواقع أو الظاهرة كما توجد في الواقع ويهتم بوصفها وصفا دقيقا ويعبر عنها كيفيا أو تعبيرا كميا، فالتعبير الكيفي يصف الظاهرة ويوضح خصائصها، أما التعبير الكمي فيعطينا وصفا رقميا يوضح مقدار هذه الظاهرة أو حجمها ودرجات ارتباطها مع الظواهر المختلفة الأخرى[2]، ويظهر في الدراسة من خلال دراسة وصف وتحليل التعاون الدولي من أجل التنمية ومشروع كابدال.

المنهج الإحصائي

أحد أساليب وصف الظواهر ومقارنتها وإثبات الحقائق العلمية المتصلة، يقوم المنهج على جمع بيانات كمية أو رقمية من العلاقة بين المتغيرات وتبويبها واستخلاص النتائج منها[3]. وقد اعتمدنا عليه في هذه الدراسة، انطلاقا من جمع البيانات والمعلومات اللازمة عن الوحدة المراد دراستها وتوظيفها في التحليل والتعليق عليها والاستدلال بها واثبات أو نفي صحة الفرضيات المطروحة.

10. تقسيم الدراسة

تتناول الدراسة التعاون الدولي من أجل التنمية مع دراسة حالة برنامج كابدال لدعم قدرات الفاعلين المحلين في التنمية المحلية في الجزائر وذلك في ثلاثة فصول،يتناول الفصل الأول فواعل التعاون الدولي من أجل التنمية، أنواع و أشكال و أدوات التي يتم بها هدا التعاون،وقد عالجنا فيه فواعل التعاون في مجال التنمية المتمثلة في التعاون الثنائي والثلاثي الحكومي، التعاون المتعدد الأطراف من أجل التنمية، وأهم أنواع وأشكال وأدوات التعاون الدولي من أجل التنمية والتي تتنوع بين مادية و غير مادية كالتحويلات المالية و دعم القدرات و تتخذ طرق و أدوات كالمنح، المشاريع الاستثمارية، القروض والاستثمارات في الأسهم ومبادرات أخرى.

أما الفصل الثاني من الدراسة يتناول فعالية التعاون الدولي من أجل التنمية، وتم التطرق أيضا لمسألة اتساق السياسات من أجل التنمية،بينما يتناول الفصل الأخير دراسة حالة مشروع كابدال، حيث تم عرض تفاصيل هدا البرنامج بالإضافة الى مدى تضمين البرنامج لمقاربة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لتنمية القدرات.

---

[1] محمد محمود الذنيبات، عمار بوحوش، **مناهج البحث العلمي وطرق إعداد البحوث**، ط4، بن عكنون:الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية،2007، ص130.

[2] نفس المرجع، ص138.

[3] محمد شلبي، **المنهجية في التحليل السياسي: المفاهيم، المناهج، الاقترابات، والأدوات**، الجزائر:كلية العلوم السياسية والإعلام، 2002، ص 91.

وفي الفصل الأخير المعنون بـــ برنامج كابدال لدعم قدرات الفاعلين في التنمية المحلية،فقد قدمنا فيه بتقديم وتعريف البرنامج، كما تطرقنا فيه لمدى تضمين برنامج كابدال لخطوات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لتنمية القدرات.

الفصل الأول:

مضمون التعاون الدولي من أجل التنمية

يحتل التعاون الدولي من أجل التنمية مكانة هامة في التفاعلات التي تتم بين مختلف الفاعلين الدوليين سواء كانت دولا، منظمات حكومية تقليدية وأخرى مستحدثة لهذا الغرض، منظمات غير حكومية ومؤسسات خاصة، حيث تستفيد الدول النامية من دعمها وذلك استجابة لرغباتها الحثيثة في تعزيز التنمية فيها عن طريق الاستفادة من تجارب وخبرات ودعم الدول التي وصلت إلى مستويات متقدمة من التنمية.

تسعى الجهات الفاعلة هي الأخرى الوفاء بالالتزامات والأهداف المشتركة التي سطرتها لهذا الغرض، لذا تقوم بدعم الدول النامية كل وفق ما تراه مناسبا ومتوافقا مع منظوره للتعاون الدولي من أجل التنمية وطبقا لالتزاماتها التي قطعتها في هذا الشأن.

المبحث الأول: فواعل التعاون الدولي من أجل التنمية

المطلب الأول: التعـــاون الثنائي والثلاثي

أولا: التعاون الثنائي والثلاثي الحكومي

1. التعاون الثنائي

يمكن للتعاون في مجال التنمية أن يكون ثنائيا، ثلاثيا ومتعدد الأطراف، فالثنائي يشير إلى تعاون دولة مع دولة أخرى بشكل مباشر،[1] ويقصد بالعلاقات الثنائية بين البلدان تلك الروابط السياسية، الاقتصادية، الثقافية التي تجمع بين بلدين وتحدد شدتها وقوتها بحجم التعاون الحاصل بينهما.[2]

أما التعاون الإنمائي الثنائي فتعرفه منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD على أنه تلك العلاقات التي تتم بشكل ثنائي ومباشر بين دولة مانحة وأخرى نامية مستقبلة في مجال التنمية، كتلك التي تشمل تحقيق التنمية عن طريق مجموعة من السبل كالتخفيف من أعباء الديون، التكاليف الإدارية ، نشر الوعي بشأن قضايا التنمية. تقنيا بالإمكان أن تتم التدفقات الثنائية في هذا الشأن عبر مجموعة من القنوات لكن الجزء الأكبر منها يتم عبر القنوات الرسمية متجسدا في القطاع العام[3].

ترى وزارة الشؤون الخارجية الفلندية أن التعاون الإنمائي الثنائي هو ذلك الذي يتم بين فلندا والدول النامية بشكل فردي، ويتم هذا التعاون وفقا لخطط التنمية للدول الشريكة واستنادا إلى الحوار الذي يجري معها. حيث تقوم فلندا بدعم التنمية في هذه البلدان بإقامة شراكات طويلة الأمد، وتفضل هذا النوع من الشراكة لكون تحقيق النتائج المرجوة للتنمية المستدامة يتطلب عدة أعوام. وتلتزم فلندا في إطار الشراكات التي تقوم بها بتحقيق أهداف التنمية المستدامة MDG وتقدم الدعم اللازم والخبرة للدول الشريكة التي تلتزم بتجسيد تلك الأهداف[4].

وتقوم وكالات وطنية متخصصة في العديد من الدول الفاعلة بتنسيق التعاون الثنائي في مجال التنمية كالوكالة السويدية للتنمية الدولية SIDA، والوكالة الكندية للتنمية الدولية CIDA، وزارة التنمية الدولية البريطانية DFID، المديرية العامة للتعاون الدولي الهولندية DGIS ، الوكالة اليابانية للتعاون الدولي JICA، الوكالة السويسرية للتعاون الدولي، وتلعب هذه الوكالات دورا كبيرا في هذا المجال[5].

---

[1] Development Cooperation Agency, "Swedish development cooperation This is how it works", **Swedish International** ,Valhallavägen 199,105 25 Stockholm, P.3.

[2] Iceland Liechtenstein Norway, "**Bilateral Guideline EEA and Norwegian Financial Mechanisms 2014 – 2021**, Adopted by the Financial Mechanism Committee on 9 February 2017",Norway, February 2017,P.4.

[3] Nilima Gulrajani, " **Bilateral versus multilateral aid channels Strategic choices for donors** ", Overseas Development , London , Report, March 2016 , P.7.

[4] Ministry for Foreign Affairs of Finland ,"Bilateral partner countries", on the site: **https://um.fi/bilateral-partner-countries** , Date of view 20 04 2019.

[5] Nicolina Lamhauge,Elisa Lanzi and Shardul Agrawala, OECD , "Monitoring and Evaluation for Adaptation: Lessons from Development Cooperation Agencies", OECD Environment Working Papers, No. 38, **https://dx.doi.org/10.1787/5kg20mj6c2bw-en**, April 2012,P12.

ويتم التعاون الإنمائي عن طريق تقديم المساعدة بعدة أشكال، ففي حالة التشيك مثلا تتم عن طريق التعاون التقني، التعاون لبناء البنى التحتية سواء تعلقت بالجانب الاقتصادي أو الاجتماعي، التعاون المالي، التخفيف من أعباء الديون أو إزالتها مساعدة اللاجئين في التشيك، منح دراسية حكومية، التوجيه التنموي، التدريب في إجراء بحوث في مجال التنمية، بناء القدرات خاصة المنظمات غير الحكومية النشطة في هذا المجال، كما تلتزم هي الأخرى بأجندة التنمية المستدامة 2030 وذلك بالعمل على أن تجعل أهدافها متوافقة مع هذه الأجندة[1].

تقدم معظم الدول المساعدات الرسمية في مجال التنمية عن طريق ما يسمى بالمساعدات الإنمائية الرسمية ODA[2]، وتعتبر المساعدة الإنمائية الرسمية المورد الأكثر ثباتا في عملية تمويل التنمية وتأتي أكثر التدفقات التي تتلقاها البلدان النامية في هذا المجال من لجنة المساعدة الإنمائية DAC التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD وتشكل أكثر من نصف مجموع التدفقات والموارد الصافية، [3]كما تنشط حكومات الدول الأعضاء DAC بشكل كبير على المستوى الثنائي فهي تفضل تقديم المساعدات على هذا المستوي أكثر منه على مستويات التعاون الأخرى[4].

وبما أن التعاون الدولي من أجل التنمية أصبح ضرورة لابد منها فقد أصبحت الأدوار الهامة لا تقتصر فقط على القوى التقليدية أو بالأحرى المانحين من DAC، فقد أصبحت قوى صاعدة أو ما يسمى بالاقتصاديات الصاعدة هي الأخرى تلعب دورا بارزا في مجال التعاون من أجل التنمية ولعل أبرزها دول مجموعة البر يكس BRICS (البرازيل، روسيا الفيدرالية، الهند، الصين، جنوب إفريقيا)، إضافة إلى دول أخرى عربية، و دول من أوروبا الوسطى، و بعض الدول من أمريكا اللاتينية، ودخل هذه الدول يتراوح بين متوسط وعالي، والعديد منها مانحة وذلك حسبها في إطار التعاون جنوب جنوب ، و في نفس الوقت مستقبلة للمساعدات الإنمائية، رغم أن بعض تلك الدول تمتلك خصائص مشتركة مع دول لجنة المساعدات الإنمائية. وبذلك فالتعاون من أجل التنمية لم يعد يقتصر على ما يسمى بالتعاون شمال جنوب أي دولة مانحة من الشمال وأخرى مستقبلة من الجنوب[5].

أصبح التعاون جنوب جنوب يكتسي أهمية بالغة، حيث يقوم هذا التعاون على مبدأ التضامن الإنمائي، ولتجسيد أهداف الألفية للتنمية التزمت مجموعة الدول التى حققت مستويات جيدة في التنمية بلعب دور مهم في هذا الشأن ، فهي تقدم المعونة، وتوفر الموارد المالية، فالتقارب بين بلدان الجنوب وإلمامها بالأوضاع السائدة والتحديات التنموية المشتركة قد يجعل من هذا التعاون أكثر توازنا، كما أنه قد يعزز أوجه التكامل والمنفعة المتبادلة.

---

[1] Ministry Of Foreign Affairs of the Czech Republic, "Bilateral development cooperation" , on the site: **https://www.mzv.cz/jnp/en/foreign_relations/development_cooperation_and_humanitarian/bilateral_development_cooperation/index.html** , Date of view 20-04-2019.

[2] Nilima Gulrajani, op.cit, p. 5.

[3] مؤتمر العمل الدولي،"أفق عام 2030: التعاون الإنمائي الفعال دعما لأهداف التنمية المستدامة"، تقرير الرابع، الدورة 107، مكتب العمل الدولي ،جنيف، 2018، ص.11.

[4] OECD (2012), "From Aid to Development: The Global Fight against Poverty", OECD Insights, OECD Publishing, **http://dx.doi.org/10.1787/9789264123571-en** ,p.55.

[5] Willem Luijkx and Julia Benn, **"Emerging providers' international co-operation for development"**, OECD Development Co-Operation, working paper 33/2017, April 2017, p. 7.

وقد شهد العقدين الأخيرين زيادة كبيرة في الروابط التجارية بين الاقتصاديات النامية ما من شأنه إحداث أثار إيجابية عن طريق زيادة التعليم والاستفادة من التكنولوجيا غير المباشرة الناتجة عن تلك الروابط.[1]

2. التعاون الثلاثي

يعرف التعاون الثلاثي بعدة تعاريف وكلها تشترك في فكرة أنه: تشارك لاعبين أو أكثر (أغلبهم دول) لمواردهم المختلفة لدعم دولة أخرى ثالثة مستفيدة، وحسب دراسة أقام بها المعهد الإنمائي للتنمية بالشراكة مع لجنة التعاون الإنمائيDAC ، فالتعاون الثلاثي يعرف على أنه: "مشروع تعاوني تشترك في التخطيط له وتمويله وتنفيذه دولة مانحة من الدول الأعضاء في لجنة المساعدة الإنمائية (دولة مصنعة في الغالب) ودولة أخرى من الدول الصاعدة (الاقتصاديات الصاعدة) ودولة ثالثة مستفيدة".

حسب هذا التعريف يضم التعاون الثلاثي دول من ثلاث فئات، دولة مانحة من دول الأعضاء في لجنة المساعدة الإنمائية، الفئة الثانية تتمثل في الدول المانحة والمستقبلة في نفس الوقت (الاقتصاديات الصاعدة)، أما الفئة الثالثة فهي الدول المستفيدة، ويعتبر هذا النوع الأكثر إتباعا من طرف الشريك الثالث المستفيد في مساعيه لتحقيق التنمية.

هناك نموذج ثاني خاص للتعاون الثلاثي ويسمى بالتعاون الثلاثي الواسع النطاق، ويضم هذا النموذج إما دولتين مستفيدتين ودولة مانحة من دول أعضاء في لجنة المساعدة الإنمائية، ودولتين ذات الاقتصاديات الصاعدة ودولة من لجنة المساعدة الإنمائية.في هذا النموذج يتم التركيز على تجميع الموارد المالية والبشرية لدعم الدولة المستفيدة، أما تشارك الخبرات بين الشركاء فهو يلعب دورا أقل أهمية على عكس النموذج الأول الذي تشارك فيه الدول خبراتها فيما بينها من خلال الحوار والتدريب، كما تحول المهارات المكتسبة من الدول ذات الاقتصاديات الصاعدة للدول المستفيدة وذلك باعتبارهما شركاء من الجنوب (عامل التشابه) كما يتم تحويل موارد أخرى كالموارد المالية، المعرفة القطاعية المتخصصة، والمعرف المنهجية.[2]

ثانيا: التعاون اللامركزي

ظهر ما يسمى بالتعاون اللامركزي لأول مرة في شكل توآمات بين المدن كجزء من المصالحة الألمانية الفرنسية بعد الحرب العالمية الثانية، لكنه لم يعرف انطلاقته الحقيقية إلا خلال العقود الماضية، حيث عرفت السلطات المحلية الأوروبية حركة ونشاطا على المستوى الدولي"دبلوماسية المدينة" لتكون بذلك فاعلة في التعاون الإنمائي اللامركزي[3].

---

[1] مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة و التنمية ،"تقييم مساهمة الأشكال الفعالة من التعاون في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية و تطورها في مجال التجارة و التنمية" ،اجتماع الخبراء المتعدد السنوات بشان تعزيز التكامل و التعاون في الميدان الاقتصادي ، الدورة الثانية ، مذكرة من أمانة الاونتكاد ، جنيف ، ماي 2014

[2] Dirk Niebel and Gudrun Kopp and Hans –Jurgen Beerfeltz," **Triangular cooperation in German development cooperation**", Federal Ministry for Economic Cooperation and Development (BMZ), Strategy Paper 5/2013 ,Berlin , February 2013,p.5.

[3] Marta Latek , "Decentralised cooperation in the context of the 2030 Agenda",**European Parliamentary Research Service**, European Union, June 2017,p.4.

وكانت الانطلاقة الفعلية للتعاون اللامركزي سنوات الثمانينات، أين تراجعت الحكومات المركزية عن تقديم المساعدات التقليدية وذلك لصالح الحكومات المحلية والإقليمية تعزيزا للشراكة بين القطاعين العام والخاص.

يشير مفهوم التعاون الإنمائي اللامركزي إلى أسلوب التعاون الذي يضطلع به فاعلون تحت وطنيين، بما يتضمن الفاعلين الاقتصاديين ، المجتمع المدني، المؤسسات العامة المستقلة كالجامعات وكذا السلطات اللامركزية، ولقد استخدم لأول مرة عقب الحرب العالمية الثانية وذلك لتعزيز السلام والوحدة، الروابط بين الثقافات، التضامن الدولي والقدرات المؤسساتية بإقامة شراكات مع السلطات المحلية في الدول النامية[1]، وفي سنة 1971 اعترفت الجمعية العامة للأمم المتحدة بالتوآمات البلدية كأداة للتعاون الدولي مما يعد إقرارا و تأييدا كبيرا لها.

ظهر إذا المفهوم لأول مرة بعد نهاية الحرب العالمية الثانية ثم سنوات الستينات بين مدن الشمال والجنوب (العالم) وبشكل أولي بين المدن والشبكات الإقليمية مثل منظمة المدن المتحدةUTO ، المجلس الأوروبي للبلديات والأقاليم CEMR ، المدن الدولية الشقيقة SCI. وقد لعبت كلها دورا مهما في تعزيز التوأمات ليتطور بعدها التعاون الإنمائي اللامركزي من التوأمات الثنائية البلدية إلى شراكات تضم أصحاب المصلحة المتعددين وشراكات أخرى أكثر تعقيدا، ومن مقاربة دول مانحة شمال ودول مستقبلة جنوب إلى مقاربة تقوم على الشراكة[2].

تندرج مقاربة التعاون اللامركزي من أجل التنمية في سياق دعم الدول النامية، وتعتبر السلطات المحلية مركز هذا التعاون حيث تمنح الحكومات المحلية بعض التمديد في الصلاحيات والاستقلالية، مما يسمح لها بإقامة علاقات مع هياكل من دول أخرى (مازالت هناك بعض القيود على الحكومات المحلية)، واتسع هذا المنظور حاليا ليصل إلى مستوى التعاون بين المجتمعات المحلية، وهذا ما يعني أن المواضيع المتعلقة بالحياة العامة لم تعد تقتصر على السلطات المحلية وفقط بل تعدتها لتتضمن ممثلي المجتمع المدني، المدارس، الأنظمة التعليمية، مقاولين ومجموعات أخرى.

ولتنفيذ هذا التعاون على أكمل وجه وتحقيق الأهداف التي يقوم عليها يتوجب احترام مجموعة من الشروط:

- أن هذا النوع من التعاون يمكن تأسيسه وتجسيده بشكل فعال فقط في سياق ديمقراطية محلية صريحة، لتستند إلى استقلالية السلطات المحلية عن الحكومة المركزية، ويتوجب أن يحترم هذا الشرط من حيث المبدأ على الأقل.
- من الضروري بما كان وجود مجتمع مدني نشط يتضمن مختلف الفواعل من القطاع العام والخاص وهذا ما يعني وجود العديد من الجمعيات النشطة بشكل فعال والقوية التي بإمكانها إحداث التوازن مع السلطات المحلية، والتعاون معها في عملية صناعة القرار على المستوى المحلي.

[1] OECD 2018, **"Reshaping Decentralised Development Co-operation: The Key Role of Cities and Regions for the 2030 Agenda"** ,OCDE, Report , june 2018, p.25.
[2] **Ibid**,p.26.

- ضرورة إقحام كل من لديه استعداد للمساهمة على نحو متساو من أصحاب المصالح، وفي هذه الحالة كل الأطراف المشاركة ستستفيد من العملية وتشارك بشكل فعال ومؤثر، متفاعلين بذلك بشكل مستمر وهو ما يعتبر العنصر الرئيسي في عملية التعاون اللامركزي[1].
- التعاون في هذه الحالة ليس فقط مجموع مشاريع بل عملية، ويتم تنفيذ تلك المشاريع على سياق واسع وبمنظور طويل الأمد، وهذا ما يعني أن التعاون يكون طويل الأمد، مما يسمح بالوصول إلى نتائج إيجابية ومستدامة.
- محتوى هذا التعاون يجعلنا نفكر في ضرورة القيام بمجموعة من النشاطات التي بإمكانها المساهمة في تعزيز قدرات السلطات المحلية، والمساهمة في تعزيز قدرات المواطنين والجمعيات[2].

كان هناك تزايد ونمو كبير في عدد الشراكات في السنوات القليلة الماضية بين الحكومات المحلية والجمعيات النشطة في محيطها، سواء كانت هذه الشراكات في إطار التعاون اللامركزي من أجل التنمية " شمال جنوب" أو في التعاون الثلاثي.[3] ففي الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة العالمي 2005 تم التشديد على أهمية الدور الذي تلعبه السلطات المحلية بمساهمتها في تحقيق أهداف الألفية المتفق عليها دوليا، نفس المنطق أكد عليه منتدى بوسان BUSAN من أجل تعاون فعال بكوريا الجنوبية ، ومؤتمر الأمم المتحدة ريو + 20 حول التنمية المستدامة واللذان اعتبرا حدثين عالمين كبيرين أسسا للنقاش القائم حول التنمية ما بعد 2015، وكلاهما شددا على أهمية الحوكمة المحلية الفعالة في التنمية البشرية المستدامة[4].

[1] Antonella Valmorbida , Decentralised cooperation: an added value for Eastern Partnership Countries , **The series of the European Association for Local Democracy**,Issue #01,February 2016,p.3.
[2] Ibid, p.4.
[3] Jeremy Smith, "**Development Cooperation and Local Government**", UCLG Development Cooperation and City Diplomacy, Policy Paper, May 2013,p.14.
[4] Fritz Nganje, "Decentralized Cooperation and the New Development Cooperation Agenda: What Role for the UN?" , **United Nations University Centre for Policy Research**, November 2015,p.5.

المطلب الثاني: التعاون متعدد الأطراف

ظهر نظام التعددية أو التعاون المتعدد الأطراف بشكله الحديث في إطار المنظمات الدولية نهاية الحرب العالمية الثانية، وذلك لحفظ السلام وتجنب تكرار أشكال التصعيدات.وتأسست بذلك الأمم المتحدة في أكتوبر 1945 ومؤسسات بروتن وودز لتقوم هي الأخرى بمجموعة من المهام كل حسب مجال اختصاصه، منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية كذلك أصبحت جزء من ذلك النظام تأسست سنة 1948 وكانت تسمى آنذاك بمنظمة التعاون الاقتصادي الأوروبية، في سنة1961 توسع مجال عضويتها لتضم دول امن خارج القارة الأوروبية، وأطلق عليها اسم جديد لتصبح منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية.

ليتسع بعد ذلك نظام التعددية (المنظمات المتعددة الأطراف)، ويزداد تعقيدا بانضمام بنوك إقليمية، صناديق عالمية، مؤسسات إقليمية أخرى لهذا النظام. وبدون أن ننسى ازدياد عدد وكالات الأمم المتحدة المتخصصة...كل هذه المنظمات والمؤسسات ساهمت بشكل أو بآخر ولعقود في دعم جهود الدول النامية لتعزيز النمو والدفع بعملية التنمية إلى الأمام. كما يعول على التعاون المتعدد الأطراف في إطار المنظمات الدولية بشكل كبير لتحقيق أجندة التنمية المستدامة لسنة 2030[1].

أولا:المنظمات الدولية الحكومية

للتفصيل أكثر سنعرض أبرز المنظمات والبنوك الحكومية التي لعبت ولازالت تلعب دورا مهما في مجال التعاون الدولي المتعدد الأطراف من أجل التنمية.

1. منظمة الأمم المتحدة United Nations

تكرس الأمم المتحدة جهودها ومواردها للمضي قدما بالتعهدات والالتزامات الواردة في ميثاقها خاصة تلك المتعلقة بتحسين مستويات المعيشة، التشغيل الكامل، التقدم الاقتصادي والاجتماعي والتنمية، وقد أثرت الجهود المبذولة من قبل المنظمة ووكالاتها المتخصصة وبرامجها بشكل عميق على حياة ورفاه الملايين من البشر حول العالم، وأعطت المنظمة أولية بالغة لمساعدة الدول في جهودها التنموية، فمنذ سنوات التسعينيات كانت الأمم المتحدة منبر لصياغة وتعزيز أهداف الإنسانية الرئيسية الجديدة عبر سلسلة من المؤشرات، نتج عنها ضرورة دمج مسائل النهوض بالمرأة، حقوق الإنسان، التنمية المستدامة، حماية البيئة، الحوكمة في نسق التنمية.[2] وتمتلك الأمم المتحدة مجموعة من الوكالات المتخصصة والبرامج تعمل على التنسيق لتحقيق الأهداف التنموية[3] خاصة أجندة التنمية لعام 2030.

[1] OECD2018, "**Multilateral Development Finance: Towards A New Pact on Multilateralism to Achieve the 2030**", Agenda Together, Paris, 2018,p.16

[2] United Nation, United Nations Department of Public Information, "**The United Nations Today**", United Nations, New York, 2008,p.149.

[3] United Nation, United Nations Department of Public Information, "**Basic facts about the United Nation"**,42nd Edition, United States of America,2017,p.p. 128-129.

2. منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية Organisation for Economic Co-operation and Development

لا يزال التعاون الإنمائي والحوار محور اهتمام منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية منذ سنة 1961 تاريخ قيامها، وقد استخدمت المنظمة مجموعة من الأجهزة لأجل الاستجابة إلى ما تسعى لتحقيقه، ولعل أبرزها لجنة المساعدة الإنمائية DAC التي تجمع جميع المانحين من حكومات ومنظمات متعددة الأطراف، كما نجد مركز التنمية التابع للمنظمة والذي أنشئ بعد فترة وجيزة من تاريخ تأسيس المنظمة وإصلاحها حيث يجمع الدول المتقدمة والنامية، ويفسح المجال من أجل دراسة المشاكل الشائعة في مجال التنمية الاقتصادية، وتسهر المنظمة على مراقبة وحث الدول الأعضاء فيها على الوفاء بالتزاماتها المتعلقة بالمساعدات الإنمائية الرسمية.

والتزمت لجنة المساعدة الإنمائية بتنفيذ مجموعة من المبادرات لإعطاء فعالية أكبر للمساعدات المقدمة، والتصدي للمساعدات المشروطة بهدف فتح مجال أكبر للدول المستقبلة للاستفادة منها بشكل فعال، ولازالت المنظمة تعمل مع البلدان النامية خاصة منها تلك التي تتميز باقتصاديات هشة لدعم وتقوية مؤسساتها، الاستفادة من القروض التجارية وإيجاد طرق فعالة لتعزيز الخدمات العامة والبنى التحتية بالإضافة إلى تقوية وإصلاح نظام إدارة الضرائب للحصول على مصادر أكبر لتمويل عملية التنمية.

وللتكيف مع التغيرات الحاصلة في المشهد الاقتصادي على مدى خمسين عاما تقوم المنظمة باستحداث إستراتيجية تنموية واسعة النطاق بهدف تعزيز الشراكة العالمية لتشجيع التعلم المتبادل، وكذا تعزيز اتساق السياسات من أجل تحقيق أهداف التنمية[1]. وتلتزم المنظمة بالعمل على تحقيق أجندة التنمية المستدامة 2030 من خلال دعم الدول النامية والهشة في هذا السياق.

3. الإتحاد الأوروبي European Union

يحتل الاتحاد الأوروبي مكانة هامة على الساحة الدولية، ويمتلك علاقات رسمية مع جميع دول العالم تقريبا، حيث يكرس الاتحاد الأوروبيEU اهتمامه على التكامل الداخلي إلا أنه لا يريد أن يكون كيانا معزولا عن بقية العالم، وبذلك فهو يطمح ويسعى دائما أن يبقى على مكانته البارزة في الساحة الدولية من خلال التفاعل بشكل أكبر وإقامة علاقات جيدة وقوية مع شركائه السياسيين والاقتصاديين المحتملين حول العالم. كما يسعى الإتحاد الأوروبي لاستغلال تلك المكانة للدفاع عن مجموعة من القيم التي يرى بأنها مهمة وحاسمة كالديمقراطية، الرفاه الاجتماعي، حقوق الإنسان والليبرالية.

ينظر الاتحاد الأوروبي للتعاون الإنمائي على أنه وسيلة جد مهمة لخدمة القيم السابقة الذكر، وتبعا لذلك ومع مرور الوقت أصبح الاتحاد يمتلك سجلا فريدا من نوعه ومثيرا للإعجاب فيما يتعلق بنشاطات التعاون الإنمائي والسياسات الهيكلية والشاملة،[2] فقضايا التعاون من أجل التنمية تعتبر عنصرا هاما في العلاقات الخارجية للاتحاد

[1] OECD (2012), **op.cit**, p.19.
[2] Karin Arts and Anna K. Dickson, **"EU development cooperation From model to symbol"**, Manchester: Manchester University Press, 2004,p.01.

الأوروبي، وتشغل اهتمام عدد كبير من اللجان، الوفود، المنظمات الحكومية وغير الحكومية النشطة في الاتحاد والدول الأعضاء فيه[1].

كانت الدول الإفريقية والكاريبي والباسيفيك وإلى غاية سنوات التسعينيات، الشريك المفضل للإتحاد الأوروبي، وكانت العلاقة الأكثر وضوحا وأهمية في برامج التعاون الإنمائي بالاتحاد. وترجع هذه العلاقة إلى السنوات الأولى لتأسيس المجموعة الاقتصادية الأوروبية سنة 1957 وتمت صياغتها وتفصيلها أوليا في اتفاقية ياوندي 1963، وبعدها اتفاقية لومي 1975،اتفاقية كوتونو سنة 2000، ويرى الكثيرون أن اتفاقية لومي تعبر عن هذا التعاون (التعاون الإنمائي) أكثر من الاتفاقيات الأخرى[2].

وتستمر المساعدات الإنمائية للاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء بالارتفاع في السنوات القليلة الماضية، وهذا ما جعل الاتحاد أكثر الكيانات مساهمة وأكبر المانحين للمساعدات الإنمائية،[3] ولا يقتصر التعاون من اجل التنمية للاتحاد على الحكومات المركزية (التعاون المركزي) بل يتعداه إلى الحكومات المحلية التي تلعب دورا أساسيا في مجال التعاون الإنمائي .

ويرى "جوكي البيردي" Joki Alberdi" أن السلطات المحلية والإقليمية في الاتحاد وعلى عكس الحكومات المركزية تعتبر (من قبل الاتحاد) جهات فاعلة في التعاون الإنمائي الأوروبي، فرغم المبادرات والإجراءات المتخذة من الفاعلين اللا مركزيين في تقديم المعونة فإنه هناك غياب في تنسيق سياسات الكيانات المحلية، الأقاليم الأوروبية، الدول الأعضاء والمجتمع ككل.[4]

4. بنوك التنمية متعددة الأطراف Multilateral Development Banks

تضطلع بنوك التنمية والتي تعتبر جزء من البنية التنموية الدولية، بولاية إنمائية واضحة تشمل القضاء على الفقر وتحقيق أهداف التنمية المستدامة والتنمية المنصفة، وتبنت مجموعة من المبادرات كتلك المتعلقة بتخفيف أعباء الديون، والتي حضيت بدعم بنك التنمية الإفريقي ومؤسسة التنمية الدولية التابعة للبنك الدولي، كما توفر البنوك قروض بشروط ميسرة للبلدان المنخفضة الدخل، ويمكنها تقديم دعم مرن، من خلال تقديم المعونة والخبرة للبلدان التي تسعى لتحقيق الأهداف العالمية للتنمية.

سنقدم نبذة بسيطة عن أبرز البنوك النشطة في مجال التنمية كالبنك الدولي وبنوك التنمية الإقليمية:

1.4. البنك الدولي World Bank

يعتبر البنك الدولي أكبر وابرز بنك في هذا المجال، ويضم ثلاث مؤسسات فرعية تقوم بتقديم القروض والمنح للدول النامية: البنك الدولي للإنشاء والتعمير IBRD، مؤسسة الدولية للتنميةIDA ومؤسسة التمويل الدولية IFC.

---

[1] **Ibid**, p. 13.
[2] **Ibid**, p.01
[3] Paul Hoebink**, European Development Cooperation In Between the Local and the Global**, Amsterdam : Amsterdam University Press, 2010, p.12.
[4] Paul Hoebink, **op.cit**, p. 18.

أسفر مؤتمر بروتن وودز 1944 عن إنشاء البنك الدولي، صندوق النقد الدولي والاتفاقية العامة للتعريفة الجمركية التي أصبحت تسمى فيما بعد بمنظمة التجارة العالمية . أول هيئة تم استحداثها في مجموعة البنك الدولي هي البنك الدولي للإنشاء والتعمير سنة 1945 ضمت آنذاك 28 دولة ليصل العدد اليوم 189 دولة عضو، ويقدم بنك الإنشاء والتعمير قروضا للدول ذات الدخل المتوسط بالأساس وبأسعار الفائدة السائدة في السوق،[1] وفي سنة 1960 وباقتراح من الأمم المتحدة تم إنشاء مؤسسة التنمية الدولية لتقديم قروض بشروط ميسرة بأسعار فائدة منخفضة وفترات سداد طويلة، ويقدم أساسا هذا النوع من القروض للدول الفقيرة بالإضافة إلى تقديمها للمنح.

أما مؤسسة التمويل الدولية IFC والتي أنشأت سنة 1955 فكانت بهدف تقديم قروض والاستثمار عن طريق المساهمة في رؤوس أموال مشاريع تقوم بها شركات من القطاع الخاص في الدول النامية (أي أنها تقوم بتمويل القطاع الخاص في الدول النامية).

كانت مجموعة البنك الدولي تركز في البداية على توفير التمويل للمشاريع الضخمة من البنى التحتية، ومع مرور الوقت اتسع التمويل ليشمل مشاريع اجتماعية والقروض المبنية على خطة معية.

2.4. بنوك التنمية الإقليمية Regional Development Banks

2.4. 1. بنك التنمية للدول الأمريكية Inter-American Development Bank

أسس البنك سنة 1959، وارتكز في البداية على المشاريع الاجتماعية أكثر من تلك المرتبطة بالبنى التحتية الضخمة، بعدها اتجه نحو تقديم قروض موجهة لمشاريع البنى التحتية سنوات السبعينيات، ويقدم البنك منذ تأسيسه القروض الميسرة وغير الميسرة[2]، نافذة القروض الميسرة تتمثل في صندوق العمليات الخاصة FSO والذي تم نقل أصوله للبنك IDBسنة 2016، ويضم هذا الأخير صندوق الاستثمار للبلدان الأمريكية IIC وصندوق الاستثمار المتعدد الأطراف MIF الذي يقدم القروض لشركات من القطاع الخاص في الدول النامية مثلما تقوم به مؤسسة التمويل الدولية التابعة لمجموعة البنك الدولي.

2.4. 2. بنك التنمية الإفريقي African Development Bank

تم تأسيس AFDB سنة 1964، وقد أنشأ البنك نافذة الإقراض بشروط ميسرة سنة 1973، وفتح مجال العضوية للدول غير الإفريقية للمساهمة فيه، فانضمت الولايات المتحدة الأمريكية سنة 1979، كما فتح مجال العضوية في نافذة الإقراض غير الميسرة وبشكل رسمي للدول غير الإفريقية سنة 1982، ويقوم بتقديم القروض غير الميسرة للشركات من القطاع الخاص، والبنك لا يمتلك صندوق منفصل لتمويل مشاريع القطاع الخاص، مع تركيزه على المشاريع التي تقع في نطاق القارة الإفريقية.

[1] Rebecca M. Nelson, **"Multilateral Development Banks: Overview and Issues for Congress, Congressional"** ,Research Service, July 6 2018, p.3.
[2] Rebecca M. Nelson, **op.cit,** p.2.

2.4. 3. بنك التنمية الأسيوي Asian Development Bank

أسس ASDB سنة 1966 لتعزيز التعاون الإقليمي، يركز على تمويل مشاريع البنى التحتية الضخمة بدلا من المشاريع الاجتماعية أو مشاريع المباشرة للتخفيف من حدة الفقر، ويتمثل مرفق الإقراض بشروط ميسرة في البنك في صندوق التنمية الأسيوي ASDF الذي أسس سنة 1973، وفي سنة 2017 تم تحويل نافدة الإقراض بشروط ميسرة من صندوقASDF إلى البنك ASDP، رغم ذلك فقد ظل الصندوق ASDF يقدم المنح للدول ذات الدخل المنخفض، ولا يمتلك بنك التنمية الأسيوي صندوقا منفصلا لتمويل مشاريع القطاع الخاص، كما أنه يقدم القروض للقطاع الخاص من خلال نافدة الإقراض غير الميسر.

2.4. 4. البنك الأوروبي للإنشاء والتعمير European Bank for Reconstruction and Development

أسس EBRD سنة 1991 ويختلف عن البنوك الإقليمية الأخرى بشكلين أساسيين أولهما أن لديه تكليف سياسي صريح لدعم أنشطة بناء الديمقراطية أما الثاني فكونه لا يمتلك نافدة الإقراض الميسر، وتوجه المساعدة المالية المقدمة من قبله للقطاع الخاص، وعلى الرغم من ذلك فالبنك يقدم القروض لدول الاتحاد الأوروبي الشرقية والوسطى[1].

5. صندوق النقد الدوليInternational Monetary Fund

صندوق النقد الدولي IMF منظمة عالمية تضم 189 عضوا، أسس لتعزيز صحة الاقتصاد العالمي، يعمل الصندوق على تشجيع التعاون النقدي العالمي لضمان الاستقرار المالي العالمي، تسيير حركة التجارة الدولية وتشجيع زيادة فرص العمل والنمو الاقتصادي.

يشرف I MF على النظام النقدي الدولي لضمان فعالية عمله، ويسعى إلى تشجيع استقرار أسعار الصرف وتسهيل التوسع والنمو المتوازن في التجارة الدولية وكلها تعتبر أهداف رئيسية للصندوق. ويركز الصندوق على ثلاثة أدوار رئيسية تتمثل فيما يلي:

- تقديم المشورة للدول الأعضاء حول اعتماد السياسات الملائمة لتحقيق الاستقرار في الاقتصاد الكلي، تسريع وتيرة النمو الاقتصادي والتخفيف من حدة الفقر.
- إتاحة التمويل للبلدان الأعضاء لمساعدتها في معالجة المشاكل المرتبطة بميزان المدفوعات، بما يتضمن حالات عجز النقد الأجنبي والناتج عن تجاوز المدفوعات الخارجية الإيرادات من النقد الأجنبي.
- عرض تقديم المساعدة الفنية والتدريب للبلدان الأعضاء في حال تم طلبها وذلك لمساعدتها في بناء وتعزيز خبراتها ومؤسساتها من أجل تنفيذ سياسات اقتصادية سليمة.[2]

[1] **Ibid**, p.3.
[2] International Monetary Fund, "**Building a Shared Future**",,IMF Annual Report 2018,P.4.

كما يلتزم صندوق النقد الدولي في حدود المهام المنوطة له بالمساهمة في الشراكة العالمية لأجل التنمية المستدامة، حيث أطلق الصندوق عددا من المبادرات لزيادة الدعم المقدم للدول الأعضاء بطرق حاسمة في سياق سعيها لتحقيق أهداف الألفية للتنمية المستدامة (أجندة التنمية المستدامة 2030).[1]

ثانيا: المنظمات غير الحكومية Non-Governmental Organizations

تحظى المنظمات غير الحكومية بشهرة كبيرة، فالكثير يعرف المنظمات غير الحكومية الخيرية، الدينية والنشطة في مجال حقوق الإنسان، لكن ماذا عن ما يعرف اختصارا بـ QUANGO أو المنظمات غير الحكومية الشبه مستقلة Quassi autonomous.

تذهب الباحثة الهولندية سارة كينسبورقن أبعد من ذلك في تصنيفاتها، فقائمتها تضم: منظمات حكومية مختصة لتنظيم الأعمال "Business-organized NGO"BONGO ، المنظمات غير الحكومية البيئية ENGO Environnemental NGO، المنظمات غير الحكومية الدولية "International NGO "INGO المنظمات غير الحكومية المسيرة من طرف الحكومات "gouvernement organized NGO "GONGO، والتي تعتبر في حد ذاتها تناقضا، ويطلق هذا المصطلح لوصف المنظمات غير الحكومية التي أنشأتها الحكومات للحصول على الأفضلية والامتيازات وحتى الدعم المادي المخصص للمنظمات غير الحكومية الأصلية، وبالإضافة إلى الأنواع السابقة نجد أيضا المنظمات غير حكومية المملوكة من طرف الأفراد The MONGO اختصارا لـ "My own NGO"[2]

تنشط هذه المنظمات بشكل واسع في مجال التنمية في العقود القليلة الماضية سواء في البلدان النامية أو حتى في الدول المتقدمة، بعض هذه المنظمات وطنية كهيئة المساعدة الايرلندية مثلا، وبعضها الأخر دولي كمنظمة أوسكفام OXFAM، وتعتبر المنظمات غير الحكومية مصدرا للتمويل، فحسب تقرير لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية لسنة 2009 ارتفعت المساهمات الخاصة بهذه المنظمات مابين 20 إلى 25 مليار دولار.[3]

كما يلقى الدور الذي تلعبه المنظمات غير الحكومية في مجال التنمية اعترافا متزايدا نظرا لقدراتها على تمثيل والتعبير عن صوت المجتمعات بمختلف شرائحها بالمقابل فإن الانتشار المتزايد لها ساهم في تعقيد عمليات تنسيق المساعدات والتعاون من أجل التنمية كتلك الصعوبات والتدخلات غير مبررة والتضييع المستمر للوقت[4].

1. الأدوار التي تلعبها المنظمات غير الحكومية

إن الدور المهيمن على ممارسات المنظمات غير الحكومية في مجال التنمية في الوقت الحاضر هو تقديمها للخدمات لأولئك الذين يعيشون في الفقر، من خلال برامجها الخاصة أو تلك التي تندرج كجزء من خدمات أوسع

[1] **Ibid**, p.102.
[2] OECD (2012), **op.cit**, p.p.54-55.
[3] **Ibid**, p.57.
[4] **Ibid**, p.59.

متعاقد عليها مع الحكومات، كما تؤدي دورا تحفيزيا بالأساس بنشاطات الدعوة والتأثير والتي تسعى من خلالها التأثير على سياسات وممارسات الحكومة وقطاع الأعمال، وتقوم بهذا الدور نيابة عن المستفيدين منها.

يتضمن الدور التحفيزي أيضا ما تقوم به من خلال سعيها لابتكار طرق جديدة لحل مشاكل التنمية وتوسيع مجال تطبيقها على نطاق أوسع، كما تلعب دور الشريك حيث تسعى لإقامة شراكات من خلال العمل مع الحكومات لتحقيق أهداف حكومية أخرى، قطاع الأعمال والقطاع الثالث (قطاع العمل التطوعي) سعيا لتحقيق أهداف مشتركة. وتؤدي الكثير من المنظمات غير الحكومية المتخصصة في مجال التنمية عدة أدوار في آن واحد بدل التخصص في دور معين[1].

2. أهم المنظمات الدولية غير الحكومية

تعتبر المنظمات الدولية غير الحكومية مصدرا مهما للمساعدات وفاعلا في هندسة التنمية الدولية، فهي تقدم مساعدات للدول النامية، وتساهم أكثر من بعض الدول المانحة في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، وتنشط على الساحة الدولية أهم ثمانية منظمات دولية غير حكومية:

- الرؤية العالمية الدولية World vision International
- أكسفام Oxfam International،
- أنقدوا الأطفال الدولية Save The Children International
- منظمة الخطة الدولية Plan International
- أطباء بلا حدود Médecins Sans Frontières
- الرعاية الدولية Care International
- كاريتاس الدولية Caritas International
- أكشن إيد الدولية Action Aid International

كل هذه المنظمات جمعت إيرادات قدرت بأكثر من 11.7 مليار دولار سنة 2011 وتستقبل مجموع إيراداتها الضخمة من مانحين آخرين لتضطلع بأعمال المساعدة الإنسانية والتنمية.

تلقى بعض المنظمات الدولية الحكومية انتشارا واسعا على المستوى العالمي، بينما بعضها الأخر يعمل في نطاق ضيق، أي أنها تدير وتسير أعمالها انطلاقا من عدد صغير من الدول، فنجد مثلا منظمة أنقدوا الأطفال الدولية تنشط في 120 دولة حول العالم، في حين نجد منظمة الرؤية العالمية الدولية تنشط في 98 دولة، أما منظمة أوكسفام فتعمل في 90 دولة[2].

[1] David Lewis and Nazneen Kanji , **Non-Governmental Organizations and Development** ,Great Britain and New York , 2009,p.219.

[2] Brian Tomlinson and AidWatch Canada , "**working with civil society in foreign aid possibilities for south-south cooperation** ? ", UNDP: China, September 2013,p.p325-327.

3. الأهداف الرئيسية للمنظمات الدولية غير الحكومية

تتمثل غالبا في الحد من الفقر واللامساواة، إعمال الحقوق، تعزيز المساواة بين الجنسين، العدالة الاجتماعية، حماية البيئة، تقوية المجتمع المدني والحكامة الديمقراطية. فعلى سبيل المثال يتمثل الهدف الرئيسي لكل من الرعاية الدولية وأوكسفام الدولية والرؤية العالمية في الحد من الفقر.

كما تستهدف هذه المنظمات قطاعات معينة في سياق أهدافها التنموية كما تفعل منظمة أنقدوا الأطفال الدولية والخطة الدولية التي تركز على انجاز مشاريع في الصحة، التغذية، التعليم، حماية الأطفال وحقوقهم، أما أكشن أيد تعمل على ضمان الحقوق المتعلقة بالغذاء، حقوق المرأة، الحكامة الديمقراطية، التعليم، التغييرات المناخية ، مكافحة فيروس فقدان المناعة المكتسبة.

تعمل الكثير من هذه المنظمات في مجال المساعدة الإنمائية، أما منظمة أطباء بلا حدود فهي تعمل في مجال المساعدة الإنسانية فقط، إذ تقدم المساعدات العاجلة للمتضررين في الصراعات المسلحة، الأوبئة، المقصيون من الرعاية الصحية، الكوارث الطبيعية والكوارث التي يتسبب بها البشر[1]. وهناك أشكال أخرى لتقديم المساعدات كتلك التي تتم عن طريق الأعمال الخيرية الخاصة Philanthropy كمؤسسة غيتس الخيرية (مؤسسة بيل وميلاندا غيتس الخيرية)، التي منحت أكثر من 24 مليار دولار كمنح موجهة للصحة والتنمية العالمية، وسنة 2009 منحت أكثر من 1.9 مليار دولار كمساعدات صحية لتجعل منها ثالث أكبر مانح في هذا المجال، وهناك عدة أمثلة في القارات الخمس تعبر عن مثل هذه الأشكال[2].

ثالثا: الصناديق العالمية:Global Funds

في العقود القليلة الماضية تم إنشاء عدد من الصناديق والوكالات الخاصة والتي تسعى لتحقيق أهداف تصب في مصلحة التنمية، من أشهرها الصندوق العالمي 2002 لمحاربة السيدا، التباركولوز والملاريا، على عكس منظمة الصحة العالمية فالصندوق العالمي هو وكالة تقوم بالتمويل فقط[3].

[1] **Ibid**, p.p330-331.
[2] OECD (2012),**op.cit**, p.p.58-59.
[3] **Ibid**,p.56.

المبحث الثاني: أنواع ، أشكال وأدوات التعاون الإنمائي

Development cooperation types, modalities and instruments

هناك ثلاث أنواع للتعاون الإنمائي تستخدم لدعم الدول في مسارها التنموي، تتمثل أساسا في التحويلات المالية والعينية، دعم القدرات وتغيير السياسات، تستهدف هذه الأنواع الجهات الرسمية أو الخاصة.

المطلب الأول: التحويلات المالية والعينية

أولا:المنح

1. دعم الميزانية

هي إحدى الأدوات المستخدمة لتقديم المساعدة للدول النامية من أجل نتائج أفضل في مساعي تحقيق أهدافها التنموية، ويتضمن هذا الدعم تحويلات مالية للخزينة العمومية للبلد الشريك، تقييم الأداء، تنمية القدرات وكل هذا يتم وفقا لأسس الشراكة والمسائلة المتبادلة، كما لابد من التفريق بين الميزانية كشكل من أشكال المساعدة والذي يتضمن حزمة من أربعة عناصر (خطوات) والشكل الثاني المتمثل في تمويل الميزانية والذي يرتبط فقط وبشكل مباشر بالتحويلات المالية المباشرة للبلد الشريك.

هناك مجموعة من الشروط التي يجب توفرها في الدول المستقبلة للدعم قبل بداية برامج الدعم وأثنائه، فالسداد لا يتم إلا بتوفر هذه الشروط والمسماة بمعايير الأهلية، كما أن هذا النوع من الدعم يتماشي والمبادئ والالتزامات الواردة في إعلان باريس بشأن فاعلية المساعدات 2005، برنامج عمل أكرا 2008 ، الشراكة من أجل تعاون فعال بوسان 2011. وتتم كما يلي:

- الحوار: يكون مع الدولة الشريكة بشأن السياسات، التمويل، الأهداف والنتائج، بما يتوافق ومبادئ الملكية، الشفافية والمسائلة.
- عملية تحويل الموارد المالية للخزينة العمومية لدولة الشريكة تكون بعد استيفائها للشروط المتفق عليها مسبقا، تصب هذه الأموال في ميزانية الدولة المستفيدة وتستخدم بما يتناسب ونظم إدارة المالية العامة للدولة الشريكة، وتقع مسؤولية إدارة الموارد المنقولة على عائق الدولة الشريكة (المستفيدة).
- الأداء وتقييم النتائج: يتم التركيز في عملية دعم الميزانية على تحقيق نتائج جيدة (تخدم التنمية)، وهذا يتطلب وجود نظام فعال لجمع المعلومات، توفير الإحصائيات، مراقبة التقدم، تقييم الآثار، ضمان إدارة مالية سليمة، ترتكز على النتائج، تقارير وبلاغات شفافة، إتاحة فرص الوصول للمعلومة للجميع[1].
- تنمية القدرات: الاحتياجات المتعلقة بتنمية القدرات يتوجب تقييمها بشكل منتظم لتعزيز فعالية المؤسسات وتحسين قدرة الحكومة على تصميم (تخطيط) وتنفيذ السياسات وتقديم الخدمات للمستفيدين منها

[1] European Commission ,"Budget Support Guidelines Programming, Design and Management A modern approach to Budget support ",**Tools and Methods Series**, Working document, Brussels, September 2012,P.P.11-12.

وذلك بإشراك أصحاب المصلحة المحليين، والارتقاء بالنظام الإحصائي الوطني وتقديم الدعم بما يتعلق بتنمية القدرات بناء على طلب الدول المستفيدة[1].

2. المشاريع الاستثمارية

الاستثمار الدولي وخاصة الأجنبي يمكن أن يكون ذو أهمية في عملية تمويل التنمية وتحقيق أهداف الألفية للتنمية المستدامة، ونظرا لما توفره الشركات المتعددة الجنسيات من فرص عمل، نقل التكنولوجيا، فتح المجال للوصول إلى الأسواق العالمية، يمكنه أن يكون أحد الميكانزمات الدولية لتعبئة الأصول المادية وغير المادية (رؤوس أموال، تكنولوجيا، المهارات والوصول للأسواق العالمية) اللازمة لتحقيق النمو وتنمية مستدامة، لذلك يتوجب زيادة عدد الاستثمارات الأجنبية وتوجيهها لتحقيق التنمية المستدامة، مع تضافر الجهود الدولية لمساعدة البلدان النامية والأقل نموا لإصلاح أطرها التنظيمية، وتوفير الإمكانيات اللازمة وتشجيع الاستثمار والترويج له.إضافة إلى كل ذلك يتوجب إصلاح قوانين الاستثمار، ونظم السياسة العامة.

وكخلاصة لذلك يتوجب على الحكومات أن تجد طرق للزيادة من تدفقات الاستثمارات الأجنبية في إطار قانون استثمار دولي وسياسة عامة خاضعة لإصلاحات، حتى تتمكن هذه الدول من تحقيق أهدافها التنموية [2]

3. الاشتراكات والمنح المقدمة للمنظمات الدولية الحكومية

تساهم حكومات من جميع أنحاء العالم في التمويل الأساسي للمنظمات الدولية الحكومية المتعددة الأطراف من خلال رسوم العضوية، المساهمات برؤوس أموال، المنح أو التبرعات الإضافية، وتعتبر المنظمات الدولية الحكومية مصدر تمويل مهم لما تقدمه من خدمات لبعض البلدان النامية.[3]

يضم نظام التعاون المتعدد الأطراف أكثر من 210 مؤسسة، منظمة وصناديق رئيسية وأخرى ائتمانية بأعداد معتبرة. ونظرا لما تمتلكه هذه المنظمات والصناديق من أعداد متزايدة من العمليات في البلدان النامية فهذا يستلزم ضرورة زيادة التمويل لتغطية تلك العمليات، حيث أصبح المانحون يميلون باستمرار إلى الاستثمار والاعتماد بشكل كبير على التعاون المتعدد الأطراف، وتقسم المساعدات إلى مساهمات (اشتراكات) أساسية وأخرى غير أساسية، أما الأولى فهي تلك المساهمات غير المخصصة الغرض وتعرف باسم المساعدة الرسمية المتعددة الأطراف، أما الثانية فهي تلك المخصصة لأغراض معينة كأن تخصص لقطاع أو منظمة أو بلد محدد، بما يتضمن المساهمات في الصناديق الائتمانية البرمجة المشتركة، ويشار لهذا الأسلوب بالمساعدة المتعددة الثنائية.[4]

---

[1] **Ibid**,p .12.

[2] OECD (2016), "Development Co-operation Report 2016: The Sustainable Development Goals as Business Opportunities ", OECD Publishing, Paris, **http://dx.doi.org/10.1787/dcr-2016-en**, P.P.50-51.

[3] Department for International Development , '**Multilateral Aid Review Ensuring maximum value for money for UK aid through multilateral organizations**", March 2011,p.5.

[4] Brian Atwood , "WHAT DO WE KNOW ABOUT MULTILATERAL AID? The 54 billion dollar question" , **http://www.oecd.org/dac/aid-architecture/multilateralaid.htm**, p.1.

تعرف كذلك المساعدة الإنمائية المتعددة الأطراف بالمساهمة المقدمة لمنظمة مستقبلة توجه أنشطتها بشكل كلي أو جزئي لصالح التنمية، ويقصد بمصطلح متعددة الأطراف وكالة دولية، مؤسسة، منظمة يكون أعضائها حكومات، وقد تكون صندوق يدار بشكل مستقل من أحدى الوكالات الدولية وتجمع تلك المساهمات بحيث تصبح جزء لا يتجزأ من أصول تلك المنظمات وتفقد تلك المساهمات هويتها الأولى، وتشمل المساعدة الإنمائية المتعددة الأطراف كل من المساهمات المقررة والطوعية أي التبرعات غير المخصصة[1].

4. الدعم المقدم للمنظمات غير الحكومية

يقدم الدعم للمنظمات غير الحكومية عن طريق المنح، فحسب استبيان قامت به المنظمات غير الحكومية الأوروبية، فان المنح المقدمة لهذه الفئة تنقسم إلى ثلاثة مصادر:

- منح رسمية: وهي المنح المقدمة من مصادر حكومية، والتي تعرف بالمساعدة الإنمائية الرسمية، إضافة إلى التمويل المقدم من المصادر المحلية والمتعددة الأطراف.
- القطاع الخاص: وهو الدخل القادم من التبرعات والذي يشتمل على التمويل القادم من الأفراد والشركات الخاصة والصناديق الائتمانية.
- التمويل الذاتي: وهو الدخل القادم من تبادل السلع والخدمات، كالخدمات التجارية والاستثمارية.[2]

ثانيا: القروض، الاستثمارات في الأسهم ومبادرات أخرى

1. القروض والاستثمارات في الأسهم Loans and equity Investment

يتم التمويل الخارجي للدول النامية بصفة أساسية بطريقتين: التمويل الموجه نحو السوق، والتمويل بشروط ميسرة كالمنح والقروض؛ فالمنح لا تخضع لأي شروط للسداد أما القروض فتقدم بشروط أكثر ليونة مقارنة بترتيبات التمويل التجاري، وكذا القروض غير الميسرة وتكون في الغالب الدول المانحة لتلك القروض هي الدول الأعضاء في لجنة المساعدة الإنمائية، وتعمل هذه الدول مع حكومات ومنظمات المجتمع المدني والمنظمات المتعددة الأطراف لصياغة السياسات التي توجه برامج المساعدات الخارجية للدول الأعضاء، بما في ذلك تحديد المعاينة المتعلقة بالشروط التيسيرية (معايير الامتياز في القرض).

أبرز المانحين للقروض الموجه لعملية التنمية هي بنوك التنمية المتعددة الأطراف MDB ، هذه الأخيرة ومع وفاء الدول الأعضاء فيها بالتزاماتها تكون قادرة على تقديم المساعدات المالية للبلدان النامية والأقل نموا، حيث تمول

[1]OECD (2011), Multilateral Aid 2010, OECD Publishing". **http://dx.doi.org/10.1787/9789264046993-en**, p.28.

[2] Adèle Woods , "Facts about European NGOs Active in International Development", OECD PUBLICATIONS, **Development Centre Studies**, No. 51487 ,2000, PARIS.p.15.

البرامج و تكاليف التشغيل الخاصة بها من الأموال المكتسبة من القروض غير الميسرة، وتقوم هذه البنوك بنقل جزء من صافي فائض دخلها السنوي للمساعدة في تمويل برامج المساعدة الميسرة[1].

توجه القروض الممنوحة عادة لمشاريع استثمارية كالطرق السريعة، محطات الطاقة، الموانئ، السدود بالإضافة إلى المشاريع الاجتماعية كتلك المتعلقة بالصحة والتعليم، كما يتم الاقتراض بناء على خطة معينة، إذ يتوجب على الدولة المستقبلة للقرض تنفيذ سياسات اقتصادية ومالية محددة، فقد توجه لدعم الميزانيات في حكومات الدول النامية، وكان هذا النوع من الدعم يقدم تقليديا من قبل صندوق النقد الدولي، وقد ازداد القلق إزاء زيادة دعم الميزانية المقدمة من بنوك التنمية المتعددة الأطراف.

تمتلك معظم بنوك التنمية المتعددة الأطراف وكما سبق ذكره نوعين من الصناديق، الأول يقدم المساعدات المالية وفقا للأسعار السائدة في السوق في شكل قروض، وكذلك الاستثمار في الأسهم وقروض بضمانات وتسمى بالقروض غير الميسرة، والتي تقدم للحكومات المتوسطة والمنخفضة الدخل المستوفية لمجموعة من الشروط الائتمانية، كما يقدم أيضا هذا النوع من القروض للقطاع الخاص في البلدان النامية أما النافذة الثانية أو النوع الثاني من الإقراض فيقدم مساعدات مالية بأسعار أقل من تلك السائدة في السوق في شكل قروض ومنح، ويقدم هذا النوع من المساعدات لدول المنخفضة الدخل. وفي السنوات القليلة الماضية تقوم بنوك التنمية المتعددة الأطراف بتحويل مكتسبات الإقراض غير الميسر إلى مرافق الإقراض الميسر وذلك لزيادة قدراتها الإقراضية[2].

2 .مبادرة المعونة من أجل التجارة

تعتبر مبادرة المعونة من أجل التجارة من الأدوات الرئيسية المستخدمة في المساعدة الإنمائية الرسمية، وتوجه لمعالجة القيود القائمة في جانب العرض والقيود المؤسسية التي لا تسمح للدول النامية الاستفادة من المكاسب المتأتية من النظام التجاري، ومنذ انطلاقها سنة 2005 ارتفعت المدفوعات الموجهة إليها من 15 مليار دولار سنة 2005 إلى 25 مليار دولار سنة 2010، أسفر استبيان أجري لتقييم هذه المبادرة عن تعدد الآراء حولها، فالمجموعة الأولى من متلقي المعونة رأوا أن هذه المبادرة أسفرت عن زيادة التدفقات في الموارد وحققت نتائج جيدة في مجالات السياسة التجارية والحوكمة والوعي ما نتج عنه فهم أكبر لدور التجارة في إستراتيجية التنمية، أما المجموعة الثانية فقد صرحوا أن المبادرة لم تحقق سوى نتائج ضئيلة من حيث الأداء التجاري والاقتصادي الفعلي[3].

تنقسم المعونة من أجل التجارة أو ما يسمى بالمعونة حسب الفئات التجارية إلى ستة فئات:

- الفئتين الأولى والثانية تسمى بالفئات التقليدية، فنجد فئة السياسات والنظم التجارية، وفئة التنمية التجارية.

[1] Rebecca M. Nelson, " **Multilateral Development Banks: Overview and Issues for Congress**", Congressional Research Service, Report, July 6 2018,p.p.9-11.
[2] Rebecca M. Nelson, **op.cit**, p.1-2.
[3] مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة و التنمية **مرجع سابق**،ص.ص.17-18.

- أما الفئات الأربعة المتبقية والتي تسمى بفئات المعونة من أجل التجارة الواسعة النطاق فهي تتضمن المعونة التجارية المتصلة بالبنى التحتية، المعونة التجارية المتصلة ببناء القدرات الإنتاجية، المعونة التجارية المتصلة بتكييف تدابير السياسات التجارية وأخيرا المعونة التجارية المتصلة بالاحتياجات التجارية الأخرى.[1]

الجدول رقم(01 -01):المعونة من أجل التجارة حسب المانحين باليورو

	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
قروض الاتحاد الأوروبيين المعونة الإنمائية الرسمية (بنك الاستثمار الأوروبي)	10715	12863	17446	16199	16909	16792	17586
الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء	10715	9740	11564	11627	12477	13160	13511
اليابان	7092	5676	6773	7786	7189	10593	10520
البنك العالمي IDA المؤسسة الدولية للتنمية	4075	5337	6426	4824	6389	6829	5518
الولايات المتحدة الأمريكية	3323	2625	2376	2868	2205	3019	2611
بنك التنمية الآسيوي	1130	1079	1087	2009	1335	1504	1851
بنك التنمية الإفريقي	1254	660	1780	1048	1077	1608	705
الأطراف المتعددة الأخرى	2686	2598	3384	3893	3473	4655	4581
المانحين الآخرين من الدول الأعضاء في لجنة المساعدة الإنمائية	2892	2727	2858	4572	3386	3622	3107
المجموع	33166	30442	36249	38627	37530	44990	42403

المصدر:

European Commission , "**EU Aid for Trade Progress Report 2018 Review of progress on the implementation of the updated EU Aid for Trade Strategy of 2017**",Report ,Brussels, December 2018 ,p..61

[1] European Commission , "**EU Aid for Trade Progress Report 2018 Review of progress on the implementation of the updated EU Aid for Trade Strategy of 2017**",Report ,Brussels, December 2018,p p.59-60.

3 .مبادرة تخفيف أعباء الديون

نظرا للآثار السلبية التي خلفتها مشاكل الديون التي أثقلت كاهل الدول النامية برزت الحاجة إلى ضرورة إيجاد آليات للتخفيف من أعبائها، وقد لعب مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الاونكتاد UNCTAD) دورا هاما في هذا الشأن، ففي سنة 1972 وفي المؤتمر الثالث المنعقد كل أربع سنوات تم التشديد على ضرورة تخفيف أعباء الديون للحد من المشاكل المرتبطة بخدمة ما بعد الدفع للديون والتي تواجهها البلدان النامية، وقد ساعد UNCTADالدول النامية في إعادة التفاوض على ديونها،[1] لتسفر هذه المفاوضات عن شروط تورنتو التي تعتبر انجازا كبيرا، حيث خفض رصيد الديون الرسمية لصالح الدول الفقيرة لتأتي بعدها مبادرات أخرى، كمبادرة كولومبيا سنة1999 لتنطلق بعدها مبادرة الألفية لتخفيف أعباء الديون من أجل توفير موارد إضافية للدول النامية لتحقيق أهداف الألفية للتنمية المستدامة[2].

ثالثا: الشراكة بين القطاع العام والخاص Public–private partnership (PPP)

ليس هناك تعريف موحد مقبول دوليا حول الشراكة بين القطاع العام والخاص لكن ينظر لـ "PPP"على أنه عقد طويل الأجل بين جهة خاصة وكيان حكومي لتقديم خدمة أو أصول عامة، تتحمل فيها الجهة الخاصة مسؤولية الإدارة كما تتحمل مخاطر كبيرة، وتكون المكافئة المتحصل عليها من طرف الجهة الخاصة مقابل وفائها بالتزاماتها المتعاقد عليها مرتبطة بأدائها[3].

تحظى الشراكة بين القطاع العام والخاص باهتمام كبير نظرا لإمكانية لعبها دورا كبيرا في تحقيق أهداف الألفية للتنمية المستدامة (أجندة 2030)،[4] لهذه الأسباب فهي تحظى بدعم كبير من المانحين الدوليين سواء كانوا حكومات (حكومات الدول الأعضاء في لجنة المساعدة الإنمائية) بنوك التنمية كالبنك الدولي، وبنوك التنمية الإقليمية (إفريقي، آسيوي، أمريكي، بنك الاستثمار الأوروبي)، بالإضافة إلى المنظمات غير الحكومية، منظمات خيرية[5]، ومؤسسات كمؤسسة GAVI، صناديق كالصندوق العالمي وغيرها.

---

[1] مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة و التنمية، **مرجع سابق**، ص.ص.9-13.

[2] **نفس المرجع** ، ص.ص.12-13.

[3] International Bank for Reconstruction and Development / The World Bank, Asian Development Bank, and Inter-American Development Bank, "**Public-Private Partnerships**", World Bank Publications ,Version 2.0/2014 , Washington,2014,p.14.

[4] Jomo KS and Anis Chowdhury and Krishnan Sharma and Daniel Platz," **Public-Private Partnerships and the 2030 Agenda for Sustainable Development: Fit for purpose?",** Department of Economic & Social Affairs , Working Paper, No 148,New York, February 2016,p.22.

[5] PPP Lab Food and watter , "Financing Public-Private Partnerships", Insights Series ,N: 04, **https://www.ppplab.org/wordpress/wp-content/uploads/2016/11/Insights-Serie_04.pdf**, P.19.

رابعا: التحويلات العينية In-Kind Transfer

التحويلات العينية كانت رائجة في السابق مثل المعونة الغذائية وغير الغذائية واللباس (تقديم اللباس والغذاء) هذه المقاربة تعرضت لانتقادات واسعة النطاق، فهي حسب منتقديها لا تقدم القيمة الإضافية المرجوة منها مقارنة بما تستنفده من موارد مالية، إضافة إلى أنها قد تكون عائقا أمام تنشيط الأسواق المحلية للبلدان المستقبلة لهذا النوع من المساعدات، وللأسباب السابقة الذكر فقد تقلص بشكل كبير حجم وأهمية هذا الشكل من المساعدة في وقتنا الحاضر[1].

المطلب الثاني: دعم القدرات وتغيير السياسات

أولا: دعم القدرات

1. بناء وتنمية القدرات

يعتبر مفهوم بناء القدرات من المفاهيم الأساسية في عالم التنمية، ففكرة تعزيز قدرات الأفراد والمؤسسات في الدول النامية أمر ضروري لنجاح السياسات التنموية، زادت حدة النقاش النظري حول هذه الفكرة ليصل أوجه بين سنوات 1995- 2005، تم الدفع بمقاربات تنموية قائمة على بناء القدرات لتدارك القصور في المساعدات الإنمائية المادية والعينية المقدمة من المانحين الكبار منذ سنوات 1950.

كان يعاب على هذه المقاربات عدم قدرتها على إحداث تغيير مستدام نظرا لوجود قصور في جانب التنسيق بين القطاعات وغياب الملكية لهذه المشاريع عن الدول المستقبلة، أي أن هذه المشاريع لا تعود ملكيتها للدول المستقبلة مما أدى إلى عدم تناسبها مع واقع الدول المستقبلة، بذلك فقد كان هناك عدم كفاية في المقاربات المصممة لهذا الغرض.

وعلى الرغم من أن هذا المفهوم لا يزال يستخدم على نطاق واسع إلا أنه تمت صياغة مفهوم جديد ومقاربة جديدة تقوم على تنمية القدرات ليصبح هذا المفهوم والمقاربة الأكثر شيوعا واستخداما في مجتمع التنمية، إذ يقترح مصطلح بناء القدرات بناء شيء جديد من القاعدة إلى القمة، بينما يشير تنمية القدرات إلى المقاربة التي تقوم بالبناء انطلاقا من المهارات والمعرفة القائمة مصحوبة بعملية تغيير ديناميكية ومرنة يقودها الفاعلين المحليين[2].

2. تنمية القدرات في التعاون الإنمائي

تعتبر تنمية القدرات أداة أساسية من أدوات التعاون الإنمائي أكثر من كونها هدفا في حد ذاتها، كونها تساهم في تحقيق الأهداف الإنمائية من خلال توجيهها نحو المنظمات والدول الشريكة(النامية)، فهي عملية طويلة الأمد تمر بتغييرات معقدة في أنماط السلوك والمعرفة والتحفيز. فقد طبقت الجهات المانحة من دول ومنظمات ووكالات ومؤسسات دولية مقاربات عديدة في عملية تنمية القدرات مستخدمة أدوات ومناهج تقليدية، فنجد المساعدة

[1] José Antonio Alonso and Jonathan Glennie , "What is development cooperation ?" , Development Cooperation Forum Policy Briefs, No.1, New York, February 2015, ,**www.un.org/ecosoc/dcf**, p.2.

[2] Lonel Zamfir, "**Understanding capacity-building/ capacity development A core concept of development policy",** EPRS | European Parliamentary Research Service, April 2017,p.1.

التقنية، التدريب، المنح الدراسية، البحوث (مراكز البحث المشتركة)، والتي لا تزال سائدة رغم الأثر المتواضع الذي خلفته على المدى الطويل.

يوجد إشكال حول كيفية تطبيق المقاربات والتدابير من طرف الدول المانحة، فهي غالبا ما تطبق بمعزل عن المبادرات والخبرات الأخرى وبذلك فالتعلم المشترك وتبادل المعلومات والخبرات حول السياسات وغيرها داخل المنظمات ومع المانحين الآخرين أمر لا غنى عنه، كما أنه لابد من مشاركة وثيقة من الدول الشريكة لكي تكون مصدرا لتمكين محلي ناجح[1].

لا يمكن قيادة هذه العملية من أطراف خارجية، فالبلدان المستفيدة بأفرادها ومنظماتها هي من لها حق ملكية وقيادة هذه العملية مع إمكانية الحصول على دعم خارجي والذي من شأنه أن يكون سببا في نجاح العملية، ولابد أن تتم بناء وتنمية القدرات حتى تصل إلى مستوى محدد، وذلك لتحقيق الحد الأدنى المطلوب الذي من شأنه تحقيق استدامة في العملية، والحفاظ على القدرات والاستغناء عن الدعم الخارجي، كما أن الدور الذي يلعبه المانحون دور داعم وغير دائم.

3.مستويات تنمية القدرات

تتم على المستوى الفردي، المؤسسي (المنظمات) والمجتمعي، فالمقاربة الناجحة للتنمية هي تلك التي تقحم المستويات الثلاث، فقدرات الأفراد مثلا تعتبر عاملا حاسما لكنها لا تؤدي بالضرورة لزيادة قدرات المؤسسات أو المنظمات ولا القدرات المجتمعية ككل والتي تسمح لها بأداء مهامها على أكمل وجه. فعلى المستوى الفردي والمؤسسي تكتسي القدرات التقنية والعامة كالقيادة والإدارة تكتسي أهمية كبيرة هي الأخرى، كما يجب العمل والتأكد من القضاء على العقبات السياسية، النظامية وغيرها، التي تقيد عملية تقوية وتنمية وتعزيز قدرات المنظمات والأفراد العاملين فيها، حيث يسعى العديد من المانحين خاصة دول الأعضاء في لجنة المساعدة الإنمائية لاستخلاص الدروس السابقة والاستفادة منها لجعل عملية تنمية القدرات أكثر فعالية.[2]

[1] Anna Pultar and Waltraud Rabitsch , "**Manual Capacity Development :Guidelines for Implementing Strategic Approaches and Methods in ADC**" , Austrian Development Agency, Vienna, August 2011,p.9.

[2] OECD 2012, "Supporting Partners to Develop their Capacity 12 Lessons from DAC Peer Reviews" , OECD publications, 2012, **www.oecd.org/publishing/corrigenda**, p.p7-8.

الجدول رقم (02 -01): مجالات ومستويات تطبيق عملية تنمية القدرات

تنمية الموارد البشرية بواسطة:	تشكيل وتطوير منظمات ومؤسسات ذات كفاءة مالية بواسطة:	توسيع وتطوير وإيجاد ظروف تمكينية ملائمة للأطر الاجتماعية والمؤسسية بواسطة:
- نقل المعونة الخبرة والمهارات. - تغيير السلوك والقيم. - بناء علاقة تقوم على التعاون والتواصل من أجل تحقيق النجاح عند أداء المهام. - تعزيز القدرات وزيادة فرص الأفراد في المشاركة في الحياة السياسية، الاجتماعية والاقتصادية واتخاذ إجراءات مسؤولة.	- تعليم وتدريب الموظفين. - توسيع أنظمة الإدارة والحوافز. -تعزيز الثقافة التنظيمية والقيادية. - تحسين الإجراءات التنسيقية والأداء وبناء شبكات تنظيمية قائمة على المهام.	تقديم الدعم الموجه والمشورة للقطاعين العام والخاص ومؤسسات المجتمع المدني في المسائل التالية: - تطوير القدرات التنظيمية. - تعزيز قدراتها على التعبير. - إعداد وتحسين الإطار السياسي والثقافي والإداري للأعمال المضطلع بها من الأشخاص و المنظمات. بالإضافة على تعزيز التعاون بين القطاع العام والخاص والمجتمع المدني.

المصدر: Anna Pultar and Waltraud Rabitsch , Op.cit,p.10

4. نهج برنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNDP لتنمية القدرات

حدد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي خمس قدرات وظيفية واعتبرها محورية في عملية تحديد نتائج جهود التنمية لدرجة تجعل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بأسره يقوم عليها، وتتمثل هذه القدرات فيما يلي:

- القدرة على إشراك أصحاب المصلحة.
- القدرة على تقييم الوضع وتحديد الرؤية.
- القدرة على صياغة السياسات والاستراتيجيات.
- القدرة على وضع الميزانيات والإدارة والتنفيذ.
- القدرة على التقييم.[1]

[1] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، **تنمية القدرات: كتيب تمهيدي**، برنامج الأمم لمتحدة الإنمائي، نيويورك،2009،ص.ص.17-18.

يتم دعم هذه القدرات الوظيفية بالقدرات التقنية التي ترتبط بمجال معين من الخبرة،[1] وسنلقي نظرة على هذه القدرات الوظيفية وكيفية تفاعلها مع بعضها البعض.

1.4. إشراك أصحاب المصلحة

ترتكز على ضرورة جعل الحوار مستمرا بين الأطراف المستفيدة من تعزيز القدرات وحمل الجميع على الالتزام شخصيا بالعملية لضمان نجاحها، وهذا ما يقصد بالملكية، فالملكية تتحقق عندما تأتي كجزء أساسي وليس بعرضها من مصادر خارجية، وبذلك فاستخدام الأساليب المحلية للتشاور واتخاذ القرار من البداية، بالإضافة للسماح للجميع في المساهمة في تصميم العملية ومضمونها من شأنه تحديد موقع المبادرة في إطار أوليات التنمية الوطنية، ولابد أن يتم التأسيس لمبدأ المسائلة في وقت مبكر وأن تتم المحاسبة من الأعلى ومن الأسفل، وكما يجب على الشركاء الخارجيين عدم خلق أنظمة موازية قد تؤدي إلى التقليل من أهمية الأنظمة المحلية وتتنافس معها.

2.4 . تقييم القدرات

يفترض أن تساهم هذه الخطوة في وضع خط أساس يقاس منه التقدم، من خلال تحديد أصول القدرات الحالية وفصلها عن المستوى المأمول من القدرات المتوقعة لتحقيق الأهداف التنظيمية والتنمية، وتتشكل مرحلة تقييم القدرات من ثلاث خطوات:

- التعبئة والتصميم.
- إجراء عملية التقييم.
- التلخيص وتقييم النتائج

3.4. صياغة استجابة لتنمية القدرات

تعتمد الاستجابة الفعالة لتنمية القدرات على أهمية القدرات الموجودة لمعالجة الفجوات التي يتم تحديدها في عملية تقييم القدرات. وفعالية الاستجابة ستزداد إذا تم الجمع بين الإجراءات العملية عبر القضايا الأساسية ومستويات القدرات استنادا للوضع المحلي[2].

4.4.تنفيذ استجابة تنمية القدرات

يجب أن تدار عملية التنفيذ من خلال النظم والعمليات الوطنية وليس عبر نظم موازية من قبل الشركاء الخارجيين وهذا ما من شأنه المساعدة في تعزيز القدرات الأساسية. يؤدي استخدام أنظمة وإجراءات البلدان الشريكة في تنفيذ تلك البرامج والمشاريع إلى نمو شعور لديها بملكية المبادرة، من الضروري أيضا الاستثمار في النظم الوطنية والتي تتراوح بالنسبة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي مابين أنظمة التخطيط وتطوير الاستراتيجيات إلى غاية التنفيذ والتقييم.

---

[1] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، **مرجع سابق**، ص18..

[2] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي **مرجع سابق**،ص.ص.19- 24.

لابد أن تتضمن هذه المبادرات استراتيجيات خروج والتي تقوم من خلالها الشركاء الخارجيين بالتسليم الفعال لإدارة البرامج والمشاريع لشركائهم الوطنيين لكن هذا لا ينطبق على بعض الحالات خاصة تلك التي تمر فيها بلدان معينة بمراحل انتقالية، فتخضع من خلالها الجهات المانحة للضغوط السياسية التي تقع على الحكومة الجديدة للتسريع في تحقيق انجازات محددة في فترة وجيزة، فيقوم خبراء ومنظمات واستشاريين من الخارج بتنفيذ تلك المهام العاجلة وهو ما من شأنه تفويت فرص ثمينة لتعزيز قدرات الفاعلين المحليين.[1]

5.4.تقييم تنمية القدرات

لا تختزل تنمية القدرات في الزيادة في موارد المدخلات، كالموارد البشرية أو المالية أو المادية، فهذا لا يضمن مساهمتها في تحقيق أهداف التنمية بل تنعكس النتائج والتقدم المرجو من خلال التغيير في الأداء والذي يمكن قياسه من حيث تحسين الكفاءة والفعالية، كما لا يفيد إطار التقييم إلا بمقدار ما يتم امتصاصه وتطبيقه من نتائجه، ويتمثل التحدي في تقييم إطار عمل شامل بما فيه الكفاية لالتقاط القضايا الرئيسية مع كونه قابلا للإدارة.[2]

ثانيا:. تغيير السياسات

من المتفق عليه أن ابرز ما تقوم به الدول لدعم الدول الفقيرة هو تحويل الأموال والمعونة لها، وهو الذي لا يساهم بالشيء الكثير في تنمية تلك البلدان، أما بالنسبة لما تقوم به هذه الدول الثرية من تغيير للقواعد والنشاطات على المستويين الوطني والدولي فهو يؤدي إلى الإبقاء على هذه الدول في فقرها واحتياجاتها للدعم المستمر ، وبذلك يجب القيام بتغيير السياسات (العامة) على المستويين الوطني والدولي:

على المستوى الوطني: يتضمن عملية تغيير السياسات مراجعة السياسات العامة في ضوء ما تخلفه من آثار على أجندة التنمية، بالإضافة إلى تعزيز أوجه التكامل والعمل على تجنب النزاعات البينية.

على المستوى الدولي: تقتضي بناء قواعد تمكينية أفضل من أجل حوكمة عالمية، وهذا سعيا لتحقيق تكافئ فرص التنمية بين بلدان وشعوب العالم بالإضافة إلى توفير الخدمات الدولية العامة بكفاءة أكثر[3].

---

[1] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي **مرجع سابق**، ص.26.

[2] **نفس المرجع**، ص.29.

[3] José Antonio Alonso and Jonathan Glennie, **op.cit**, p.3.

نستخلص مما سبق أن التعاون من أجل التنمية لم يعد يقتصر على الجهات الفاعلة التقليدية كالدول الأعضاء في لجنة المساعدة الإنمائية إذ ظهرت دول أخرى ذات اقتصاديات صاعدة تنشط في إطار التعاون جنوب-جنوب،لكن هذا لا يعني أن هذه الدول لم تلعب أي دور مطلقا في هذا المجال إلا أن دورها كان محدودا، وعول كثيرا على التعاون جنوب-جنوب من أجل تعزيز التنمية نظرا لقدرة الدول ذات الاقتصاديات الصاعدة على فهم الأوضاع السائدة في الدول النامية والتحديات المشتركة القائمة.

اتسع مجال التعاون الدولي من أجل التنمية باتساع نشاط التعاون اللامركزي والذي كان محدودا في السابق، حيث تم التأسيس لشراكات كثيرة بين جهات فاعلة تحت وطنية وأصبح هذا النوع من التعاون يحظى بتأييد كبير،كما يعول عليه كثيرا هو الآخر من أجل تحقيق الأهداف المشتركة للتنمية.

أما بالنسبة للتعاون المتعدد الأطراف من أجل التنمية فيعرف هو الآخر نشاطا كبيرا سواء من قبل المنظمات الفاعلة التقليدية كالأمم المتحدة ومنظمة التعاون الاقتصادي و التنمية والبنوك العالمية والإقليمية التي أسست لأغراض التنمية.

إن الملفت للانتباه هو الدور الذي أصبحت تلعبه المنظمات غير الحكومية في هذا المجال التعاوني، حيث أصبحت تنافس الجهات الفاعلة التقليدية وأخذت لنفسها مكانة هامة، وذلك لقدرتها على الوصول إلى ما لم تستطع الجهات الفاعلة التقليدية الوصول إليه، الأمر الذي مكنها من حصد اعتراف كبير على الساحة الدولية،كل هذه الفواعل التزمت بمساعدة الدول النامية لتعزيز التنمية فيها سواء كان ذلك بالدعم المادي أو غير المادي كدعم القدرات.

الفصل الثاني:

فعالية التعاون الدولي من أجل التنمية

تتلقى الدول النامية في إطار التعاون الدولي من أجل التنمية دعما كبيرا ومتزايدا من الدول المتقدمة والصاعدة وكذا المنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية، وهذا يرجع بالأساس للانتشار الواسع والمتزايد لهذه الفواعل وزيادة عدد المانحين والناشطين في هذا المجال، هذا الانتشار الواسع يقابله أمل كبير من الدول النامية في الحصول على المزيد من الدعم من أجل تعزيز التنمية فيها خاصة أن هؤلاء الفواعل قد قدموا التزامات وعزموا على الوفاء بها من خلال العمل المشترك لتحقيق الأهداف المسطرة لهذا الغرض.

المبحث الأول: مدى فعالية التعاون الدولي من أجل التنمية

المطلب الأول:الجهود الدولية لزيادة فعالية التعاون الإنمائي

تعتبر مسألة فعالية المعونة موضوع جد هام لإمكانيتها في المساهمة بشكل ملموس في عملية التنمية،[1]وبدأ التركيز على هذا الموضوع بعد الفشل المتكرر لمجموعة من المشاريع والبرامج المتبناة في تحقيق النتائج المرجوة، ويعود ذلك إلى تراكم مجموعة من المشاكل التي نشأت أساسا نتيجة سوء التخطيط والتنسيق وانعدام الاستدامة وتغليب المصالح الذاتية،فمنذ سنوات التسعينات واجهت الدول النامية انتقادات متزايدة حول فعالية المعونات المقدمة لها،ونتيجة لذلك لقيت النقاشات التي تدور حول التعاون الإنمائي اهتماما متزايدا.[2]

إن ربط المعونات بالتنمية تم على أساس أنها ستؤدي إلى زيادة النمو في الدول النامية، وهو ما سيمكنها من تحقيق الأهداف التنموية المسطرة، لكن على أرض الواقع لا يوجد إثبات على وجود علاقة قوية بين المعونة والتنمية، وبذلك فقد توجهت الجهود نحو محاولة معرفة ما يحول دون ذلك، ويعتبر هذا الأمر أولوية للدول المانحة والمتلقية لها.[3]

عقدت أربع اجتماعات عالمية رفيعة المستوى حول فعالية المعونات بداية بروما 2003، باريس 2005، أكرا 2008، بوسان 2011، وقد نظمت من طرف لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية وبدعم من الأمم المتحدة،وتم التركيز في هذه الاجتماعات على زيادة تنسيق جهود المعونة والحاجة إلى مواءمة أنشطة الجهات المانحة على نحو وثيق مع استراتيجيات وسياسات وأولويات الدول الشريكة، وتم الوصول خلال الاجتماعات الثلاثة الأخيرة إلى اتفاقيات مهمة برهنت على التحول الكبير الحاصل في هيكلة المعونة العالمية، فقد تم الانتقال من مبادرات ثنائية ومتعددة الأطراف إلى مقاربة دولية متعددة الأطراف أكثر تكاملا ومدعومة بمشروطية المسؤولية والمسائلة،[4]وفيما يلي أهم ما جاء في الاجتماعات الثلاثة الأخيرة:

أولا: إعلان باريس 2005 Paris declaration on Aid Effectiveness

جاء في بيان إعلان باريس حول فعالية المعونات ما يلي:

" نحن الوزراء المسؤولون عن تشجيع التنمية في البلدان المتقدمة والنامية ورؤساء هيئات التنمية الثنائية والمتعددة الأطراف المجتمعية في باريس في 02 مارس 2005 نعقد العزم على القيام بتدابير بعيدة الأثر وقابلة للرصد

[1]OECD (2012),"From Aid to Development: The Global Fight against Poverty", Op.cit, p.105.

[2]Stephan Klingebiel and Victoria Gonsior and Franziska Jakobs and Miriam Nikitka. **Public Sector Performance and Development Cooperation in Rwanda : Results-Based Approaches,** Springer Nature, 2016,p.18.

[3]بلقاسم العباس، "المساعدات الخارجية من أجل التنمية"، **دورية جسر التنمية**، العدد 78، ديسمبر 2008، ص.10.

[4]Hany Besada and Shannon Kindornay, **Multilateral Development Cooperation in a Changing Global Order**,International Political Economy Series,1st edition, England, 2013, p.117.

من أجل إصلاح وسائلنا لتقديم المعونات وإدارتها بينما نتطلع إلى الاستعراض الذي تجريه الأمم المتحدة كل خمس سنوات لإعلان الألفية والأهداف الإنمائية للألفية الجديدة في وقت لاحق من العام الحالي، كما كان الحال في مونتيري ندرك أنه يجب زيادة حجم المعونات زيادة كبيرة لمساندة جهود البلدان الشريكة الرامية إلى تدعيم نظم الإدارة العامة وتحسين أداء التنمية، وسوف تزداد أهمية ذلك إذا أفضت المبادرات الثنائية والمتعددة الأطراف والقائمة والجديدة إلى زيادة في حجم المعونات.

ولقد تابعنا في هذا المنتدى الرفيع المعني بفعالية المعونات الإعلان الذي اعتمده المنتدى الرفيع المستوى المعني بالتنسيق والذي عقد في روما (فيفري 2003) والمبادئ الأساسية التي طرحها اجتماع المائدة المستديرة في مراكش المعني بالإدارة من أجل تحقيق نتائج التنمية (فيفري 2004) وذلك لأننا نعتقد أنها ستزيد أثر المعونات عن طريق تخفيض أعداد الفقراء والحد من عدم المساواة وزيادة النمو وبناء القدرات وتعجيل خطى التنفيذ".[1]

يشغل إعلان باريس مكانة هامة في إطار الجهود الدولية لزيادة فعالية المعونة، حيث سعت مختلف الجهات المشاركة في هذا المؤتمر من خلال الإعلان التقليل من نقاط الضعف التي تقف في وجه تحقيق معونة أكثر فعالية، وتم الاتفاق حول هذا الإعلان سنة 2005 من طرف ممثلين من الدول النامية والصاعدة والطامحة وكذا مجموعة من المنظمات.[2]

وصف إعلان باريس على أنه تكنوقراطي في الأساس،فعلى عكس أهداف الألفية الإنمائية لم يحدد الإعلان أهداف معينة كالتخفيف من نسبة الفقر مثلا ولكنه حدد كيفية القيام بالتعاون الإنمائي (أدائه)، بعبارة أخرى كيف يتعين على الجهات المانحة والدول النامية العمل سويا من أجل تحقيق الأهداف المسطرة والوصول إلى أقصى حد من النتائج الإيجابية للتعاون الإنمائي، هذه الفكرة في حد ذاتها فكرة معقدة ولا تمتلك الصدى الكبير لدى الأفراد غير المنتمين إلى عالم المعونة (التعاون الإنمائي).[3]

يرتكز إعلان باريس على خمسة مبادئ أساسية تتمثل فيما يلي:

[1]"The Paris Declaration on Aid Effectiveness and the Accra Agenda for Active", on the site:**https://www.oecd.org/dac/effectiveness/34428351.pdf** , Date of view 20-04-2019,p.1.

[2]Stephan Klingebiel, "Development Cooperation: Challenges of the New Aid Architecture" , German Development Institute, England, 2014,p.71.

[3]OECD (2012),"From Aid to Development: The Global Fight against Poverty",**Op.cit**, p.105.

1.الملكية: Ownership

الفكرة الرئيسية لهذا المبدأ هي أنه يعود لكل دولة سلطة تحديد أهدافها التنموية، إعداد خريطة طريق للوصول إليها وتنسيق أنشطة مانحيها، فمن الصعب تصور دولة متقدمة تسمح لدولة أخرى أن تملي عليها سياساتها الصحية والتعليمية مثلا، نفس الشيء ينطبق على الدول النامية.

يعتبر هذا المبدأ الفكرة الرئيسية في موضوع فعالية المعونة، فبدونها ليس بإمكان المبادئ الأخرى العمل بشكل فعال، ويهدف هذا المبدأ لوضع حكومات الدول النامية موضع المسؤولية وإخضاعها لمساءلة شعوبها لا مانحيها، أما من جانب الجهات المانحة فمبدأ الملكية يقتضي توقع الاعتماد بشكل أكبر على أشياء مثل الخدمة المدنية، عمليات إعداد الموازنة وعملية جمع البيانات الخاصة بالدول المستقبلة بدلا من إقامة أنظمة موازية.

في حالة نجاح تطبيق هذا المبدأ فمن المتوقع أن يخلق حلقة مميزة تعزز من قدرة البلدان النامية على إدارة شؤونها الخاصة، ويقدم مبدأ الملكية عند تناوله جنبا إلى جنب مع المبادئ الأخرى لفعالية المعونة أملا كبير في التقليل من الجوانب العشوائية للتعاون الإنمائي.[1] وتجدر الإشارة إلى أنه من الصعب نجاح مبدأ الملكية في حالة ما إذا كانت الجهات المانحة للمعونة والجهة المستقبلة لها لا تتوافق في الرؤى.

2. المواءمة: Alignment

كما سبق وذكرنا فإن مبدأ الملكية ضروري للدول النامية من أجل الأخذ بزمام المبادرة والتحكم في أجندتها التنموية ووضع الخطط الحاصلة بها، لكن هذا لا يمكن أن يحدث بشكل كلي إلا إذا قامت الجهات المانحة باستجابة فعالة عن طريق مواءمة أنشطتها مع خطط الدول النامية.

إن مبدأ المواءمة يذهب أبعد من اعتماد خطط الدول النامية بل يفرض على الجهات المانحة استخدام الأنظمة المالية وأنظمة الموازنة الخاصة بالدول النامية وذلك لتكون الصورة أكثر وضوحا للشعوب وممثليها في البرلمان والمجتمع المدني والإعلام لكل ما يخطط له وكيف يتم إنفاق الأموال.

3. التنسيق (الانسجام):Harmonisation

إن إدارة علاقات الدول النامية مع الجهات المانحة يتطلب الاستثمار في الوقت والموارد، وبما أن معظم الدول النامية تمتلك أكثر من جهة مانحة واحدة فإن هذا يتطلب أضعافا من الوقت والموارد المخصصة لهذا الشأن.[2] والزيادة الكبيرة والانتشار الواسع للجهات المانحة قد يؤدي إلى مشاكل عدة كتلك الحادثة التي أشار إليها عالم الاقتصاد المتخصص في المعونة Paul Collierبول كولير ، والتي جرت أحداثها في إفريقيا حين قررت ثلاث

[1] OECD (2012),**Op.cit**, p.106.
[2] **Ibid**, p p.108-109.

وكالات مانحة بناء مستشفى في نفس المكان، ولتجنب الاصطدام اتفقت الوكالات على التنسيق فيما بينها،وبعدها واجهت تلك الوكالات وجود ثلاث مجموعات من القواعد غير المتطابقة حول المهام التي تلتزم بها كل وكالة،وتطلب هذا الأمر عامين كاملين ليصل الأطراف الثلاث لتسوية مضمونها وهو أن تقوم كل وكالة ببناء طابق وفقا لقواعدها الخاصة،وهدا ما يؤكد أن ما تقوم به بعض الجهات المانحة والمنظمات الحكومية في العديد من الدول النامية ليس واضحا.

إن الفكرة من وراء مبدأ التنسيق في مسألة فعالية المعونة تكمن في معالجة تلك المشاكل عن طريق دفع الجهات المانحة للعمل سويا بشكل أفضل، كما أن الشفافية مهمة جدا لنجاح هذا المبدأ لسببين،أولهما السماح بتنسيق أكبر لجهود التعاون الإنمائي، والثاني كما يشير له" اوين باردر Owen Barder" فهو أحقية سكان الدول النامية في معرفة كيف يتم إنفاق المعونة الإنمائية في بلدانهم.

4.الإدارة من أجل تحقيق النتائج: Managing For Results

يمكن للمعونة الإنمائية أن تكون أكثر فعالية إذا فكرت كل من الجهات المانحة والمتلقية للمعونة في أمور تتعلق بما يراد تحقيقه " الإدارة من اجل تحقيق النتائج،" إذ ركزت الكثير من الحكومات في السنوات الأخيرة على فكرة " الإدارة من اجل النتائج"، تعزيزا للحكم الراشد، بعبارة أخرى أهداف أو مقاصد واضحة،صناعة قرارات قائمة على الأدلة "الشفافية".

إن التنمية ليست استثناء فهي الأخرى نتأثر بشكل متزايد بهذا النوع من المقاربات الإدارية الرائدة في القطاع الخاص، التخطيط الشامل، الرصد والتقييم المستمر، مقاربة ممنهجة لتعلم الدروس من الفشل والنجاح.[1]

5. المسائلة المشتركة Mutual Accountability

غالبا ما كانت العلاقة في هذا الشأن تأخذ شكل نموذج المساءلة "عميل-رئيس" بين الجهات المانحة كرؤساء، وبين الدول النامية كعملاء، بمعنى الدولة المانحة هي من تقوم بمساءلة الدولة النامية المتلقية للمعونة، فالجهات المانحة غالبا ما تقدم المعونة بعد قبول الدول المتلقية للمعونة لمجموعة من الشروط تهدف حسب الجهات المانحة لتحسين سياسات وسلوك الدول النامية المتلقية للمعونة الإنمائية. ورغم أن هذه الشروط لم تختفي إلا أن هذا النوع من العلاقات القائم على المساءلة من جانب واحد بدأ في الاختفاء على نحو متزايد باعتباره حسب الكثيرين قد عفا عنه الزمن وغير مفيد، لكون حكومات البلدان المانحة مسؤولة أمام الجهات المانحة وليس مواطنيها وهذا أمر غير مقبول، ضف إلى ذلك أن المشروطية لم تقدم الكثير لتغيير طريقة قيام الدول النامية بالأمور.

[1]OECD (2012), **Op.cit** p p.110-111.

جاءت فكرة المساءلة المتبادلة لتجعل كل من الجهات المانحة والمتلقية للمعونة مسؤولة أمام بعضها البعض، من خلال العمل الفردي والمشترك، فالجهات المانحة يتوقع منها تقديم معلومات شفافة حول تدفقات المعونات الإنمائية لتمكين الدول النامية المتلقية من تقديم معلومات شاملة حول الميزانية لبرلماناتها وشعوبها، أما الطرفين معا فمن المتوقع منهما تقدير مدى نجاحهم أي مدى تحقيقهم لأهدافهم الإنمائية المسطرة.[1]

الشكل رقم (01- 02) هـــرم فعـــاليـة الـــمعونة

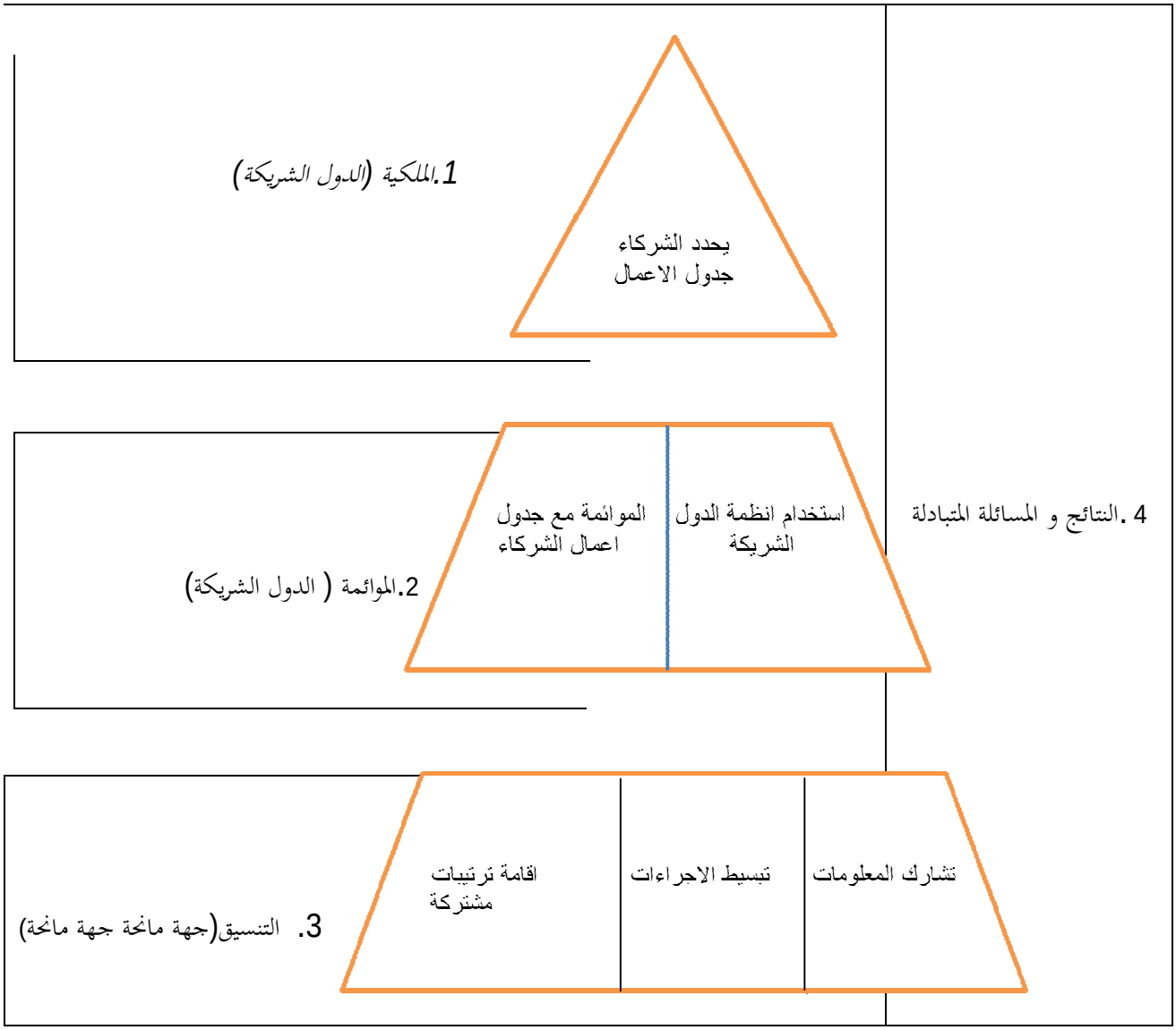

المصدر:

Richard Manning, "Efforts and Policies of the Members of the Development Assistance Committee", OECD Journal on Development Development Co-operation, Report, 2005, p.52

[1]OECD (2012), **Op.cit**, p.112.

ثانيا:برنامج عمل آكرا 2008 « AAA » The Accra Agenda for Action

يؤكد برنامج عمل اكرا على أهمية المبادئ المؤسس لها في باريس وعلى ضرورة تسريع تنفيذ ما جاء فيه، بترجمته إلى إجراءات وربطه بالأهداف المحددة لها لعام 2010. جاء هذا البرنامج بهدف تسريع الإصلاحات المتعلقة بفعالية المعونة، وذلك من خلال اقتراح وتعزيز مجموعة من المتطلبات تتمثل في:

1.أنظمة الدول: استخدام أنظمة الدول الشريكة لإيصال المعونة في إطارها والاشتراط على الجهات المانحة أن تشارك وتنسق مع الدول الشريكة وتعميق مشاركتها مع المجتمع المدني.

2. القدرة على التنبؤ: دعم الدول النامية في تقوية الصلة بين الإنفاق العام والنتائج المرجو الوصول إليها، وذلك بالتزامن مع الدعم المقدم من الجهات المانحة والمرتبط بتوفير معلومات حول التخطيط (طويل المدى يتراوح بين 3 إلى 5 سنوات).

3. تقسيم العمل: وذلك بتشجيع الدول الشريكة والجهات المانحة على تطوير مبادئ الممارسة لجعل العمليات المنفذة أكثر كفاءة وضمان الحد الأقصى من تنسيق العمل التنموي وتجنب تجزئة المعونة الإنمائية.

4. المشروطية: تثبيط الجهات المانحة عما تشترطه قبل تقديم المعونة، وعوضا عن ذلك العمل على تعزيز مواءمة المعونة مع مقاصد التنمية للدول المستقبلة للمعونة.

5. تحرير المعونة: بالتخفيف من القيود المفروضة من الجهات المانحة التي تمنع الدول الشريكة المستقبلة للمعونة من استيراد السلع والخدمات الضرورية بأقل الأسعار السائدة في الأسواق العالمية.

6. مناشدة جميع الشركاء وتشجيعهم على التقيد بمبادئ باريس وتعزيز التعاون جنوب جنوب.[1]

ثالثا: الشراكة من أجل تعاون فعال: بوسان 29-11-2010إلى01-12-2011

في اجتماع بوسان تم إشراك فواعل جدد (خاصة الصين)، وتم استبدال مصطلح فعالية المعونة بفعالية التنمية لتعكس حقيقة أنه إلى جانب المعونة الإنمائية هناك عدد من السياسات المهمة المستخدمة يجب إتباعها إن أرادت الدول تحقيق تقدم في عملية التنمية، وبهذا يجب فحص هذه السياسات عن كثب.

وكانت هذه القمة لتكون تقريبا بدون مغزى بسبب رفض الصين المؤقت توقيع الإعلان النهائي، وقد كان التحدي الأول لهذه القمة هو المحافظة على الزخم الذي اكتسبته أجندة فعالية المعونة في السنوات التي سبقت عقده متمثلة في الاجتماعين الرفيعي المستوى "باريس 2005 وآكرا 2008" والتي دخل خلالها الشركاء في التزامات متبادلة قابلة للتحقيق والمضي قدما في تنفيذ تلك الالتزامات التي تجد الجهات المانحة خاصة صعوبة في

[1]Hany Besada and Shannon Kindornay, **Op.cit**, p p.118-119.

الوفاء بها، خاصة لما يتعلق الأمر مثلا بمسؤولية الدول الشريكة في التنفيذ بدلا من الجهات المانحة، فالعديد من هذه الجهات لا تتقبل ذلك.[1]

أما التحدي الثاني لقمة بوسان فقد كان تحدي إقحام فاعلين جدد (ما ينطبق على مسائل سياسية دولية ينطبق على مسائل التنمية، فالبيئة الدولية قد تغيرت بشكل سريع جدا أكثر من سرعة قدرة الفاعلين في السياسة الدولية من الاستجابة لها). تثبت التغييرات الحاصلة على الساحة الدولية في مجال التعاون من أجل التنمية خصوصا حقيقة أن الجهات الفاعلة الجديدة كالدول الآسيوية الناجحة اقتصاديا والمؤسسات الخاصة كمؤسسة "بيل" و"ميلينا غايتس" أصبحت تشغل مكانة هامة في هذا المجال، وقد خففت هذه الفواعل الجديدة بشكل ملحوظ من العبء على دول OECD المانحة بما يتضمن الجانب المالي.

ولأسباب مفهومة فإن الفاعلين الجدد لم يؤدوا التزامهم لاعتقادهم بأن الإجراءات والالتزامات المملاة عليهم مهيمن عليها من طرف الجهات المانحة التقليدية، وبذلك فإن الهدف كان إدماج الجهات الفاعلة الجديدة وخلق علاقات تعاونية جديدة فعالة في هذا الشأن.

وقد برزت علامات على أن تنفيذ تلك الالتزامات سيتم في المستقبل بسرعتين متفاوتتين، فالمجموعة الأولى من الفاعلين يواصلون التقيد بالتزامات باريس وآكرا، وتنفيذ ودعم أجندة بوسان لتعاون إنمائي أكثر فعالية وهو ما يجعلها بذلك المجموعة الأسرع، أما المجموعة الثانية من المانحين فهي لا ترى نفسها ملتزمة بتنفيذ التزامات الماضي والحاضر رغم أن بعضها قد التزم جزئيا (البرازيل، الهند) وتبريرها لذلك أن النقاشات والمحافل الدولية في هذا الشأن لازالت تعكس الأشكال القديمة، شمال جنوب، كما أن جهود التحديث المبذولة لم تكن مقنعة.

أفرزت نتائج اجتماع بوسان عن نظرتين أو تأويلين إثنين مختلفين:[2]

1. **النظرة المتفائلة:** يرى مؤيدوها أن المشاركين قد نجحوا من خلال الإعلان النهائي في وضع شراكة إنمائية واسعة النطاق، تتضمن فاعلين جدد وعلاقات تعاونية جديدة بدون تخلي الموقعين على أجندة باريس وآكرا عن التزاماتهم، حيث تعهد هؤلاء صراحة بالوفاء بالتزاماتهم، وفي نفس الوقت فإن الوثيقة كانت أكثر ليونة فيما يخص انضمام الفاعلين الجدد(توافق الآراء).

2. **النظرة المشككة:** وذلك في الانتقال من مفهوم معونة أكثر فعالية إلى فعالية التنمية الواسعة النطاق، والتي تعتبر العلامة المميزة لإعلان بوسان. فالتشكيك كان نتيجة إدراكهم أن المعونة لا تمثل سوى جزء صغير من

[1] Stephan Klingebiel, **Op. cit,** p.72.
[2] **Ibid**, p.73.

الجهود التي يجب بدلها لتحقيق تنمية في البلدان الشريكة، وبذلك فمن الضروري تصميم سياسات ومقاربات أخرى من أجل تحقيق أقصى فائدة للتنمية.[1]

المطلب الثاني: العوامل المحددة لفعالية التعاون الإنمائي

لعدة عقود كان هنالك اتفاق على المستوى الدولي بين الأوساط المانحة على تخصيص 0.7%من دخلها القومي الإجمالي للتعاون الإنمائي،وقد كانت هناك تعهدات سياسية من طرف مجموعة من المانحين (مجموعة الثمانية والاتحاد الأوروبي) بزيادة الموارد المخصصة للتعاون الإنمائي بشكل معتبر، لكن الإشكال المطروح حول هذه المسالة يدور حول إن كانت زيادة حجم هذه الموارد سيؤدي إلى زيادة تحقيق النتائج المرجوة على المدى القريب، فمن الصعب تحديد رقم ملموس لقياس تحولات المعونة ومتطلبات دولة ما فيما يخص الدعم الذي تحتاجه.[2]تتعدد الآراء والتوجهات حول ما يجعل المساعدة الإنمائية أكثر فعالية وما يتسبب في فشلها في تحقيق الأهداف التي وجدت لأجلها، وبهذا سنحاول استعراض مختلف الرؤى والمحددات.

هناك رأيان مهيمنان حول أسباب عدم فعالية المساعدات وضعف علاقتها بالتنمية في الدول المستفيدة منها:

- **الرأي الأول:** يدفع بأن المساعدات تكون فعالة بوجود سياسات حكومية جيدة وفعالة، وحسبه فإن اختيار تقديم المساعدات للدول ذات السياسات الجيدة ومستويات الفقر المرتفعة ستؤدي لخفض مستويات الفقر.
- **الرأي الثاني:** يرى أن الأمر لا يتعلق بفعالية السياسات الداخلية وفقط وإنما تحددها أيضا عوامل أخرى خاصة تلك المرتبطة بسياسات توجيه واختيار المساعدات.

يستند الرأي الأول على دراسات وبحوث ودلائل من مؤسسات دولية مؤثرة كالبنك الدولي الذي يرى أن للسياسات التجميعية وجودة المؤسسات دور هام في زيادة فعاليتها،فهو يوصي ولو بشكل ضمني بتوجيهها بشكل أكبر نحو الدول ذات السياسات الداخلية الجيدة.وقد استخدم البنك الدولي في دراساته مقياس "تقييم سياسات ومؤسسات الدول" لترتيب الدول حسب جودة السياسات فيها، وتشير هذه الدراسات أيضا إلى أن السبب وراء احتمال ضعف العلاقة بين النمو والمساعدات خاصة الثنائية منها هو قلة استهدافها الدول النامية ذات السياسات الجيدة،[3]غير أن مسألة الحاكمية الجيدة والتغيير المؤسسي لا تزال مهيمنة على المناظرات حول المساعدات والتنمية.

---

[1] Stephan Klingebiel, **Op. cit**, p.74.
[2] **Ibid**, p p.74-75.
[3] بلقاسم العباس، **مرجع سابق**، ص.11.

أولا: مجالات التأثير على فعالية التعاون الإنمائي

1.الجوانب المتعلقة بالاقتصاد الكلي

من أكثر المسائل التي تمت مناقشتها هو القلق من خطر ما يعرف بالمرض الهولندي والأثر الذي يخلفه على اقتصاديات الدول. يعبر هذا المرض عن مفارقة تتمثل في ازدهار النمو الاقتصادي الراجع في المقام الأول لاكتشاف وإنتاج الموارد الطبيعية من جهة ومن جهة أخرى مواجهة الدولة المعنية مشاكل خطيرة في الاقتصاد الكلي، إذ ترتفع عائدات تلك الدولة من الموارد الطبيعية مما يجعل عملتها أقوى مقارنة بالدول الأخرى، وهذا ما يخلق مشاكل فيما يتعلق بتسويق السلع الأخرى التي تصبح أقل قدرة على المنافسة وبالتالي صعوبة تصديرها.

تتوقف خطورة هذا المرض على درجة الاعتماد واستخدام الموارد المتاحة لتمويل واردات وبضائع غير قابلة للتداول (كالأجور والرواتب) كما أن الموارد المالية الإضافية (الكتلة النقدية الإضافية) قد تكون لها آثار تضخمية، غير أن الأسوأ هو ما قد يواجه القطاع الخاص في الدول ذات الأسواق المالية الرديئة الأداء،كمثال على ذلك الأثر الذي تسببه حركة أسعار الفائدة غير المنتظمة.

2.الحوكمة والمؤسسات

إن الاعتماد الكبير على المعونات وتدفقات المعونة المتزايدة هي الأخرى قد تكون لها آثار بالغة على الأبعاد المختلفة للحوكمة (سياسية، اقتصادية، مؤسساتية)، أو على جودة مؤسسات الدول الشريكة،وتتخذ هذه الآثار أشكال عدة منها:

- التدفقات الكبيرة للمساعدة الإنمائية الرسمية قد يؤدي إلى إضعاف الجهود الوطنية لتعبئة الموارد.
- التدفقات الكبيرة من المعونة قد تقوض عملية مساءلة شعوب الدول الشريكة لحكوماتها، وإن كانت نسبة الاستثمارات التي تقوم بها الدول المتقدمة في الدول النامية كبيرة، فعمليات التفاوض وصنع القرار قد تتم بين الجهات المانحة والحكومات الشريكة مع لعب البرلمان لدور صغير في اتخاذ القرارات المتعلقة بالموازنة العامة وبرامج الإصلاح،ويتم التفاوض حولها واعتمادها مع الأوساط المانحة بدلا من ممثلي المجتمع المدني، وهذا ما سيؤثر على الاقتصاد السياسي للبلاد ويضعف مساءلة الحكومة أمام شعوبها. ويعتمد مدى حدوث ذلك على الطرق التي تقدم بها المعونة، غير أن استخدام أجهزة الدولة الشريكة ولعب البرلمان لدوره كما ينبغي قد يساعد على تجنب ذلك ويعزز من أنظمة الدولة الشريكة.[1]

[1]Stephan Klingebiel, **Op.cit**, p p.76-77.

- تدفقات المعونة قد تؤدي إلى ظهور دول ريعية، وتخلق بذلك تأثيرا مشابها لذلك الموجود في الدول التي تعتمد على عائدات استغلال الموارد الطبيعية (كالنفط في الشرق الأوسط)، هذا الأمر قد يخفف من حدة الضغط الممارس على النخب الحاكمة لإقامة نظم سياسية ديمقراطية بالإضافة إلى التخفيف من احتمالية تعرضها للمساءلة.
- قدرات حكومية وإدارية كبيرة قد يتم تقييدها في إطار عملية التواصل مع المانحين، وقيامها بالمشاريع والإجراءات ذات الصلة (التزامات تقديم التقارير، المهام)، وبذلك فإن جزءا كبيرا من قدرات المانحين سوف يكرس لهياكلها الخاصة.
- إن إحلال أجهزة المعونة محل البلد الشريك قد يؤدي إلى الحد من القدرات الحكومية، كما يمكن لأنظمة المعونة أن يكون لها أثر تحفيزي عكسي على الموظفين العموميين خاصة في الدول التي تتميز أجهزتها بالضعف. فمكاتب الجهات المانحة تدفع مرتبات أعلى للذين يمتلكون كفاءات عالية إلى جانب ذلك تعرض فرص التدريب بالداخل والخارج.
- الاعتماد على المساعدة الإنمائية الرسمية يزيد بشكل كبير من مخاطر التعرض للانقلابات.[1]

3. المسائلة وفعالية التعاون الإنمائي

تحظى المسائلة واستعراض الحسابات باهتمام كبير في سياق النقاش حول فعالية أكبر للتعاون الإنمائي، فالمساءلة هي إلزام شخص، مجموعة أو مؤسسة بتبرير قراراتهم وأفعالهم لشخص، مجموعة أو مؤسسة أخرى، فهي بذلك ترتبط بالجزاء، وبالتالي فهي تستند إلى نظام الحوافز. وترتبط المساءلة بالتعاون الإنمائي من خلال ثلاثة جوانب:

- المسائلة في الدول المانحة.
- المسائلة في الدول الشريكة. (مسائلة محلية).
- المسائلة المتبادلة بين الشركاء والجهات المانحة.

تخضع الجهات المانحة والدول الشريكة للمساءلة أمام البرلمان بشكل خاص، المجتمع المدني، وسائل الإعلام ومكاتب التدقيق الوطنية، وكما سبق وذكرنا فهي تحظى بأهمية كبيرة في النقاشات الدائرة حول فعالية التعاون الإنمائي (باريس، آكرا، بوسان).

[1] Stephan Klingebiel، **Op.cit**, p.77.

1.3.التحديات والمشاكل المتعلقة بالمسائلة

إن أشكال المساءلة المذكورة سابقا ليست متكاملة بالضرورة، ففي بعض الحالات قد تتنافس مع بعضها البعض.[1]هذه التحديات قائمة بشكل خاص في المجالات التالية:

- في الماضي كان التركيز يصب على مساءلة الدول المانحة للدول المستقبلة للمعونة، فطرأ على هذا الأمر تغيير مفاهيمي حدث ذلك على نحو خاص بالموازاة مع النقاشات حول فعالية المعونة (إعلان باريس)، ورغم ذلك فإن تنفيذ المفاهيم الجديدة لم يكتمل بعد.
- التركيز المفرط في الاعتماد على الجهات المانحة يقوض فعالية المعونة (بسبب تفادي المخاطرة، التحايل على النظم الوطنية).
- غالبا ما يثار موضوع المسائلة في البلدان الشريكة من أجهزة لا تؤدي وظائفها بكفاءة، فالبرلمان ضعيف، الإعلام بالكاد قادر على لعب دور السلطة الرابعة، حكومات الدول الشريكة لا تمتلك أي اهتمام لتفعيل أنظمة المساءلة الخاصة بها لأن ذلك يتطلب إصلاحات،[2]بالإضافة إلى المجتمع المدني الذي قد يكون متخلفا نسبيا وفي بعض الحالات يتعرض للقمع.[3]
- المسائلة المتبادلة في بعض الأحيان مكلفة، تسويات تعاني من القصور وينطبق هذا على الاستراتيجيات الوطنية المنسقة، كما ينطبق على مقاربات الرصد وتحليل السياسات المشتركة.[4]

ثانيا: الفساد وفعالية التعاون الإنمائي

1. أثر الفساد على التعاون الإنمائي

الفساد آفة منتشرة في الكثير من بلدان العالم سواء أكانت غنية أم فقيرة، لكن درجات الفساد تتفاوت من دولة لأخرى. وتظهر استطلاعات الرأي كتلك التي تصدر عن مؤشر مدركات الفساد الصادر عن منظمة الشفافية الدولية أن الدول الفقيرة تمتلك سجلات مليئة بالكسب غير المشروع بنسب متفاوتة، فنجد دول فقيرة تمتلك سجلات أنظف من مثيلاتها،والفساد ليس علامة مرتبطة بالدول النامية فقط وليس متعلق بمجال المعونة الإنمائية وحسب،[5]فكما جاء به إعلان بوسان حول فعالية المعونات والمعتمد من العديد من الدول المتقدمة والنامية " الفساد

[1]**Ibid**, p.78.

[2],Stephan Klingebiel, **Op.cit**، p.79.

[3]OECD (2012),**Op.cit**,p. 106.

[4]Stephan Klingebiel, **Op.cit**, p.79.

[5]OECD (2012),**Op.cit,**p.113.

وباء خطير يقوض التنمية على الصعيد العالمي، حيث يشتت الموارد التي يمكن تسخيرها لتمويل التنمية، كما يؤثر على حوكمة المؤسسات ويهدد الأمن الإنساني".

إن الفساد كما سبق وذكرنا متفشي بكثرة، وتتأثر المعونة كغيرها من المعاملات المالية بالفساد، كما يمكن أن تغدي المعونة الفساد، فهو يعتبر العقبة الرئيسية أمام تحقيق تعاون إنمائي فعال كونه يتميز بطابعه السري، فمن المستحيل تتبعه وتقديره بشكل دقيق، وزيادة تفشي ظاهرة الفساد يفتح المجال أمام إمكانية قطع المعونة الإنمائية عن الدول التي تتميز بارتفاع نسبة الفساد فيها مما يزيد من متاعبها خاصة تلك الدول التي تعاني من مصاعب اقتصادية محلية والتي تعتمد ميزانيتها بشكل كبير على تدفقات المعونة.

2.الروابط بين المعونة والفساد

يمكن للفساد أن يضرب أي مستوى من مستويات سلسلة العلاقات التي تربط الجهات المانحة والمستقبلة مضعفا ومدمرا فعالية التعاون الإنمائي. يكتب المحامي الأمريكي " دبليو مايكل كرامر" "W.Michael Kramer "المتخصص في المسائل المتعلقة بالاحتيال في الطرق التي تتم من خلالها تحويل المعونة الإنمائية عن مسارها الحقيقي، ولعل أبرزها وأكثرها وضوحا وانتشارا هي الرشاوي، ويشير المحامي إلى أنه في الكثير من الحالات قد يضطر المقاولون لدفع رشاوي تتراوح بين 5% إلى 20% من قيمة العقد الذي ينوون الحصول عليه، وبين 2% و5% من قيمة أي فاتورة يقدمونها، وكبديل عن ما سبق قد يطلب منهم تقديم هدايا مثل تمويل تعليم أطفالهم (أطفال المسؤولين)، وقد تتخذ شكلا آخر كتقديم إقامة مجانية لموظفي وكالة تقديم المساعدة،ما يبين أن الفساد ليس لصيق بالدول النامية فقط بل يتعداه إلى الجهات المانحة أيضا.

مظهر أخر يتمثل في التلاعب بالمناقصات ففي كثير من الأحيان يخسر المقاولون المؤهلون أمام الأقل تأهيلا[1]حتى وإن قدم المؤهلون عرضا أقل من العرض الذي قدمه الأقل تأهيلا، يحدث كل هذا لتحصل جهات فاسدة على عملات أكبر.

يأخذ الفساد شكلا آخر كالاحتيال المباشر كأن تقوم شركة ما بإنشاء طريق معين باستخدام أموال المعونة الإنمائية، فتقوم هذه الشركة بالغش في معايير الجودة المتفق عليها والاحتفاظ بتلك الأموال الناتجة عن الغش لنفسها، أو أن يقوم مورد ما بتمرير أجهزة كمبيوتر على أنها أجهزة جديدة غير مستعملة وهي في حقيقة الأمر قديمة مستعملة بتواطؤ وتغطية من المسؤولين مقابل الحصول على عمولة.

[1]OECD (2012), **Op.cit**, p.114.

نتيجة لذلك فإن الفائدة من المعونة قد تقل بسبب الفساد، وبهذا يطفو إلى السطح سؤال حول إمكانية أن تكون المعونة نفسها مسببة ومشجعة للفساد؟

هناك كثيرون ممن يؤيدون هذا الرأي، فهناك الكثير من الطرق التي تشجع من خلالها المعونة على الفساد على حد قول منظمة الشفافية الدولية، من بينها تقديم المعونة لأنظمة فاسدة أو دول حكامها فاسدون، وبهذا فهي تعمل على تغذية الانتهاكات حيث تقوض المعونة آليات المساءلة الداخلية وهذا ما يفتح المجال أكثر للفساد، لكن هناك آراء أخرى تعارض الرأي الأول لأن المعونة ليست المتسببة في الفساد مادام أنها تقدم في الأصل لأنظمة فاسدة.

يرى باحث آخر Jozé Taveres "جوزي ثافاريز" "أن المساعدات الإنمائية تقلل من نسبة الفساد،"

وهذا الأمر قد يكون ممكن حين تكون هذه المعونة مصحوبة بقواعد وشروط تحد من حرية تصرف مسؤولي الدول المستقبلة لها.

3. محاربة الفساد

شهدت العقود القليلة الماضية زيادة عزم الجهات المانحة والدول النامية على جعل المعونة الإنمائية أكثر فعالية ويتأكد ذلك صراحة خلال الاجتماعات الرفيعة المستوى التي عقدت في هذا الشأن والتي سبق وأن تطرقنا إليها (باريس، آكرا، بوسان)،حيث عبر اجتماع بوسان بوضوح عن هذه المسألة والتي ربطها بضرورة المساءلة المشتركة،فكل من الجهات المانحة والدول النامية لها دور مهم في هذا الشأن، ويتوجب النظر إلى مسألة الفساد في سياقات أوسع، فمثلا هل تلتزم الدول الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بالعمل باتفاقية محاربة الرشوة

Anti Bribery Convention ? وهل تقوم بتجميد واسترداد الأصول غير القانونية المهربة إلى ما وراء البحار من طرف مسؤولين رسميين في الدول النامية؟

تمت دعوة الدول النامية من خلال برنامج آكرا إلى "ضرورة معالجة هذه الظاهرة من خلال تحسين أنظمة التحقيق، الإنصاف القانوني، المساءلة والشفافية في استخدام المال العام،" إذ أنه يصعب على الجهات المانحة احترام قيادة دولة شريكة لا تلتزم بمحاربة الفساد[1].

كما أنه من المحبط مواءمة استراتيجيات محاربة الفساد مع شركاء لا يبدلون جهود للتصدي للفساد بشكل فعال، كما اعتمدت أيضا الجهات المانحة والدول النامية مقاربات مشتركة تهدف أساسا إلى ضمان عدم محاولة

[1]OECD (2012), **Op.cit**.pp, 114-116.

حكومات الدول النامية الاستفادة بشكل أكبر من الجهات المانحة الأقل تطلبا (التي تقدم المعونة بدون شروط)،وتجنب إضعاف جهود محاربة الفساد.[1]

المبحث الثاني: اتساق السياسات من أجل التنمية

المطلب الأول: مفهوم اتساق السياسات من أجل التنمية

يشير اتساق السياسات إلى ضمان تعزيز التوائم المنطقي والتناسق بين السياسات والحيلولة دون تقويض بعضها للبعض الأخر، ويتطلب هذا الأمر وجود جهة أو جهات معينة تلعب دور الحارس وظيفته كفالة اتساق السياسات عند وضعها وأثناء تنفيذها، ويقتضي اتساق السياسات تحقيق التناسق بين هذه السياسات داخل القطاع الواحد وبين القطاعات المختلفة.[2]

أولا:تعريف اتساق السياسات من أجل التنمية: Policy Coherence for Development "PCD"

ظهر في النقاشات الدولية بداية تسعينيات القرن الماضي على خلفية التحديات والمخاوف العالمية المتزايدة حول فعالية المعونات الإنمائية، وكما هو متفق عليه ليس هناك تعريف موحد لما يعرف باتساق السياسات من أجل التنمية(PCD)، لكن من المسلم به على نطاق واسع أنها تعني أنه يتوجب على الحكومات في ضوء سعيها لتحقيق سياساتها الوطنية أن تعمل على أقل تقدير على تجنب كل ما من شأنه أن يكون له عواقب سلبية وآثار جانبية من شأنها أن تؤثر سلبا على آفاق التنمية في الدول الفقيرة والنامية. وتعني أيضا ومن منظور أكثر ايجابية أنه على الحكومات عند صياغتها لسياستها الوطنية أن تبحث بشكل نشط عن سبل إمكانية استغلال الآثار الجانبية الناتجة عن تلك السياسات بشكل ايجابي وتعزيز الاتساق بين مختلف السياسات لتنتفع بها الدول النامية.[3]

لا يقتصر الاتساق على الصعيد اللوطني حيث يستند إلى اتساق السياسات في مجال التنمية إلى الخبرة الطويلة في مجال التعاون الإنمائي والهادف لتحقيق الاتساق في المعونة الخارجية وغيرها من السياسات التنموية في مختلف مجلات التنمية[4].

---

[1] **Ibid**, p 117.

[2] الأمم المتحدة: المجلس الاقتصادي و الاجتماعي، "تعزيز الاتساق على صعيد السياسات و المؤسسات من اجل تحقيق اهداف التنمية المستدامة"، الدورة 17، افريل 2018، ص.ص.5-6.

[3] European Commission,"EU 2013 Report on Policy Coherence for Development",Report, 2013,Brussels ,P.19.

[4] الأمم المتحدة: المجلس الاقتصادي و الاجتماعي، **مرجع سابق**،ص.ص.4-6.

ثانيا: مستويات اتساق السياسات من أجل التنمية

تتم عملية اتساق السياسات على عدة مستويات:

- الاتساق داخل السياسة نفسها(الاتساق الداخلي): ويتم ذلك من خلال تحقيق الاتساق بين أهداف و مقاصد وأشكال وبرتوكولات السياسة عينها.
- اتساق السياسات داخل الدولة (الحكومية):أي اتساق سياسات وإجراءات الدولة المانحة المتعلقة بإسهاماتها في مجال التنمية.
- اتساق السياسات بين الدول (الحكومات):أي اتساق سياسات وإجراءات مختلف الدول المانحة من خلال إسهاماتها التنموية وذلك لتجنب التداخل اللامبرر بين جهود الدول المانحة، وبهذا تجنب التسبب في فشل جهود دول مانحة في تدعيم دول أخرى.
- الاتساق المتعدد الأطراف:أي اتساق سياسات وإجراءات الجهات المانحة سواء كانت ثنائية أو متعددة الأطراف (منظمات) لضمان مساهمة السياسات المتبناة في المحافل الدولية لتحقيق مقاصد التنمية.
- اتساق سياسات الدول النامية:يجب تشجيع الدول النامية على وضع سياسات تتيح لها الاستفادة الكاملة من البيئة الدولية من أجل تعزيز التنمية داخلها.[1]

[1]Swiss agency for development and cooperation (SDC) and the European Centre for Development Policy Management (ECDPM), "Putting Policy Coherence for Development into Perspective: Supporting Switzerland’s promotion of PCD in commodities", migration and tax policy,2013 ,P.6.

الشكل رقم (02 -02): تحديد مواضع تعزيز PCD على مختلف المستويات

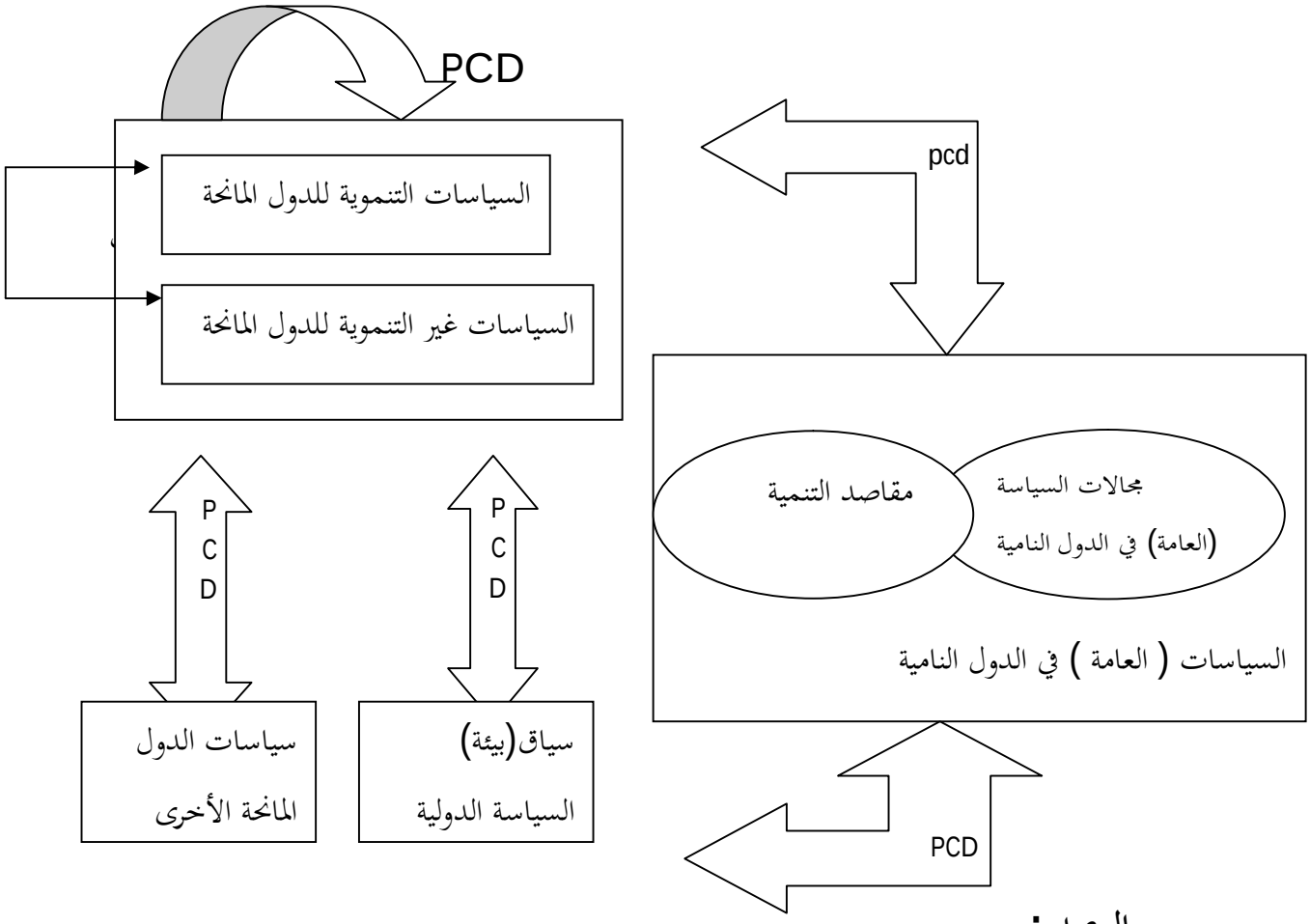

المصدر:

Swiss agency for development and cooperation (SDC) and the European Centre for Development Policy Management (ECDPM),**Op.cit,**p.3

ثالثا: مؤشرات قياس اتساق السياسات

من بين الوسائل المستخدمة لتقييم التقدم المحرز في اتساق السياسات بين الجهات المانحة نجد مجموعة من المؤشرات،حيث يتم تتبع مؤشرات معينة على مدى فترة طويلة من الزمن لمعرفة مدى التقدم المحرز، ومن المؤشرات القليلة التي تسمح بمراجعة التقدم المحرز في مقاصد التنمية ونشاطات الدول المانحة الرئيسية نجد مؤشر الالتزام بالتنمية المستحدث من مركز التنمية العالميةCGD.[1]

[1] Paul Hoebink**,OP.cit,**p.32.

1.مؤشر مدى الالتزام بالتنمية لمركز التنمية العالمية The CGD Commitment to development Index

إن الغرض من هذا المؤشر هو زيادة الوعي بأن سياسات الدول المتقدمة المانحة المتعلقة بالمسائل المختلفة كالمعونة، الهجرة، الملكية الفكرية، السياسات المالية وغيرها جد مهمة في عملية التنمية، كل ذلك يجب تضمينه جنبا إلى جنب مع برامج المعونة والمعونة الإنمائية.

الجدول رقم (01 -02) : مؤشر الالتزام بالتنمية 2018

الدول	المرتبة	المعونة	المالية	التكنولوجيا	البيئة	التجارة	الأمن	الهجرة
السويد	1	3	11	13	2	5	20	1
الدنيمارك	2	2	17	8	13	6	1	19
فنلندا	3	12	5	12	10	9	2	14
المانيا	3	17	12	9	14	2	17	2
لوكسمبورغ	5	1	20	21	18	7	6	4
هولندا	5	5	14	10	16	1	10	11
فرنسا	7	13	3	7	12	12	5	18
الولايات المتحدة	8	6	10	19	8	4	4	17
البرتغال	9	14	13	3	6	20	14	7
بلجيكا	10	11	1	11	11	19	19	10
النمسا	11	16	19	4	15	14	7	9
النرويج	12	7	9	2	22	26	12	5
نيوزيلندا	13	4	25	17	20	3	22	3
استراليا	14	9	3	18	25	3	15	3
ايطاليا	15	19	2	22	7	18	13	12
اسبانيا	16	26	4	16	5	16	16	15
كندا	17	8	6	15	23	17	23	6
ايرلندا	18	10	7	25	21	11	11	22
جمهورية التشيك	19	20	15	14	9	13	21	26

جمهورية سلوفاكيا	20	22	21	26	1	21	3	27
سويسرا	21	18	23	5	19	25	16	13
اليونان	22	23	16	24	4	23	9	24
United	23	27	27	20	24	10	5	16
اليابان	24	15	26	6	26	15	26	25
بولندا	25	21	18	27	3	22	24	23
اليونان	26	25	24	23	17	24	25	21
كوريا الجنوبية	27	24	22	1	27	27	27	20

المصدر:

Center For Global Development, commitment-development-index-2018, United Kingdom.

كشف تحليل المؤشر خلال السنوات القليلة الماضية عن ثلاثة مسائل:

- أن هناك تباين واسع في الأنشطة التنموية للجهات المانحة الرئيسة(بناء على ذلك ليس هنالك اتساق عام(كلي) مثلا بين أعضاء الاتحاد الأوروبي وOECD.
- حتى الدول التي حققت أفضل النتائج، سجلت نتائج منخفضة للغاية على الأقل في مجال واحد أو أكثر في سياسات التنمية(بناء على ذلك هنالك حاجة إلى اتساق وطني أفضل).
- أن هذا المؤشر يتغير بشكل طفيف مع مرور الزمن، وبذلك فقد أصبح جليا أنه لا يوجد إدراك واضح للتقدم المحقق في هذا الشأن بين الدول المختلفة(بناء على ذلك هناك حالة قصور ذاتي في تحقيق اتساق أكبر للسياسات).[1]

[1]Paul Hoebink**,OP.cit,**p.32.

المطلب الثاني: الجهود الدولية للوصول إلى اتساق السياسات من أجل التنمية

أولا: منظمة التعاون الاقتصادي والتنميةOECD

تعتبر أنشطة اتساق السياسات في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية من أكثر الأنشطة تناولا في دراسات وأدبيات التنمية تحليلا ومناقشة، فطبيعة وتفاصيل النقاشات الدائرة حول هذا الموضوع في OECD ركزت على رصد ومحاولة تجنب عدم الاتساق بين أنشطة وسياسات (المحدودة النطاق) التعاون الإنمائي ، الاقتصاد الوطني، السياسات البيئية والاجتماعية والمواقف السياسية المتعلقة بهذا الشأن على مستوى المحافل الدولية.

وفقا لأحد المسؤولين الكبار فيOECD، فالأبعاد التي تؤخذ بعين الاعتبار هي:

- الاتساق الداخلي في سياسات التعاون الإنمائي أي الاتساق داخل السياسات نفسها.
- الاتساق داخل الدول:اتساق السياسات المتعلقة بالمعونة والأخرى غير متعلقة بها في جهة مانحة واحدة(داخل دولة واحدة).
- الاتساق بين الجهات المانحة، وذلك باتساق السياسات المتعلقة بالمعونة والسياسات الأخرى غير متعلقة بها المتبناة من جانب العديد من الجهات المانحة.
- الاتساق بين الشركاء والجهات المانحة وذلك باتساق سياسات الجهات المانحة OECD / DAC والدول النامية لتحقيق الأهداف المشتركة للتنمية.

وتناقش المنظمةOECDالالتزام والتطبيق السليم لعملية اتساق السياسات في الدول الأعضاء وفيما بينها، من خلال استعراضات الدول الأعضاء التي تقدم للجنة المساعدة الإنمائية DAC، واعتبرت المنظمة هاته المسألة من خلال منشور لها سنة 1996 مسؤولية كبرى للدول المانحة، وأتبعتها بعد ذلك في العديد من المناسبات بتأكيدات على ضرورة الاتساق بين السياسات أبرزها المؤتمر الذي عقد سنة 2004 حول مسألة اتساق السياسات ومن خلال هذا المؤتمر طلب من الدول الأعضاء في DACتقديم تقارير حول التقدم المحرز في هذا الشأن.

حيث يلاحظ من التوصيات الصادرة من المؤتمر تركيزها وتأكيدها على ضرورة الدعوة لتناول هذا الموضوع من قمة هرم الحكومات(رئيس الحكومة،مكتب رئيس الحكومة أو الدولة) – وكذا تناوله من منظورهم- وهذا الأمر عادة (أي الدعوة لاتساق السياسات) ما يتم المناداة به من قبل الإدارات أو الوزارات المكلفة والمسؤولة عن السياسة التنموية وليس من قبل المركز.

ثانيا: الاتحاد الأوروبيEU

لا تختلف طبيعة وتفاصيل النقاشات الدائرة حول اتساق السياسات في الاتحاد الأوروبي عن تلك في OECD فرغم أن الكيانين مختلفين فإن الاتحاد هو الآخر يركز على رصد ومحاولة تجنب عدم الاتساق بين الأنشطة

والسياسات(المحدودة النطاق) المتعلقة بالتعاون الإنمائي، الاقتصاد الوطني ،السياسات الاجتماعية والبيئية و اتساق المواقف السياسية المتعلقة بهذه المسألة على مستوى المحافل الدولية.[1]

على مستوى الاتحاد الأوروبي طرح اتساق السياسات كمفهوم في معاهدة ماستريخت 1992، وتم الإشارة إلية بشكل صريح من خلال قرار للمفوضية الأوروبيةEC سنة 1994 "قرار حول دعم تصدير لحوم البقر"، كما تمت الإشارة إليه بشكل غير مباشر في معاهدة أمستردام 1997 لكن الضغط الكبير من البرلمانيين والمنظمات غير الحكومية أسفر عن إضطلاع ECبموقف أكثر إيجابية حول المسألة، كما أن تبني الاتحاد الأوروبي للأهداف الإنمائية للتنمية MDGحثه على أن يكون أكثر صراحة حول مسألة اتساق السياسات من أجل التنمية.

إن التزام الاتحاد بهذه المسألة ليس سياسي بشكل رئيسي يدخل في سياق الأهداف الإنمائية للألفية وفقط بل يمتلك أساس قانوني متين في معاهدات الاتحاد، كما أن دستور الإتحاد الجديد يدعم الوفاء بهذا الالتزام (التزام اتساق السياسات) بعبارات أشد وقعا.

تعهد الاتحاد بالتطلع إلى أبعد من حدود التعاون الإنمائي (بمفهوم المعونة الإنمائية) والنظر في التحديات المتعلقة بالسياسات غير المعتمدة على المعونة(غير متصلة بها)على أن تساعد في تحقيق الأهداف المسطرة، وذلك في إطار السعي نحو اكتشاف طرق جديدة لدفع عجلة التقدم لبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية.

1. اتساق السياسات: برنامج تحفيز الحوكمة"Govermmence Incentive Tranche أطلق البرنامج من قبل المفوضية الأوروبيةEC، يسمى اختصارا بـ EC GT program أطلق لصالح دول ACP لتحفيزها على صياغة خطط عمل والقيام بإصلاحات للوصول للحوكمة-حوكمة المؤسسات، حيث وبموجب هذا البرنامج يتم مكافئة الدول التي تقوم بصياغة خطط عمل فعالة تستهدف الحوكمة Governence بدفعات إضافية من الدعم المقدم من المفوضية الأوروبية، ويعتبر الاتحاد هذا البرنامج من بين أبرز برامجه التنموية المبتكرة.

خلص كل من موليناييرز و نيجيس Molenaers and Nigisعند دراستهما لهذا البرنامج أن هنالك مواطن ضعف في تصميم وتنفيذ البرنامج الذي يقوم على مكافئة الدول التي طورت أفضل النماذج للحكم الراشد داخلها والتي تصل إلى مستوى معايير فعالية المعونة الانتقائية مطبقة لمبادئ الملكية والتنسيق، المواءمة والمحاسبة(مبادئ إعلان باريس)، كما خلصا إلى أن سبب ذلك الضعف يرجع إلى السلوك غير المتسق وتضارب المصالح لمجموعة من الجهات الفاعلة والمتمثلة في ثلاثة جهات: المصالح الوطنية للدول الأعضاء في الاتحاد،مصالح الاتحاد في حد ذاته(المنبثقة من مؤسسات الاتحاد والدول الأعضاء فيه) وأخيرا المصالح البيروقراطية للمؤسسات الأوروبية، ويزعمان أن

[1]PaulHoebink**,Op.cit,** p p .29 -30.

التفاعل الحاصل بين هاته الجماعات ومصالحها (جماعات المصالح) قد أدى إلى الكثير من الانزلاقات وعدم الاتساق في البرنامج الأول من نوعه[1].

ثالثا: الأمم المتحدة UN

بالرغم من ان النقاشات العالمية السابقة حول التنمية لم تستخدم لغة محددة ومتطورة حول مسألة اتساق السياسات كتلك الموجودة في(OECD) إلا أن الأفكار والمبادئ التي يرتكز عليها مفهوم (PCD) قد أثر على النقاشات اللاحقة التي دعت إلى ضرورة اتساق المقاربات والسياسات حتى وإن كان هذا التأثير متباين(في سياقات متباينة) وليس مرتكزا على مفهوم شامل مقنن مثلما هو عليه الحال في OECD و EU.

إن الهدف الثامن من الأهداف الإنمائية للألفية يعكس التزام وطموح الدول الأعضاء في منظمة الأمم المتحدة في تحقيق تقدم أبعد من ذلك المتعلق بالمساعدة الإنمائية الرسمية ليشتمل على مجالات تتجاوز نطاق سياسة المعونة وذلك لتقديم إضافة مهمة للتعاون الدولي من أجل التنمية،و يتضمن ذلك إقامة نظام تجاري دولي عادل،إتاحة فرصة الوصول إلى الأدوية الضرورية بأسعار معقولة، تعزيز قدرة الدول على تحمل أعباء الدين الخارجي، نقل التكنولوجيا الجديدة، فبينما تهتم الأهداف الإنمائية للألفية الأخرى بإحداث تغيرات في الدول النامية والذي تلعب فيه المساعدة الإنمائية الرسمية والاستثمار دورا مهما، يشير الهدف الثامن مباشرة إلى مسؤولية الدول المتقدمة في إحداث اتساق على صعيد السياسات، غير أن التقدم الحاصل في تنفيذ الهدف وصف بأنه مخيب للآمال لافتقاره لآليات واضحة للرصد والمسائلة التي من شأنها تحقيق التقدم وتقدير مساهمات الدول في هدا الشأن، وهذا ما يكشف التناقض بين مستوى الطموح الدولي والتنفيذ العملي لهذا الهدف.

كما أكدت وتؤكد الأمم المتحدة في الكثير من المناسبات ومن خلال التقارير الصادرة عنها على أهمية اتساق السياسات من أجل التنميةPCDعلى جميع المستويات عالمية، إقليمية وطنية وتحت وطنية[2].

[1]Nadia Molenaers and Leen Nijs , "The Bumpy Road, from Rhetoric to Reality – the EC on the Slippery Slope: Does the Governance Incentive Tranche Strengthen or Weaken Aid Effectiveness under the Umbrella of the Paris Declaration?", Paper presented at the 12th EADI General Conference, Geneva ,24-28 June,

[2]Anna Knoll, "Bringing Policy Coherence for Development into the post-2015 agenda – Challenges and Prospects", **European Centre for Development Policy Management**, Discussion Paper, No. 163, June 2014,p p.4-5.

رابعا: صندوق النقد الدولي، البنك الذولي ومنظمة التجارة العالمية

يرتبط مفهوم اتساق السياسات ارتباطا وثيقا بمؤسسات بروتون وودز(صندوق النقد الدولي ،البنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية (الغات سابقا)، فقد تم ذكره مند بدايات مشروع بروتون وودز.

تجسد هدا المفهوم في اتفاقية منظمة التجارة العالمية لسنة1994 على افتراض أنها ساهمت في تنمية اقتصادية سريعة، هذا الأخير يعتبر هدفا رئيسيا للمؤسسات الثلاث كما شهدت سنة1996 إمضاء كل من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي اتفاقيات مع منظمة التجارة العالمية (كل على حدا) في هدا الشأن.

أما سنة 1999 وفي الاجتماع الوزاري لمنظمة التجارة العالمية تبنت هذه الأخيرة إعلانا مشترك مع كل من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي حول تناسق السياسات لتحرير التجارة، هذا البيان يعكس القناعة المشتركة بأن تحرير التجارة أمر ضروري لتعزيز النمو العالمي وتعزيز الاستقرار.

وفي اجتماع الدوحة 2001 تم الإعلان عن إنشاء فرق عمل معنية بالدين (الخارجي)، التجارة والمالية، والمكلفة أساسا بدراسة إمكانات المنظمة في تعزيز اتساق السياسات التجارية والمالية العالمية بغية حماية النظام التجاري المتعدد الأطراف من اللااستقرار المالي والنقدي.[1]

وقد التزم البنك الدولي بتسهيل دخول الدول في منظمة التجارة العالمية مند سنة 1996 مع إطلاق برنامج«الإطار المتكامل،"لكن هذا الإصرار لتحقيق الاتساق على صعيد السياسات بينWTO – IMF- WB قد قلص من حيز السياسات الوطنية المتاحة للدول النامية(شكلت قفلا من السياسات النيوليبيرالية).

تذهب بعض التحليلات إلى أن التوصيات المملاة على الدول النامية من قبلWTO – IMF- WB مقابل حصولها على قروض بشروط ميسرة تفرض عليها التركيز على التجارة وسياسات تجارية قد لا تتناسب وخطط التنمية المنتهجة من الدول النامية،وبدلك يتوجب على المؤسسات الثلاثة السالفة الذكر وغيرها من المنظمات المتعددة الأطراف أن تعمل على ضمان تحقيق توازن وتكامل تجاري ومالي عالمي وتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول النامية.

وتقدم تلك التحليلات لمحة عامة لأجندة الاتساق الخاصة بمنظمة التجارة العالمية، تحاول من خلالها إقحام منظور جديد عن كيفية جعل هاته الأجندة تخدم أهداف التنمية ومصالح الدول النامية، كما تؤكد على أن "حيز السياسة المتاح" و"أهداف التنمية (تموضعها)" يعتبران بؤرة الاتساق المركزية لرسم السياسة الاقتصادية العالمية، ويمكن

[1]PaulHoebink,**Op.cit**, p.28.

استخدامها لتشكيل أجندة اتساق تخدم المصالح التنموية للدول النامية بشكل أكثر إيجابية وذلك في إطار WTO – IMF- WB

هنالك بعض المشككين مثلWinters"وينترز" الذي يرى أنه من غير المنطقي محاولة فرض المزيد من محاولات الاتساق على صعيد السياسات في هاته المؤسسات لأن هذا المفهوم بالأساس غير عملي لأنه لا يحدد مسائل مشتركة أو مواضع معينة للاتساق حولها.[1]

خامسا:التحديات المواجهة لأجندةPCD

1. تضارب أهداف التنمية الداخلية والدولية

يعد التحدي الأبرز الذي تواجهه PCDهو تضارب المصالح المحلية ومقاصد التنمية الدولية، ويعد السبب الرئيسي لانتشار ظاهرة عدم الاتساق في السياسات، فتبني سياسة داخلية معينة مع ضرورة الأخذ بعين الاعتبار عدم الإضرار بمصالح الدول النامية عند صياغتها يعد أمرا صعبا كون أن هذا الأمر قد يتعارض مع المصالح المحلية المراد تعزيزها.وكمثال على ذلك تقوم العديد من الدول المتقدمة بدعم الزراعة المحلية بطرق مختلفة كدعم الزارعين والأسعار، وذلك لضمان الأمن الغذائي،هذا الأمر يعتبر عاملا خارجيا سلبيا ومضرا بالدول النامية وتجارتها الخارجية كونها لا تستطيع المنافسة بمنتجاتها الزراعية في هاته الأسواق وتصريف منتجاتها في هذه الأسواق الخارجية، وهو ما يفقدها أحد المصادر الرئيسية للدخل بالنسبة لها والتي تعتبر أيضا مصدرا لتمويل التنمية فيها.[2]

2. التضارب بين الأهداف التنموية ذاتها

حيث يكون هنالك تضارب بين بعض الأهداف في حد ذاتها نتيجة المفاضلة بين الأهداف، كمثال على ذلك نجد الأهداف التصنيعية التي تتضارب مع أهداف الحد من انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون،أهداف زيادة الإنتاج الزراعي تتضارب مع أهداف حماية التنوع البيولوجي. كما نجد أيضا قضايا تعتبر مواضيع الساعة كالتضارب الحاصل بين انتاج الوقود الحيوي الصديق للبيئة والذي يعتبر مصدر للدخل ويخلق فرص العمل من جهة ومن جهة أخرى مقاصد الأمن الغذائي.

3. سياسات الدول النامية

الحفاظ على حيز (مجال) السياسة المتاح أم حماية جماعات المصالح، يكمن الجدل هنا حول ما إذا كانت سياسات الدول النامية ومواقفها أثناء المفاوضات الدولية تتوافق حقا مع تعزيز نمو المراعي لمصالح الفقراء

[1] Paul Hoebink, **Op.cit**, p.29.

[2]Frank Barry, "Michael King and Alan Matthews ,Policy Coherence for Development: Five Challenges", **Irish Studies in International Affairs**, Vol. 21, Royal Irish Academy, 2010, p.210.

داخلها أم أنها (أي أجندة اتساق السياسات) ليست سوى تعبير عن رغبات نخبة من جماعات المصالح داخل تلك الدول.[1]

4. الآراء المتباينة للخبراء

يتم تحديد مفهوم اتساق السياسات(جيد) عندما يسود إجماع بين الخبراء حول ماهية سياسة إنمائية جيدة، فبتباين الآراء يصبح البحث عن الاتساق يسوده نوع من عدم اليقين حول المعيار المرجعي لمعرفة ما مدى الاتساق، ولعل من أبرز الأمثلة لتوضيح ذلك التباين في الآراء بين الخبراء هو ما يسمى بقضايا سنغافورة(الذي جاء بها المؤتمر الوزاري الأول لمنظمة التجارة العالمية 1996)، حيث برز خلاف بين الخبراء حول ما إذا كانت القواعد الجديدة داعمة للتقدم الاقتصادي أم لا.

في كتابهKicking Away The Ladderيدعي Ha – Joon Chang**ها جون تشونغ** أن العالم المتقدم من خلال منظمة التجارة العالمية يسعى لتقليص حيز السياسة المتاح للعالم النامي من خلال فرض اعتماد سياسات لا تتوافق وواقع التنمية فيه، تلك السياسات اعتمدتها الاقتصاديات المتقدمة نفسها في مراحلها الأولى من مسارها التنموي.[2]

5. عدم التجانس بين وداخل الدول النامية

إن الاختلافات(التباينات) الآخذة في الاتساع بين الدول النامية و التفاوتات الداخلية فيها تطرح تحديات كبيرة عندما يتعلق الأمر بمحاولة صياغة سياسات متسقة، فنجد على سبيل المثال البنك العالمي يميز بين الدول المنخفضة الدخل،المتوسطة الدخل والعالية الدخل. المجموعة الأولى والثانية من الدول تصنف على أنها اقتصاديات نامية، حيث أن هناك دولا متقدمة تفضل التركيز على الدول ذات الدخل المنخفض والتي تواجه بالخصوص صعوبات في الاندماج في الاقتصاد العالمي، ويرجع ذلك لان احتمال قدرة الدول المنخفضة الدخل على المنافسة مع الدول المتقدمة ضئيلة جدا وبذلك فهي لا تشكل أي تهديد بالنسبة لها، على العكس من ذلك تتمركز دول من المجموعة الثانية المتوسطة الدخل كالبرازيل مثلا والتي تعتبر من الاقتصاديات الصاعدة في وضع يمكنها من المنافسة.

إن عدم التجانس بين وداخل الدول النامية يوحي بأن سياسات الإصلاح التي تقوم بها الدول المتقدمة والموجهة لدول معينة دون الأخرى ستخلق فئتين من الدول النامية، فئة رابحة وأخرى خاسرة، ويتجسد ذلك في الكثير من الحالات من خلال منح دول متقدمة معاملة تفضيلية لدولة نامية دون أخرى.

---

[1]Frank Barry,**Op.cit**, pp.214-215.
[2]**Ibid**. p.218.

من أجل زيادة فعالية التعاون الدولي من أجل التنمية تعهدت الأطراف الفاعلة في هذا المجال بالعمل سوية من أجل تحقيق نتائج أفضل، وهدا ما يظهر من خلال الاجتماعات المتتالية التي عقدت من أجل زيادة فعالية التعاون الإنمائي حيث حددت مجموعة من المبادئ واقترحت مجموعة من المتطلبات والسياسات والتي يمكن من خلالها زيادة الفاعلية.

التزمت معظم الأطراف المشاركة في هذه الاجتماعات بالعمل سوية أكثر لزيادة فعالية التعاون وتحقيق الأهداف الإنمائية، غير أن ذلك ليس بالأمر السهل نظرا للعديد من العوامل منها تلك المتعلقة بالدول النامية الشريكة سواء كانت سياسية، اقتصادية واجتماعية أو تلك المتعلقة بالدول أو المنظمات التي تدعم الدول النامية.

إن الفساد وغياب المساءلة وسوء التخطيط والتنسيق وعدم وفاء بعض الجهات الفاعلة بالتزاماتها وتغليبها لمصالحها الذاتية والتضارب في الرؤى والأهداف وغيرها من العوامل الأخرى تحول دون فعالية أكبر للتعاون الدولي من أجل التنمية، وهذا ما فرض ضرورة التوجه إلى الاعتماد على سياسات غير تلك التي تعتمد على المعونة الإنمائية، وضرورة العمل على اتساق السياسات من أجل التنمية داخل وبين الدول من أجل فعالية أكبر للتعاون الدولي للتنمية، غير أن هذا الأمر هو الآخر لازال يواجه تحديات كبيرة وهذا ما يحول دون تحقيق اتساق واسع النطاق، والذي يمكن من زيادة فعالية التعاون من أجل التنمية.

الفصل الثالث:

برنامج كابدال لدعم قدرات الفاعلين في التنمية المحلية

في إطار سعي الدولة الجزائرية لتحقيق تنمية محلية مستدامة ومندمجة، ويقينا منها أن هذا الأمر يتطلب القيام بمجموعة كبيرة من الإصلاحات على المستوى المحلي تستهدف جميع القطاعات وتقوم بإشراك جميع الفاعلين سواء على المستوى المحلي أو الوطني، بادرت الدولة الجزائرية بعقد شراكة ثلاثية مع كل من الإتحاد الأوروبي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي للاستفادة من الخبرات والتجارب الطويلة لهؤلاء الشركاء في هذا المجال،شراكة ثلاثية تتجسد في مشروع تعاون "كابدال" والذي يقوم على دعم قدرات الفاعلين في التنمية المحلية من أجل تنمية محلية مستدامة ومندمجة.

المبحث الأول: تقديم برنامج كابدال

المطلب الأول: التعريف بالبرنامج

سنقوم في هذا المطلب بتعريف برنامج "كابدال" وذلك استنادا للوثائق المعتمدة من طرف الشركاء الثلاث، والتي عرضت المعلومات الخاصة بالمشروع:"كابدال" ديمقراطية تشاركية وتنمية محلية، وكلمة كابدال Cap Del هي اختصار لـ قدرات التنمية المحلية، فهو بذلك برنامج لدعم قدرات الفاعلين في التنمية المحلية[1].بداية المشروع كانت في جانفي 2016 ونهايته ستكون في 2020.[2]

أولا: الشركاء

كابدال شراكة ثلاثية تضم كل من الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ممثلة بكل من وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية، والمكلفة باسم الحكومة الجزائرية بتنفيذ الإصلاحات الكبرى للجماعات المحلية من خلال الحكامة والتنمية الاقتصادية المحلية بالإضافة إلى وزارة الشؤون الخارجية والتي تنضم للمشروع كشريك لإفادة الجزائر وجماعاتها الإقليمية من تجارب ناجحة عبر العالم في مجال التنمية المحلية التشاورية من أجل بناء نموذج جزائري فعال ومن تم الترويج له دوليا.

الشريك الثاني متمثل في الاتحاد الأوروبي (ممثلا بالمفوضية الأوروبية) والذي يساهم بتجربته بصفته مراقبا للتنمية الإقليمية كأداة لحكامة راشدة وكذا بتجارب أقاليم دوله الأعضاء في تنفيذ السياسات الإقليمية.

وأخيرا الشريك الثالث وهو برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بخبرة عقود في دعم التنمية المحلية عبر جميع أنحاء العالم، وكذا في تنفيذ السياسات العمومية في الجزائر[3].

1. التمويل

- ميزانية البرنامج 11702000 دولار
- مساهمة الإتحاد الأوروبي 8532000 دولار
- 7% منها تكاليف إدارية 558165 دولار
- مساهمة الحكومة الجزائرية 2970000 دولار
- 3% منها تكاليف إدارية 86505 دولار
- مساهمة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي 200000 دولار[4]

[1]"FICHE-INFO Capdel", sur le site:http://www.interieur.gov.dz/images/FICHE-INFO-Fr-Finale.pdf

[2]" Document projet . Développement Local et Démocratie Participative Capdel ", sur le site: https://www.undp.org/content/dam/algeria/docs/gouvernance/prodoc%20capdel%20sign%c3%a9.pdf.

[3]"FICHE-INFO Capdel", Op.cit.

[4] Document projet ,Op.cit.

2. أصحاب المصلحة (الجهات المعنية)

الجدول رقم (01 -03): أصحاب المصلحة (الجهات المعنية)

أصحاب المصلحة	المصالح
وزارة الداخلية	تنفيذ المشروع
وزارة الخارجية	التنسيق والشراكة بين الجزائر وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي
البلديات	عشرة بلديات نموذجية وهي البلديات المستهدفة في المشروع والغرض من تنفيذه
السلطات المحلية	المرافقة وتسهيل (تبسيط) تنفيذ المشروع
المجتمع المدني	المشاركة في تنفيذ المشروع
برنامج الأمم المتحدة الإنمائي	الشريك الغني لتنفيذ المشروع

المصدر:

Document projet . Développement Local et Démocratie Participative Capdel", **Op.cit**.

3. العينة التمثيلية:البلديات العشرة النموذجية لبرنامج كابدال

تم اختيار عشرة بلديات نموذجية لبرنامج كابدال وهي:الغزوات ولاية تلمسان، أولاد بن عبد القادر ولاية الشلف، تغزرت ولاية تيزي وزو، جميلة ولاية سطيف، بني معوش ولاية بجاية، الخروب ولاية قسنطينة، بابار ولاية خنشلة، مسعد ولاية الجلفة، تيميمون ولاية أدرار، جانت ولاية إليزي.واختيرت هذه البلديات بغرض تشكيل عينة تمثيلية لثراء وتنوع الإقليم الوطني الجزائري من حيث الطبيعة والجغرافيا والثقافة والتراث والخصوصية الاقتصادية لكل إقليم ومستواه التنموي وخاصة مكنوناته المتنوعة للتنمية الاقتصادية.

تم انتقاء بلديات ساحلية،جبلية من الهضاب العليا و السهوب والجنوب الكبير، وتم اختيار بلدتي الغزوات وتغزيرت نظرا لقدراتها في الصيد البحري وأراضيها الداخلية المميزة،وهي جبلية زراعية.وبلدية بني معوش بما تمتلكه من مقومات خاصة بمقرها المؤهل للسياحة الجبلية.بلدية الخروب بمدنها الجديدة التي تواجه تحديات التوسع الحضري المتسارع وغير المنضبط، وهو ما يعتبر تحديا كبيرا.بلدية جميلة بموقعها الأثري المصنف ضمن التراث العالمي للإنسانية.بلديتي تيميمون و جانت بخيراتهما المتوارثة عبر العصور في التأقلم الذكي مع المحيط الصحراوي الصعب وتراثهما المادي وغير المادي، وهذا ما يعتبر دافعا لتنمية السياحة الثقافية والطبيعية في البلديتين.بلدية مسعد بشساعتها السهبية وثقافتها الفلاحية والرعوية وصناعتها التقليدية المتميزة. بلدية بابار بقدراتها الواعدة في تنمية زراعة الحبوب.بلدية أولاد عبد القادر والتحديات التي تواجهها في التنمية الحضرية ومقوماتها الزراعية الكبيرة وسدها الذي يشكل حافزا للتنمية الاقتصادية المحلية.[1]

[1] FICHE-INFO Capdel, **Op.cit.**

وستشكل هذه البلديات النموذجية بمواقعها، خصوصياتها ومقوماتها المتباينة، حقول تجارب ملائمة لتنفيذ مقاربة "كابدال" النموذجية، وستشكل التجارب الناجحة والممارسات الجيدة التي ستستخلص منها نماذجا تتبناها وتثمنها بلديات أخرى عبر التراب الوطني.

ثانيا:المحاور الأربعة لبرنامج كابدال

حسب ما جاء في ورقة التعريف بالبرنامج فإن هنالك محاور أربعة كبرى للبرنامج، وسنستعرض هذه المحاور كما جاءت في الورقة:

1. الديمقراطية التشاركية والعمل المشترك بين الفاعلين المحليين

وذلك بوضع آليات دائمة لمشاركة الفاعلين من المجتمع المدني (المواطنين وبالخصوص الشباب والنساء، منظمات المجتمع المدني،المتعاملين الاقتصاديين)، ومن جانب السلطات المحلية(مسؤولون منتخبون وموظفي الإدارة)، في إدارة الشؤون البلدية، وسيتم تحديد هذه الآليات بشكل مشترك من قبل الفاعلين نفسهم بطريقة تشاورية وتوافقية، ليتم بعد ذلك تأسيسها عن طريق مداولة للمجلس الشعبي البلدي عبر **"ميثاق بلدي للمشاركة المواطنة".**

بعد وضع هذا الإطار التشاركي ستتاح الفرصة لممثلي المجتمع المدني المحلي للمشاركة جنبا إلى جنب مع المجلس المنتخب عبر هيئات تشاورية، لتحديد رؤية مشتركة على المدى المتوسط لمستقبل البلدية،من خلال توجيهاتهم في مجالي التنمية والتخطيط العمراني لإقليم البلدية، و يتم ذلك عبر إعداد تشاركي للمخطط البلدي للتنمية، بالإضافة إلى تحديد المشاريع ذات الأولوية للتنمية الاقتصادية وتحسين الخدمات المحلية العمومية، والتنفيذ المشترك لبعض المشاريع في إطار شراكة محلية بين السلطات العمومية والحركة الجمعوية، وأخيرا المتابعة والتقييم التشاركيين للمشاريع وأثرها على التنمية البلدية. ستسمح هذه المشاركة المواطنة في غرس وتعزيز الثقة بين كل الفاعلين في الحياة العامة المحلية وتوطيد التماسك الاجتماعي، وسيكون الفاعلون المؤسساتيين في إصغاء دائم للسكانة،أما فاعلوا المجتمع المدني فسيتعرفون على كيفية تسيير شؤون البلدية وسينيرون قرار المنتخبين.

2 . عصرنة وتبسيط الخدمات العمومية

يهدف هذا المحور لتسهيل حصول المواطنين على خدمات عمومية ذات جودة، ومن خلاله سيدعم برنامج "كابدال" مشروع تحديث الإدارة المحلية الذي تقوم على تنفيذه وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية، من خلال مرافقة البلديات، لكي تلبي على أفضل وجه وبصفة مستدامة احتياجات المواطنين من جهة، ومن جهة أخرى مرافقة المجتمع المدني لتمكينه من دعم الإدارة في تقديم الخدمات العمومية.

وفي هذا السياق يتعلق الأمر بتحديث وتبسيط الخدمات الإدارية من خلال إنشاء شباك موحد للخدمة العمومية البلدية، وتطوير استخدام التكنولوجيا الحديثة للإعلام والاتصال لتبسيط الإجراءات الإدارية وترقية التعاون مابين البلديات لتطوير أوجه التكامل في أداء الخدمة العمومية على الصعيد الإقليمي،وكذا تعزيز أوجه تضافر الطاقات في العمل وتحقيق وفرات الحجم.

3 . التنمية الاقتصادية المحلية وتنويع الاقتصاد

الهدف الاستراتيجي لهذا المحور هو المساهمة في إبراز اقتصاد محلي تضامني ومتنوع خلاق لفرص عمل و مداخيل مستدامة، ولا يمكن تحقيق هذا الهدف إلا من خلال تأهيل وتعزيز وظيفة التخطيط الاستراتيجي المحلي، مما يسمح للبلديات من الانتقال من منطق سلبي مبني على الاتكال و استهلاك للميزانية إلى منطق نشط خلاق للثروة ولمداخيل مستدامة.

يمر هذا التخطيط المحلي بدعم من "كابدال" عبر رؤية لتنمية البلدية تكون توافقية ومشتركة بين مختلف الفاعلين مؤسساتيين و جمعويين، تستثمر في المقومات الذاتية لإقليم البلدية وتطور فرص التعاون مع الأقاليم الأخرى التي من شأنها ترقية وتنمية البلدية،هذا وبدعم من "كابدال" سيشارك الفاعلون المحليون من سلطات محلية وفاعلون اقتصاديون عموميين وخواص ومجتمع مدني في التفكير من أجل تحديد تشاركي للمقومات الاقتصادية لبلدياتهم و كذا الوسائل الكفيلة باستغلالها على أكمل وجه، بغية تنفيذ مبادرات ملموسة تعمل على تنشيط الاقتصاد المحلي وخلق فرص عمل و مداخيل مستدامة،والتعرف على مجالات الشراكة بين القطاعين العام والخاص وما بين المتعاملين الاقتصاديين، وتطوير الروابط بين القطاع الاقتصادي ونظام التكوين ، وأخيرا و لمالا استحداث نظام محلي للابتكار في خدمة التنمية.

4. التسيير المتعدد القطاعات للمخاطر البيئية الكبرى على المستوى المحلي

الهدف الإستراتيجي لهذا المحور هو تعزيز النظام الوطني لتسيير المخاطر في بعده المحلي من أجل دعم مرونة الأقاليم في مواجهة المخاطر البيئية، وبالتالي ضمان استدامة وتعزيز العمل التنموي يمر عن طريق إدماج بعد المخاطر البيئية في التخطيط الاستراتيجي المحلي من جهة، ومن جهة أخرى عبر تعزيز دور المجتمع المدني في مرافقة السلطات المحلية في تنفيذ النظم المحلية للوقاية من المخاطر والكوارث وتسييرها[1].

ثالثا: استراتيجية الخروج واستدامة المشروع

يرى معدو برنامج "كابدال" لتعزيز قدرات الفاعلين المحليين في التنمية المحلية أنه برنامج مهيكل، مؤطر ومرفوق بآليات الاستدامة، وبدونها فإن هذا المشروع لن يكون قابلا للاستمرار على المدى البعيد، فأي عملية متعلقة بالاستدامة تتطلب تخصيص معارف، أدوات ومقاربات من أجل ألا يبقى هذا المشروع مجرد عملية تطبق لمرة واحدة وغير متجددة بطريقة مستقلة.

هذا التكوين يشكل على نحو تقليدي أداة فعالة للاستفادة من أدوات ودلائل(Guides)تم وضعها تحت تصرف المستفيدين، وقد استخدمت وجربت في دورات تكوينية باستعمال مواد بيداغوجية تشاركية، تفاعلية خلاقة، وتسمح دورات تكوين المكونين بنقل المكاسب ثم تحقيقها وهذا بفضل مشروع "كابدال"، غير أن التكوين لوحده غير كاف لذلك، لذا يركز "كابدال" أيضا على مشاريع ملموسة (عملية)يقوم بها الفاعلون المحليين ، المستفيدون

[1]"FICHE-INFO Capdel, **Op.cit.**

الرئيسيون بتصميمها، تنظيمها ، تحديد ميزانيتها، تخطيطها وتنفيذها بالاعتماد على نهج تشاركي من أجل تنمية محلية متكاملة ومستدامة.

تم تدعيم المشروع بهياكل تنظيمية وبأساليب عمل ممنهجة لضمان استمراريتها، لهذا الغرض فإن مشروع "كابدال" يحدد طرق (موارد) تعزيز الأطر المؤسساتية القائمة، المجالس الشعبية البلدية، اللجان البلدية والنظر في دعمها بواسطة الهيئات الفوق بلدية، ويشكل المجتمع المدني بمشاركته فاعلا مهما في استدامة المشروع لأن دوره لا يتوقف على التدخل من أجل مساءلة السلطات المحلية بهدف التحسين المستمر للتنمية المحلية، توفير الخدمات العامة والوقاية من المخاطر الكبرى.

استخدمت تكنولوجيات الإعلام والاتصال في إطار مشروع "كابدال" لتحسين الحوكمة المحلية سواء على صعيد الإدارة المحلية، الشأن المحلي أو التسيير التشاركي، أين الهدف من إنشاء مواقع إنترنت إعلامية تفاعلية و تناقليه هو تسليط الضوء على نشاط البلدية، هذا الأمر من شأنه ضمان شفافية أكثر من تلك الموجودة في النظام الإداري التقليدي الأكثر انغلاقا وأقل ميلا إلى الشفافية.

أخيرا إن وضع آليات التقييم الفعال والمؤثرة سوف يعطي مشروع "كابدال" بعدا بيداغوجيا بطريقة تكفل التحسين المستمر للنتائج والأنشطة (الإجراءات المستقبلية) من خلال التعلم الذاتي[1].

[1] Document projet, **Op.cit**.

المطلب الثاني: أهداف ومضمون برنامج كابدال

أولا: أهداف برنامج كابدال

يتمثل الهدف الرئيسي في دعم (تعزيز) قدرات الفاعلين المحليين خاصة النساء والشباب بغية تحسين مشاركة المواطنين في التخطيط من أجل حوكمة بلدية متسقة، شفافة وتولي الاهتمام بحاجيات وتطلعات المواطنين، أهداف محددة يتفرد بها كل عنصر من العناصر أو الأهداف التالية:

- **الهدف الأول:** مكون إشراك الفاعلين المحليين(الديمقراطية التشاركية)، وأهداف هذا المكون تتمثل في:
  - تعزيز الحوار بين الحكومة، السلطات المحلية، الشباب والمجتمع المدني.
  - تعزيز تمثيل ومشاركة الشباب والنساء على المستوى المحلي.
  - تزويد المنتخبين المحليين والمجتمع المدني بأدوات وميكانيزمات التسيير وتبادل الخبرات بين الأقاليم.
  - تعزيز القدرات باقتراح نموذج حوكمة تشاركية ونشر الممارسات الجيدة.

تستند أيضا المكونات الأخرى والمتمثلة في عصرنة الخدمات الإدارية التنمية الاقتصادية المحلية وإدارة المخاطر على هذه المقاربة المتمثلة في إدارة تشاركية وديمقراطية محلية.

- **الهدف الثاني:** مكون عصرنة وتبسيط الخدمات الإدارية على مستوى البلدية، وتتمثل أهداف هذا المكون فيما يلي:
  - تسهيل وصول المواطنين إلى خدمات إدارية ذات جودة.
  - تخفيف عبء الإجراءات والتخفيف من حدة الإجراءات البيروقراطية(الرسميات).
  - تطوير تكنولوجيات الإعلام والاتصال من أجل توفير المعلومات والخدمات على شبكة الانترنت.
  - تشجيع العمل المشترك بين البلديات وذلك لتطوير اتخاذ إجراءات تكميلية تضامنية وذو كفاءة بين البلديات من أجل تنمية محلية أكثر فعالية وتقديم خدمات بجودة أعلى.
- **الهدف الثالث:** مكون تعزيز التخطيط الاستراتيجي بهدف خلق فرص عمل وعائدات مستدامة(التنمية الاقتصادية)،أهداف هذا المكون هي :
  - استغلال الإمكانات الاقتصادية الملائمة لكل البلديات النموذجية استنادا إلى مقاربة شاملة ومتكاملة.
  - تنويع الأنشطة الاقتصادية من أجل مضاعفة فرص نجاح التنمية الاقتصادية.
  - الترابط والتآزر بين الجهات الفاعلة في الإقليم(الفاعلين في الإقليم).
  - إقامة تعاون بين نظام التدريب (التكوين) والجماعات الإقليمية من أجل توفير نهج لتنظيم المشاريع واكتساب أدوات الإدارة وخاصة لفائدة الشباب والنساء.[1]
  - الكشف عن مجالات الشراكة المحتملة بين القطاعين العام والخاص.

[1] Document projet . Développement Local et Démocratie Participative Capdel", **Op.cit**.

- تعزيز قدرات السلطات المحلية من خلال تحسين الهياكل التنظيم والتسيير.
- تحسين كفاءة وفعالية مشاريع التنمية المحلية.
- تعزيز قدرات الفاعلين المحليين عن طريق تدريب خبراء التنمية المحلية مشارك وشريك.
- تعزيز قدرة النساء المنتخبات في مجال الاتصال وإدارة الميزانية(إدارة).
- تعزيز قدرة الشباب في تقييم سياسات التشغيل المحلية وتنظيم المشاريع(المقاولة).
- تزويد المنتخبين المحليين والمجتمع المدني بأدوات وميكانيزمات إدارة وتبادل الخبرات بين الأقاليم.
- تعزيز القدرات باقتراح نموذج للحوكمة ونشر الممارسات الجيدة.

- **الهدف الرابع:**مكون تحسين التسيير المتعدد القطاعات والمستويات للمخاطر الكبرى،أهداف هذا المكون:

- تدعيم أجهزة التنسيق الموجودة على المستوى الوطني والمحلي.
- إدماج تسيير المخاطر والكوارث في التنمية المحلية وذلك من أجل بناء أقاليم أكثر تكيفا (مرونة)، وذلك بالاستناد إلى برادايمات جديدة لتخفيض أخطار الكوارث.
- تشجيع مشاركة السكان والمجتمع المدني بجانب السلطات المحلية والوطنية من أجل إدارة (تسيير) استراتيجية للمخاطر ذات كفاءة ومشتركة (متبادلة) مدعمة بأحكام وقائية وتقليل المخاطر الكبرى للاستجابة بشكل أفضل للكوارث الطبيعية.[1]

ثانيا: تقييم إمكانات واحتياجات تنمية القدرات للفاعلين في التنمية المحلية

1.التشخيص الإقليمي التشاركي

أجرى فريق خبراء من المركز الوطني للدراسات والتحاليل من أجل السكان والتنمية تحت إشراف وحدة تسيير مشروع"كابدال" تشخيصا إقليميا تشاركيا، الهدف منه هو وصف الحال الراهن للبلديات العشرة النموذجية من خلال تحليل حالة الحكامة، تسيير الخدمات العمومية، التنمية الاقتصادية وتسيير المخاطر البيئية، وينظر إلى هذا التشخيص على أنه سيشكل كما معرفيا موضعيا لواقع البلدية وإقليمها، مما سيمكن من تكييف مسار الحكامة والتنمية المحليتين اللتان تخضعان للمقاربة التشاورية والتي يروج لها برنامج "كابدال" مع الواقع المحلي، وأكد القائمون على البرنامج أن هذا التشخيص الإقليمي سيتخذ كحالة مرجعية تمكنهم من قياس التقدم الذي آلت إليه البلديات العشرة النموذجية بفضل مقاربة كابدال النموذجية، وذلك في نهاية البرنامج عام 2020.[2]

يرى القائمون على البرنامج أنه وبفضل مشاركة جميع الفاعلين المحليين والمجتمع المدني، ستسمح هذه التشخيصات الإقليمية التشاركية بمعرفة، إدراك وتقدير مختلف الفاعلين لنمط الحكامة على المستوى البلدي، ومستوى

[1] Document projet . Développement Local et Démocratie Participative Capdel", **Op.cit**.

[2] FICHE-INFO Capdel, **Op.cit**.

هيكلة ومشاركة المجتمع المدني في مسار أخد القرار، وعلاقته مع السلطات البلدية ونوعية الخدمات العمومية، ومستوى التنمية الاجتماعية والاقتصادية، ومقومات إقليم البلدية التي يجب تطويرها والاستثمار فيها، والقطاعات الاستراتيجية الواجب تطويرها وفرص خلق مناصب الشغل، والمخاطر البيئية وأثرها على التنمية، والصعوبات التي تواجهها كل فئة من الفاعلين .

ستسمح هذه الشخصيات حسبهم في إطلاق ديناميكية المشاركة لدى جميع الفاعلين في بناء رؤية واقعية ومشتركة للواقع المعاش، واعية بنقاط القوة ونقاط الضعف لإقليم البلدية وكذا تطلعات كل واحد من الفاعلين مما يسمح حسب القائمين على البرنامج بان يحددوا معا توجهات جديدة لتحسين الوضع الراهن وسيناريوهات التنمية متخذين بذلك الخطوة الأولى نحو التخطيط التشاوري والتسيير المشترك للتنمية المحلية، الأمر الذي سيشكل مصدر إلهام إيجابي لعملية إعداد مخططات بلدية للتنمية من جيل جديد.

2. تقييم قدرات منظمات المجتمع المدني

حسب القائمين على البرنامج فبالإضافة إلى المعلومات الواردة في التشخيصات الإقليمية التشاركية والمتعلقة بالمجتمع المدني أطلق برنامج "كابدال" بدعم من خبراء وطنيين دراسة رسم خريطة لمنظمات المجتمع المدني على مستوى البلديات النموذجية وتقييم قدراتها، ستسمح هذه الدراسة بوضع معاينة للوضعية القاعدية لهذه المنظمات مما سيسمح بتحديد احتياجاتها في مجال دعم قدراتها، كما ستسمح هذه الدراسة بمتابعة وتقييم مجهودات برنامج "كابدال" في نطاق تعزيز تلك القدرات، وستبين أيضا تصنيف هذه الجمعيات ونسبة تمثيلها وقدراتها وتنظيمها وطريقة عملها وكيفية عملها مع السلطات المحلية.

ستعتمد الدراسة أيضا حسبهم على تحقيق ميداني مع الجمعيات والسلطات المحلية، يتم تحليل نتائجه للوصول إلى منتج نهائي يوضح مستوى هيكلة منظمات المجتمع المدني وتنظيمها وكذا عملها وقدراتها، فضلا عن مدى التنسيق بينها وبين السلطات المحلية والسياسيات العمومية ومختلف الفاعلين في مجال التنمية المحلية، وبالتالي سنتمكن من خلال التعرف على نطاق القوة والنقائص التي تميز المجتمع المدني من تحديد القدرات التي يجب تعزيزها بصفة أولوية.

ويرى القائمون على البرنامج أنه ولكي يتم تحديد طبيعة مشاركة منظمات المجتمع المدني في برنامج " كابدال" سيتم تصنيفها حسب قدراتها الحالية إلى أربع فئات يمكن لكل واحدة الاستفادة كما يلي:

- **الفئة الأولى:** متابعة برنامج تكويني لتعزيز قدراتها القاعدية من أجل تحسين تسييرها الداخلي وخبرتها في مجال نشاطها وتعزيز صلتها مع الفئات المستهدفة ومع السلطات المحلية بهدف مشاركتها الفعلية في حياة الجماعة المحلية.[1]

- **الفئة الثانية:**متابعة برنامج تكويني يسمح لها على المدى المتوسط بالارتقاء من مستوى تنفيذ أنشطة ظرفية ومنفصلة إلى مستوى إدارة مشروع متكامل يساهم في التنمية المحلية.

[1] FICHE-INFO Capdel, **Op.cit**.

- **الفئة الثالثة:** المشاركة كشريك لبرنامج "كابدال" وبرعاية من طرف جمعية ولائية أو وطنية في إدارة مشروع تتعلم من خلاله كيفية تعزيز أثر عملها في التنمية المحلية المستدامة.
- **الفئة الرابعة:** تسيير مشروع استراتيجي للتنمية المحلية كشريك مع "كابدال" وبدعم ومرافقة وثيقة من طرف فريق البرنامج للتحصيل عن طريق الممارسة على مختلف أبعاد التنمية المحلية المندمجة والمستدامة.

وينظر إلى هذه المقاربة المبتكرة على أنها ستسمح لجميع منظمات المجتمع المدني في البلديات النموذجية من المشاركة في البرنامج، كما ستمكنها من خلال مشاركتها وتعزيز قدراتها من الارتقاء عند نهاية البرنامج من الفئة التي صنفت فيها إلى الفئة العليا الموالية.

ثالثا: طريقة دعم القدرات

1.مشاريع صغيرة نموذجية

سيقوم البرنامج حسب القائمين عليه بتكريس جزء كبير من جهوده لدعم الجمعيات المحلية من منطلق قناعته بأن الديمقراطية التشاركية والتنمية المحلية(التنمية الاقتصادية والخدمات العمومية والبيئية) تعتمدان على دعم المجتمع المدني وتعزيز تواصله مع المواطنين(التمثيل) من جهة ومع السلطات المحلية (المشاركة)من جهة أخرى، ويرتكز هذا الدعم في المقام الأول على تعزيز القدرات من خلال تكوين نظري ولكن بشكل أخص وفق منهجية التعلم عن طريق الممارسة من خلال الدعم والمرافقة في تنفيذ العمل.

سيتم هذا الدعم جزئيا من خلال تنفيذ مشاريع صغيرة نموذجية من شأنها تلبية المطالب الأولية والإستراتيجية التي أعرب عنها الفاعلون المحلين في إطار التخطيط الاستراتيجي وآليات التنسيق المقامة أو المعززة في إطار برنامج "كابدال"،في هذا الصدد ستقوم المصالح المركزية للدولة والسلطات المحلية وفريق "كابدال" وجمعيات ولائية وما بين ولائية ووطنية(التي سيتم تحديدها) بمرافقة الجمعيات البلدية في إدارة هذه المشاريع لتمكينهم من "التعلم عن طريق الممارسة".

وقد نشر البرنامج دعوة لإبداء الاهتمام موجهة للجمعيات والبلديات النموذجية الراغبة في التعاون بصفة فعلية مع البرنامج وذلك بتنفيذ مشاريع محلية وتنظيم دورات تكوينية وعمليات تحسيسية، أو المشاركة كمستفيد من برنامج دعم القدرات الخاصة بالمجتمع المدني أو المشترك بين المجتمع المدني والسلطات المحلية ومصالح البلديات[1]

[1]"FICHE-INFO,Capdel, **Op.cit**.

2.مخططات بلدية للتنمية من "جيل جديد"

وسيقوم البرنامج من اجل دعم السلطات المحلية والهيئات الاستشارية المحلية في عملية التخطيط، بإعداد ووضع في متناول الفاعلين المحليين دليلا منهجيا وكتيبات عملية لإعداد المخطط البلدي للتنمية، وهدا ما سيسمح لهم حسب معدي البرنامج بالمشاركة الكاملة والفعالة في التخطيط الاستراتيجي المحلي تحت ريادة السلطات البلدية والولائية، بالإضافة إلى ذلك ستضمن المصالح المركزية وفريق "كابدال" وخبراء جزائريون دورات تكوينية متسلسلة لفائدة السلطات المحلية والمجتمع المدني ومكاتب الدراسات المتخصصة حول استخدام الدليل المنهجي وكتيباته العملية للشروع في مسار التخطيط البلدي على مستوى البلديات النموذجية العشر.

تمت الإشارة إلى أن هذه المخططات للتنمية المحلية من "الجيل الجديد"، لن تقتصر على عرض قائمة مشاريع أو برامج ذات أولوية للبلدية فحسب بل يتعين عليها وضع رؤية استراتيجية حقيقية للتنمية المستدامة، تحدد بطريقة تشاركية (السلطات المحلية، المصالح غير الممركزة للدولة، المجتمع المدني ، الفاعلين الاقتصاديين والتنظيمات المهنية)أهدافا مشتركة وتوافقية لمستقبل البلدية، مسارات ذات أولوية يجب إطلاقها لتحقيق هذه الأهداف وصياغة تلك المسارات عبر برامج عمل سنوية إضافة إلى الموارد المتاحة وتلك التي يجب تعبئتها لتنفيذها.

3. مخطط تكوين الفاعلين المحليين في مجال الحكامة التشاورية

شرع برنامج "كابدال"، ابتداء من الثلاثي الثاني لعام 2018 وعلى مدى 18 شهرا، بتنفيذ مخطط تكوين في " الحكامة المحلية التشاورية" لفائدة الفاعلين المؤسساتيين المحليين، منتخبين وإطارات الإدارة المحلية وكذا منظمات المجتمع المدني في البلديات النموذجية العشر، كما ستخصص دورات تكوينية لفائدة النساء المنتخبات لمنحهم دورا رائدا في تفعيل الحوار والعمل المشترك بين المجتمع المدني والمنتخبين المحليين.

سيدعم المخطط التكويني هذا بدعائم تكوينية ووسائل بيداغوجية وكذا أدلة مرجعية(دليل الحكامة المحلية التشاورية) ستستعمل من طرف الفاعلين المحليين في عملهم اليومي في مرحلة ما بعد التكوين، من جهة أخرى وبغية ضمان استدامة مقاربة "كابدال" وتعميمها مستقبلا على البلديات الأخرى عبر التراب الوطني، سيتم تكوين مكونين وطنيين يتم انتقائهم من بين مكونين تابعين لمؤسسات عمومية متخصصة وإطارات جمعوية، سيستفيدون من تكوين نظري مما سيسمح لهم التمكن من مخطط التكوين ومنهاجيته ودعائمه البيداغوجية، كما سيستفيدون من تكوين عملي يتمثل في تكوين الفاعلين المحليين للبلديات النموذجية بمرافقة من خبراء دوليين[1].

[1]"**Ibid.**

المبحث الثاني:مدى تضمين برنامج كابدال لخطوات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لتنمية القدرات

يرى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن دعم تنمية القدرات هو عملية من خمسة خطوات، يتم إدماجها في عملية البرمجة وتتمثل هذه الخطوات في:

- إشراك أصحاب المصلحة في تنمية القدرات .
- تقييم إمكانات واحتياجات تنمية القدرات.
- صياغة استجابة مناسبة لتنمية القدرات.
- تنفيذ الاستجابة المناسبة لتنمية القدرات.
- تقييم تنمية القدرات.[1]

نظرا لكون البرنامج لم ينتهي بعد فإن عملية التقييم صعبة جدا، وبذلك سندرس مدى تضمين الخطوات الأربعة الأولى. والجدير بالذكر أنه حسب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي فإن قياس نجاح تنمية القدرات لا يمكن اختزاله في الزيادة في موارد المدخلات كالموارد البشرية أو المالية آو المادية، كما أن توافرها لا يضمن مساهمتها في تحقيق أهداف التنمية، بل تنعكس النتائج والتقدم المرجو من خلال التغير في الأداء والذي يمكن قياسه من حيث تحسين الكفاءة والفعالية.[2]

المطلب الأول: إشراك أصحاب المصلحة وتقييم إمكانات واحتياجات تنمية القدرات

سنحاول في هذا المطلب الكشف عن مدى تضمين وإتباع برنامج "كابدال" للخطوتين الأوليتين لنهج برنامج الأمم المتحدة في تنمية القدرات، ومدى دمجه لها في البرمجة وكذا سنحاول أن نبين العقبات التي تقف دون التطبيق الكامل لها نظرا لخصوصيات البيئة المحلية الجزائرية.

أولا: إشراك أصحاب المصلحة في تنمية القدرات

تعتبر هذه الخطوة مهمة جدا في العملية، الهدف منها هو جعل الحوار مستمرا بين جميع الأطراف المستفيدة من عملية تنمية القدرات وتسعى إلى حملهم على الالتزام بالعملية لضمان نجاحها وهو ما يعتبر أولوية.

إن أصحاب المصلحة في برنامج أو مشروع ما وحسب المتفق عليه والذين يجب أخدهم بعين الاعتبار هم أولئك الذين يتمتعون بنفوذ رسمي يسمح لهم باتخاذ قرار ، والذين يتمتعون بنفوذ يتيح لهم منع اتخاذ قرار ما، الذين يتأثرون بتلك القرارات وأخيرا أولئك الذين يمتلكون معلومات أو خبرات ذات صلة، وعندما يتعلق الأمر ببرنامج "كابدال" فيمكن حصرهم في وزارة الداخلية الجزائرية ،وزارة الخارجية الجزائرية ، البلديات العشر النموذجية،

---

[1] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي،**دعم تنمية القدرات** ،نهج برنامج الأمم المتحدة الإنمائي , نيويورك, سبتمبر 2008،ص.2.

[2] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي،**تنمية القدرات**، برنامج الأمم لمتحدة الإنمائي،نيويورك 2009، ص. 29.

السلطات المحلية، المجتمع المدني، المواطنين ، الفاعلون الاقتصاديون المحليون، موظفو القطاعات المختلفة بالإضافة إلى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، الاتحاد الأوروبي وخبراء دوليون.

إن نجاح هذا البرنامج يعتمد أساسا على مدى إشراك الفئات المستفيدة بشكل فعال في هذه العملية، حيث أن التحدي الأول للبرنامج هو كيفية إبقاء الحوار مستمرا بين هذه الفواعل متمثلة في المجتمع المدني، المواطنين والسلطات المحلية.

إن خلق حوار حقيقي بين هذه الأطراف المستفيدة يعتبر إنجازا في حد ذاته ، فواقع البيئة المحلية الجزائرية يشير إلى غياب الثقة بين المواطن والمنتخبين المحليين وبين المواطن والإدارة المحلية،وضعف أشكال التعاون بين المجتمع المدني والسلطات المحلية.إن نظرة المواطنين للإدارة المحلية والمنتخبين المحليين يغلب عليها طابع السلبية وذلك نتيجة الممارسات السلبية للإدارة المحلية والمنتخبين المحليين تجاه المواطن نظرا لغياب الكفاءة من جهة والإهمال من جهة أخرى أو الأمرين معا، حيث يصل الكثير من المنتخبين المحليين للمناصب القيادية بأساليب ملتوية وبطرق تقوم على اعتبارات وممارسات تقليدية مستغلين غياب الوعي لدى شريحة معينة من المواطنين، كما أن المجتمع المدني ضعيف نسبيا فقد نجد في بعض الحالات جمعيات نشطة ولكن بغياب التنسيق مع الفاعلين الآخرين قد يؤدي إلى فشل مساعيها وبذلك فخلق حوار فعال بين هذه الأطراف كخطوة أولى لتنمية القدرات هو العقبة الأولى التي واجهت البرنامج.

ثانيا: تقييم إمكانات واحتياجات تنمية القدرات (التشخيص)

كما سبق عرضه في المطلب الأول فإن فريقا من الخبراء من المركز الوطني للدراسات والتحاليل من أجل السكان والتنمية تحت إشراف وحدة تسيير برنامج "كابدال"قام بإجراء تشخيص إقليمي تشاركي،[1] وكما جاء في مقاربة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لتنمية القدرات فإن أصحاب المصلحة الرئيسيون(الأطراف المعنية) يجب أن يشاركوا في تحديد نطاق تقييم القدرات وتحليل نتائجه، فأصحاب المصلحة الرئيسيون المحليون هنا هم خير من يستطيع تحديد الأولويات طبعا بالتنسيق مع جهات أخرى.

فيما يخص احتياجات واستجابات تنمية القدرات وتقديم توصيات بكيفية الاستثمار فيها فإن العقبة الأولى في هذا الشأن هو إن كانت هذه الأطراف المستفيدة(أصحاب مصلحة) تعبر فعلا عن الشريحة المستهدفة أو تمثل النسبة الكبيرة من الشرائح المستهدفة، فإن تم على سبيل المثال تقديم جمعيات ومنتخبين وموظفين يمتلكون مستوى متوسط للتكوين والتدريب، فقد لا تعبر هذه الفئات حقا عن احتياجات تنمية القدرات الموجودة على أرض الواقع ، وقد تكون فئة كبيرة من العينة المستهدفة تمتلك مستوى دون مستوى تلك الفئات المكونة وبذلك فلن يتم استخلاص دقيق لاحتياجات تنمية القدرات من طرف الخبراء ، كما أن عملية استقطاب تلك الفئات وإشراكها هي الأخرى تعتبر من أبرز ما يواجه عمليات تقييم القدرات.

[1]"FICHE-INFO Capdel"**, op.cit**.

من المتفق عليه أن عملية تقييم إمكانات واحتياجات تنمية القدرات تتم بالتعاون بين مؤسسات البحث العلمي ومختلف المؤسسات سياسية، إدارية، اقتصادية،اجتماعية وأصحاب الخبرات، كما أن إشراك هؤلاء الفواعل أو عينات رئيسية ممثلة ولو صغيرة من أصحاب المصلحة(الفواعل المعنية) يجب أن يتم في جميع مراحل هذه الخطوات الثلاث من تعبئة وتصميم، عملية التقييم والتلخيص وتقييم النتائج.

إن المدة المعتمدة لإجراء هذا التقييم (التشخيص) من فيفري 2017 إلى أكتوبر 2017 تاريخ استرجاع التشخيصات[1]ليست كافية مقارنة بالمدة التي يتم اعتمادها في تقييم إمكانات واحتياجات تنمية القدرات في البلدان المتقدمة حيث أن هذه الخطوة تتطلب وقتا، جهدا وتنسيقا كبيرا بين الفواعل المعنية(أصحاب المصلحة) وذلك باعتبارها خطوة حاسمة نحو نجاح العملية.

تمت هذه الخطوة في البرنامج في فترة تعتبر قصيرة نسبيا وهذا ما قد يؤدي إلى استخلاص نتائج قد تفتقر للدقة (تفتقد للدقة) ما يؤدي إلى صياغة استجابة لتنمية القدرات انطلاقا من تقييم لا يعبر بنسبة كبيرة عن حقيقة ما هو موجود على أرض الواقع.

المطلب الثاني:صياغة وتنفيذ استجابة مناسبة لتنمية القدرات

تعتبر هذه الخطوات أهم خطوتين في عملية دعم قدرات الفاعلين، وتتوقف نتائج البرنامج بشكل كبير على مدى نجاح هذين الخطوتين.

أولا: صياغة استجابة تنمية القدرات

حسب ما تحصلنا عليه من معلومات من فريق عمل البرنامج فإنه تم جمع نساء منتخبات من خمسة بلديات نموذجية من الهضاب العليا والجنوب، إطارات من جمعيات وطنية ومحلية ومدربين من مراكز وطنية مع خبراء شبكة بلديات "فالكوس-أومبريا" (إيطاليا) من أجل مناقشة منهجية ومحتوى المواد التدريبية حول الحكامة التشاورية المحلية في خدمة التنمية المحلية المستدامة، وبفضل التبادلات الغنية والمثمرة قام خبراء "فالكوس" بتكييف المحتويات والمواد التدريبية مع الاحتياجات الخاصة لكل فئة من الفاعلين وكذا مع السياق المحلي.

وكما هو موضح في المطلب الأول فسيتم القيام بدورات تكوينية لفائدة الفاعلين المحليين لدعم قدراتهم كما سيتم إطلاق مشاريع صغيرة نموذجية.

الملاحظ من خلال ما سبق أنه وفي سياق صياغة استجابة لتنمية القدرات فقد تم التركيز على برامج تكوينية لدعم قدرات الفاعلين، برامج أشرنا سابقا إلى خطوات إعدادها والهدف منها، كما تم أيضا اعتماد مشاريع صغيرة وقد يعود ذلك إلى أن الميزانية المخصصة للبرنامج ليست كبيرة نسبيا لكونها لا تستطيع تغطية نشاطات أكبر

[1]CapDel ."Recommandations des acteurs locaux pour la mise en œuvre du CapDeL 1", Rapport,**https://www.dz.undp.org/content/dam/algeria/docs/Rapport%20Capdel.pdf** , p.6.

وعينات أوسع، كما أن صياغة الاستجابة تتم وفقا لما تم التحصل عليه من معلومات أثناء عملية تقييم إمكانات واحتياجات تنمية القدرات، فالصياغة تتم وفقا لذلك فهي تعتمد على عملية التقييم وبذلك فقد تتميز صياغة الاستجابة بالقصور إذا تم اعتماد نتائج تقييمية دقيقة.

كما أنه كان من الأفضل اعتماد عدد أكبر من الفاعلين عند صياغة الاستجابة على اعتبار أن تلك العينات ليست كافية لتمثيل العدد الكبير من الفاعلين ومن هنا فقد تمتاز عملية صياغة الاستجابة بالقصور.

ثانيا: تفنيد استجابة تنمية القدرات

سنعرض في هذه الخطوة ما تم انجازه إلى غاية نهاية شهر ماي 2019 من برامج تكوينية ومشاريع صغيرة نموذجية مع التعليق عليها، وسيتم ذلك استنادا إلى المعلومات التي تحصلنا عليها من فريق عمل البرنامج.

1. تكوين المنسقين المحليين

الجدول رقم (02-03): تكوين المنسقين المحليين

نوع التكوين	المدة	التاريخ	الحضور	الأهداف
تكوين المنسقين المحليين لبرنامج كابدال	أسبوع	جويلية 2017	المنسقون المحليون + وحدة تسيير المشروع	تم برمجة تكوينات دورية في اطار التكوين المتواصل للمنسقين المحليين، هذه التكوينات تعتمد على المرافقة المتواصلة لفريق كابدال من خلال التعلم بالممارسة من أجل تدعيم القدرات النظرية و تبادل الخبرات المستوحاة من العمل على المستوى المحلي وكذا أيضا تحضير النشاطات المقبلة.
	أسبوع	ديسمبر 2017		
	أسبوع	مارس 2018		
	أسبوع	ديسمبر 2018		
	أسبوع	أفريل 2019		

المصدر: فريق برنامج كابدال

2. تكوين المكونين: تم ذلك بين افريل وماي 2018، دام التكوين ثلاثة أسابيع مع تسجيل حضور الفئات التالية:

الجدول رقم (03-03): تكوين المكونين

الفئة	العدد
المنسقون المحليون	10
إطارات وزارة الداخلية	10
إطارات المعهد العالي للتسيير والتخطيط	9
نساء منتخبات من المجالس الشعبية الولائية	8
إطارات جمعوية محلية	8
إطارات جمعوية وطنية	9
إطارات الوكالة الوطنية لتهيئة وجاذبية الإقليم	21
إطارات البلدية	16

المصدر:فريق برنامج كابدال

دام هذا التكوين 21 يوما، وقد اتاح حسب فريق عمل البرنامج الفرصة للمدربين والمدربات الجزائريين لتلقي المعارف والادوات التي ستسمح لهم من مرافقة وتأطير الفاعلين المحليين في البلديات النموذجية (منتخبين وإطارات بلدية، جمعيات، فاعلين اقتصاديين، نساء منتخبات، شباب) من خلال مواضيع مبتكرة من أجل حكامة محلية "من الجيل الجديد" لدعم التنمية المحلية في البلديات النموذجية لبرنامج "كابدال"، حيث تم تحديد موضوعان أساسيان يتوافقان مع أولويات السلطات العمومية فيما يخص إصلاح تسيير الجماعات الإقليمية:

- **الحكامة التشاركية المحلية المندمجة والشاملة:** قدم هذا التكوين من طرف خبراء من شبكة الجماعات الإيطالية "فالكوس-أومبريا"، الذين قاموا بتصميم مخطط ومواد تدريب الفاعلين المحليين في مجال الحكامة المحلية التشاورية، وألقيت هذه التدريبات لفائدة نساء منتخبات في المجالس الشعبية الولائية، إطارات من وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية، ومسؤولين جمعويين محليين ووطنيين. الهدف من هذه الدورة هو تحديد دور كل من هؤلاء الفاعلين في التنمية المحلية المستدامة، الشاملة والمندمجة وتدريبهم للعمل المشترك في إطار فضاءات التشاور التي ستقام على المستوى المحلي بمرافقة من برنامج "كابدال."
- **التخطيط الاستراتيجي البلدي:** من خلال تكوين مركز على التحكم على الدليل المنهجي لإعداد المخططات البلدية للتنمية "من الجيل الجديد" وكتيباته العملية التي صممها خبراء مجمع "نيسكا-قلوبال شيفت اينستيتيوت" الكندي، وألقي هذا التكوين لفائدة إطارات الإدارة المحلية (البلديات النموذجية، والدائرات والولايات

التابعة لها)وخبراء من الوكالة الوطنية لتهيئة وجاذبية الأقاليم، وتم تكوين المشاركين على العناصر الأساسية للتخطيط الاستراتيجي: من التشخيص الإقليمي التشاركي إلى تحديد المحاور الأولوية لتنمية البلدية؛ من تعريف الأهداف إلى إعداد المشاريع، ومن الشراكة الاستراتيجية إلى تعبئة الموارد .

الشكل رقم(01-03): تكوين المكونين

إعداد الطالب بالاعتماد على إحصائيات الجدول رقم (03-03)

من خلال البيانات الموضحة في الرسم البياني نلاحظ أن نسبة الإطارات الجمعوية الوطنية والمحلية المستفيدين من التكوين لا تشكل نسبة كبيرة مقارنة بفئات أخرى، وهدا ما يطرح علامة استفهام باعتبار أن من منطلق قناعة البرنامج فإن الديمقراطية التشاركية و التنمية المحلية تعتمد على المجتمع المدني وبالتالي فان تكوين عدد اكبر من المكونين من إطارات جمعوية سيؤكد هذه القناعة، كما انه سيسمح بتأطير ومرافقة عدد أكبر من الجمعيات الوطنية والمحلية و بالتالي تعميم الفائدة.

من جهة أخرى نلاحظ أن نسبة المكونين من نساء منتخبات هي الأخرى منخفضة مقارنة بالفئات الأخرى.

3. دورات المحاكاة Sessions de simulation

الجدول رقم (04-03) دورات المحاكاة

نوع التكوين	لمدة	التاريخ	الحضور	الأهداف
دورات المحاكاة Sessions de simulation	5 أيام	جوان 2018 أكتوبر 2018 فيفري 2019	المنسقون المحليون + إطارات وزارة الداخلية + إطارات المعهد العالي للتسيير والتخطيط + إطارات جمعيات وطنية ومحلية + نساء منتخبات من المجالس الشعبية الولائية	التحضير للدورات التكوينية على المستوى المحلي من خلال وضع اللمسات الأخيرة على محتوى التكوين وتقنيات التنشيط

المصدر: فريق برنامج كابدال

4. دورات تكوين الفاعلين المحليين

الجدول رقم (05-03) دورات تكوين الفاعلين المحليين

عنوان التكوين	المدة	التاريخ	الأهداف
الحكامة التشاورية من أجل تنمية مستدامة	5 أيام	جوان - جويلية 2018	تحليل ومناقشة مفاهيم الحكامة التشاورية والتشاركية ، التنمية المحلية المندمجة الشاملة والمستدامة عرض الميثاق البلدي للمواطنة وتحديد الآليات الملائمة للتشاور
الفاعلين المؤسساتيين في مسار الحكامة التشاورية والتخطيط الاستراتيجي		أكتوبر 2018	تحديد رؤية استراتيجية وتشاورية للتنمية، منسجمة مع مميزات الإقليم، وذلك من أجل توجيه مسار التخطيط الاستراتيجي؛ تحليل الإقليم انطلاقا من العناصر المذكورة في التشخيص الإقليمي وتلك المستنبطة من تجارب شخصية بهدف معرفة إمكانات التنمية والأطراف الفاعلة فهم رهانات التخطيط المرن والمقاوم والحاجة إلى التعرف على المخاطر الكبرى التي يواجهها الإقليم واتخاذ إجراءات للوقاية منها والحد من آثارها وتسييرها.
المخطط البلدي للتنمية: حل شامل ومندمج للتشخيص الإقليمي		مارس 2019	فهم القيمة المضافة وطرق إشراك مختلف القطاعات)الاجتماعية، الاقتصادية، البيئية والثقافية...الخ(ومختلف مستويات التنمية)البلدية، الدائرة، الولاية، العمرانية/الريفية... الخ(، وذلك من أجل ضمان تنمية محلية مندمجة؛ ...استيعاب ضرورة الأخذ بعين الاعتبار وإشراك جميع سكان الإقليم)الرجال، النساء، الشباب، الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة، الأطفال...الخ.(قصد ضمان تنمية محلية شاملة.

المصدر: فريق برنامج كابدال

5. الفاعلون المحليون المستفيدون في التكوينات

الجدول رقم (06-03) :الفاعلون المحليون المستفيدون في التكوينات

		تيميمون- أدرار	الخروب- قسنطينة	جانت - ايليزي	الغزوات- تلمسان	بابار - خنشلة	مسعد - الجلفة	جميلة - سطيف	أولاد بن عبد القادر- الشلف
عدد المواطنين		3	7	06		7	6	10	8
منهم	رجال	2	4	06		7	6	5	05
	نساء	1	3	00		0	0	5	03
	شباب	1	1	02		5	2	5	02
	أصحاب مهنة/وظيفة	2	7	06		4	6		01
	جامعيين	1	0	00		1	4		02
	بطالين	0	0	00		2	0		
عدد الجمعيات المحلية		12	14	12		7	17	8	14
عدد الفاعلين الإقتصاديين		3	3	03		2	4		02
منهم	فلاحين		1	01		1	2	6	01
	تجار	1	1	01		1	1	3	
	شركات خاصة	1	1	01		0	4	1	01
	شركات عمومية	1				0	0	0	
موظفو الادارة المحلية		24	21	9		20	18	13	19
منهم	البلدية	8	6	05		7	6	6	05
	الدائرة	3 دائرة 5 أقسام فرعية للدائرة	2 دائرة 4 اقسام فرعية لالدائرة	02		2 موظفون في الدائرة 4 من الاقسام	2 موظفون في الدائرة 4 من الاقسام	2 +4 اقسام فرعية	02 دائرة 04 فروع قطاعية
	الولاية	2 ولاية منتدبة 6 مديريات منتدبة	7	02		7	6	1	02 الادارة المحلية 06 المديريات الولائية

موظفو القطاعات (W)		12	6	9		7	7	8
منهم	السياحة	1	1	01		1	1	01
	البيئة	1	2	01		1	0	01
	الفلاحة	2	1	01			0	01
	الصيد	0	0				0	01
	الميزانية	1	2	01		1	0	01
	آخرون	7		05		4	6	03
منتخبون محليون		12	14	12		14	14	12
منهم	رجال	6	4	06		7	7	05
	نساء	6	10	06		9	7	07

المصدر: فريق برنامج كابدال

الشكل رقم(02-03): الفاعلين المحليين المستفيدين من التكوين

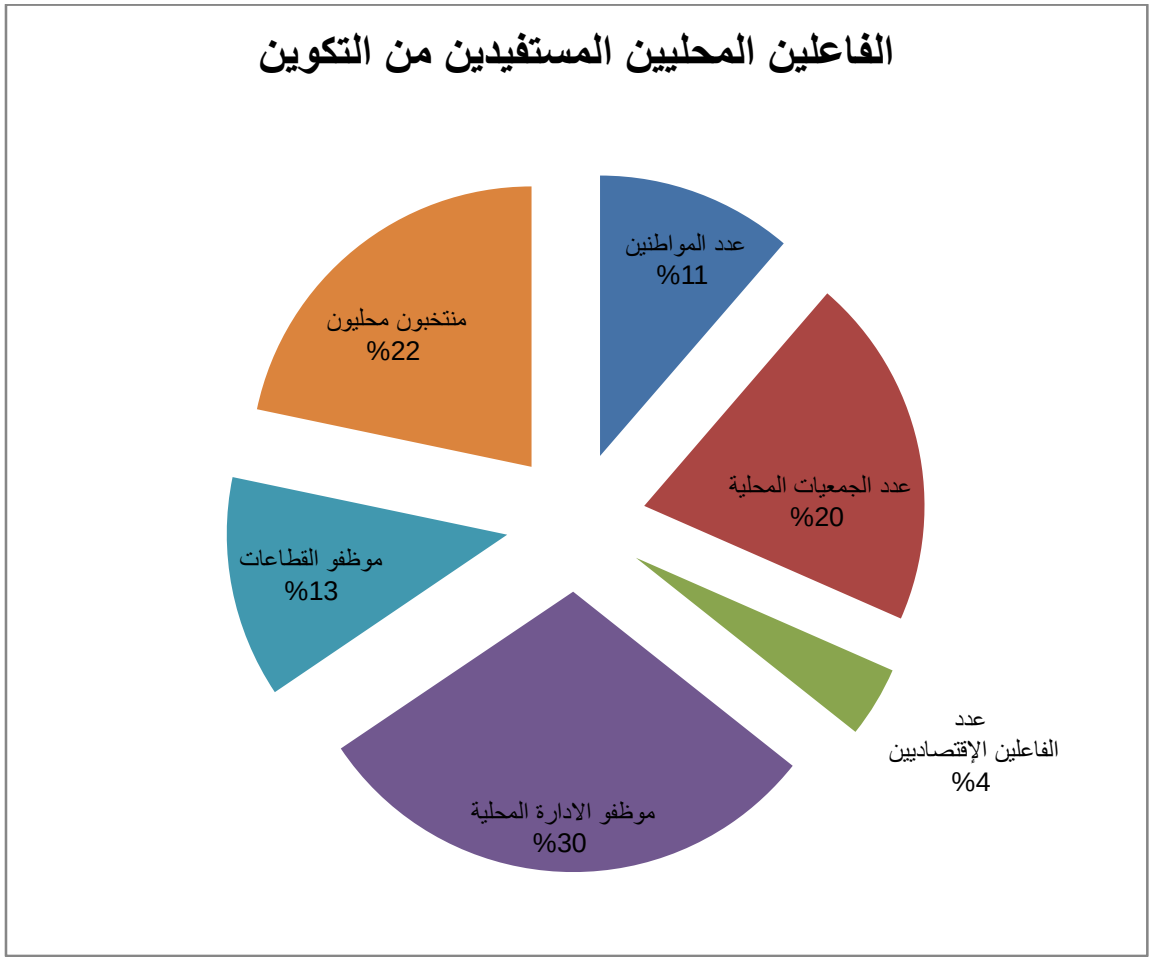

إعداد الطالب بالاعتماد على إحصائيات الجدول رقم (06-03)

يوضح الرسم البياني نسبة كل فئة من الفاعلين المحليين المستفيدين من التكوين، نلاحظ أن نسبة كل من موظفو الإدارة المحلية، لمنتخبون المحليون والجمعيات مرتفعة مقارنة بالفئات الأخرى حيث تم إحصاء 315 مستفيدا بين جمعية،موظفي الإدارة المحلية،منتخبون محليون، موظفو القطاعات، مواطنين وفاعلين اقتصاديين كما هو موضح في الجدول أعلاه.

إن ارتفاع نسبة فئات معينة عن نسب الفئات الأخرى له ما يبرره باعتبار أن القائمين على البرنامج قد اتفقوا على التركيز على تلك الفئات باعتبارها ركيزة هذا البرنامج، ودون إهمال الفئات الأخرى.

غير أن ما يلفت الانتباه هو أن عدد المستفيدين من التكوين ليس كبيرا مقارنة بما هو موجود في أرض الواقع، وبذلك يتوجب على القائمين على البرنامج تكوين عدد أكبر من الفاعلين المحليين لتحقيق نتائج أفضل وتعميم الفائدة.

كما يلاحظ غياب تام لثلاث بلديات كاملة طبقا للإحصاءات الموجودة في الجدول رقم (06-03) وهو ما يعد نقطة سلبية على اعتبار أن تلك البلديات اختيرت على أساس أنها عينة تمثيلية لبلديات أخرى ، لذا يتوجب على القائمين على البرنامج تدارك هذه النقطة.

6. دورات دعم قدرات النساء المنتخبات

الجدول رقم (07-03) دورات دعم قدرات النساء المنتخبات

نوع التكوين	المدة	التاريخ	الحضور	الأهداف
دورات دعم قدرات النساء المنتخبات	أسبوع	سبتمبر 2018	النساء المنتخبات في المجالس الشعبية البلدية للبلديات النموذجية	التعمق في مفاهيم "الحكامة الشاملة" و "النوع الاجتماعي" وادماجهما في التنمية المحلية.وتعزيز معارف وخبرات النساء المنتخبات في جميع مراحل مسار التخطيط الاستراتيجي البلدي ومساعدتهن في التموقع كقوة اقتراح وتغيير في بلدياتهن.
	أسبوع	نوفمبر 2018		
	أسبوع	مارس 2019		

المصدر: فريق برنامج كابدال

7. دورات دعم القدرات الخاصة بالمخطط البلدي من جيل جديد

الجدول رقم (08-03) دورات دعم القدرات الخاصة بالمخطط البلدي من جيل جديد

نوع التكوين	المدة	التاريخ	الحضور	الأهداف
المخطط البلدي من جيل جديد	أسبوع	نوفمبر 2018	إطارات البلدية + إطارات الوكالة الوطنية لتهيئة وجاذبية الإقليم + الأمناء العامون لدوائر البلديات النموذجية + رؤساء اقسام التنشيط المحلي في ولايات البلديات النموذجية	التعمق في مفاهيم وآليات المخطط البلدي للتنمية من جيل جديد .
	أسبوع	جانفي 2019		

المصدر: فريق برنامج كابدال

8. حاضنة المشاريع

الجدول رقم(09-03) حاضنة المشاريع

نوع التكوين	المدة	التاريخ	الحضور	الأهداف
حاضنة المشاريع	أسبوع	نوفمبر 2018	جمعيات محلية	تمكين الجمعيات من نضج وصياغة مشاريع محفزة للتنمية المحلية وذي صلة بالقطاعات ذات الأولوية حددها الفاعلون المحليون في بلدياتهم.
	أسبوع	مارس 2019		

المصدر: فريق برنامج كابدال

أما بالنسبة للمشاريع الجمعوية الممولة من طرف البرنامج فانه وحسب ما تحصلنا عليه من معلومات فلم تنطلق أية مشاريع لحد الآن – ماي2019-وكما هو موضح في الجدول أعلاه فقد تم إجراء تكوين حول كيفية انجاز وتسيير مشاريع لها علاقة بالتنمية، وحسب المعلومات التي تحصلنا عليها فان هناك إمكانية لاستفادة عشرة جمعيات موزعة على سبعة بلديات نموذجة من مشاريع مصغرة

9. دعم قدرات أعضاء المجالس الاستشارية

الجدول رقم(10-03) دعم قدرات أعضاء المجالس الاستشارية

نوع التكوين	المدة	التاريخ	الحضور	الأهداف
قدرات أعضاء المجالس الاستشارية	أسبوع	جانفي فيفري 2019	أعضاء المجالس الاستشارية لبلديات الخروب ، تيميمون الغزوات ، جميلة مسعد ، جانت أولاد بن عبد القادر	تحديد الرؤية الإستراتيجية لتنمية الإقليم، بمرافقة من قبل الوكالة الوطنية لتهيئة وجاذبية الإقليم. خلال هذه الدورة التكوينية ، قام المشاركون بتحليل التشخيص الإقليمي التشاركي لبلديتهم بهدف استخلاص فهم وصورة موحدتين لمكنون الإقليم، قيوده ونقاط قوته وضعفه. وبناءا على هذا التشخيص، يمكنهم تحديد الرؤية التي يرغبونها لمستقبل بلديتهم على مدى 15 إلى 20 سنة، وكذلك كيفية تحقيقها .

المصدر: فريق برنامج كابدال

يذكر أنه تم تنصيب سبعة مجالس استشارية من أصل عشرة مجالس، وبذلك يتوجب على المشرفين على البرنامج تدارك هدا التأخير المسجل.

مما سبق دراسته فإن برنامج كابدال لدعم قدرات الفاعلين من أجل التنمية المحلية قد ركز على محاور أربعة يمكن من خلالها الوصول إلى أهدافه المسطرة، غير أن دلك يتوقف على مدى استيعاب القائمين على البرنامج وفهمهم لخصوصيات البيئة المحلية الجزائرية التي تمتاز بالتعقيد، بالإضافة إلى مدى والتزام الجهات الفاعلة فيه بتنفيذه،وقدرتها على استيعابها له والاستعداد للعمل سوية وبدل جهود مشتركة وإشراك الكل دون إقصاء أو تهميش من اجل ديمقراطية تشاركية وتنمية محلية تستجيب لتطلعات الساكنة.

الخاتمة

يهدف التعاون الدولي من أجل التنمية إلى تحقيق أهداف التنمية سواء كانت أهدافا وطنية أو عالمية، حيث تقوم مجموعة من الفواعل بالعمل المشترك إما بصورة ثنائية، ثلاثية أو متعددة الأطراف لدعم الدول النامية من أجل تحقيق أهدافها الوطنية، وكذا العمل على تحقيق الأهداف العالمية للتنمية والمتمثلة في أهداف التنمية المستدامة 2030.

ازدادت حدة التعاون الدولي من أجل التنمية، أين شهدت دخول العديد من الفاعلين الجدد من غير الدول الأعضاء في لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، وهي دول أصبحت تلعب دورا رئيسيا في هذا المجال بعدما كانت في السابق تلعب دورا ثانويا، ولعل أبرزها دول منظمة البريكس وخاصة الصين.

وشهد هذا التعاون تصاعد دور المنظمات غير الحكومية، حيث أصبحت هذه الأخيرة من أكبر الممولين للتنمية في السنوات القليلة الماضية، وتلعب المنظمات الحكومية منذ عقود دورها التقليدي في دعم التنمية كمنظمة الأمم المتحدة، منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، البنك الدولي وبنوك التنمية المستحدثة لهذا الغرض، ويتم هذا التعاون سواء بالدعم المادي كالمنح والقروض الميسرة وغير الميسرة، وغير المادي كدعم القدرات الذي يستهدف قدرات الأفراد والمنظمات، التعاون التكنولوجي وتبادل الخبرات(تبادل تجارب السياسة العامة).

إضافة إلى دعم القدرات أطلقت مجموعة من المبادرات كمبادرة المعونة من اجل التجارة، ومبادرة التخفيف من أعباء الديون، غير أن التركيز على السياسات التي تعتمد على المعونة قد أثارت جدلا كبيرا حول فعالية التعاون الدولي من أجل التنمية خاصة مع عدم وجود أي دلائل على أن زيادة المعونة يؤدي إلى تعزيز التنمية، إذ أنه ومنذ بدايات التعاون الدولي من أجل التنمية تم التركيز على الهدف الرئيسي وهو التخفيف من حدة الفقر أين تم تقديم قروض للدول النامية، وبدل إرفاق هذه القروض بالتوجيه وخبرات الدول المتقدمة في التنمية (لأن معظم الدول النامية كانت حديثة الاستقلال وتفتقر للخبرة والتجربة المناسبة في هذه المجالات) تم إرفاق تلك القروض بشروط مجحفة (المشروطية) وهو ما كان سببا في زيادة مشاكل الدول النامية التي أغرقت في الديون، هذا الأمر كان كفيلا بتقويض عملية التنمية لسنوات، كما تم الاعتماد على ما يسمى بإستراتيجية الحاجات الأساسية (إشباع الحاجات الأساسية) والتي كانت تحمل شعار "الغداء للجميع، الصحة للجميع والتعليم للجميع،" وقد لاقت انتقادات كبيرة لكون نتائجها لا تخدم عملية التنمية، كما تم التوجه لدعم التنمية الريفية والزراعة وفي المقابل قامت دول متقدمة بوضع سياسات حمائية لدعم منتجاتها الزراعية ما شكل عائقا أمام قدرة الدول النامية على المنافسة وتصريف منتجاتها في الأسواق الخارجية.

أثارت هذه الأمور جدلا حول هوية الدول المستفيدة عمليا من هذا التعاون، فالكثير من الدلائل تشير إلى أن الدول ذات الدخل العالي هي المستفيدة من هذا التعاون أكثر من الدول النامية وهي في الأصل الدول المستهدفة من هذا التعاون، إن استمرار الجدل حول فعالية التعاون من أجل التنمية ما هو إلا دليل عدم وجود ترابط وثيق بين المساعدة الإنمائية والتنمية، كما أن الجهود الدولية التي استهدفت زيادة فعالية التعاون من أجل التنمية والاجتماعات

التي عقدت بهذا الخصوص وما تم التوصل إليه من خلالها لم تقم كل الدول بالالتزام بها، أما تلك التي فعلت فقد كان التزامها نسبي.

يتوجب على الأطراف الفاعلة في التعاون والشركاء العمل بشكل أكبر لتعزيز الحوكمة الجيدة ومحاربة الفساد الذي أصبح يقف حاجزا أمام تعزيز التنمية في الدول النامية، هذا ما يتأكد من خلال تلك النماذج من الدول التي تمتلك موارد ضخمة طبيعية وبشرية تمكنها من اللحاق بركب الدول المتقدمة غير أن شعوبها لا تزال تعاني الفقر والتهميش.

يرجع السبب الرئيسي في تفشي الفساد واستفحاله إلى تعطيل أنظمة المساءلة والإصرار على عدم تفعيلها، ولا يقتصر هذا على الدول النامية فقط بل يتعداه إلى حكومات في الدول المتقدمة، تستقبل أموالا ضخمة في بنوكها مصدرها مسؤولون فاسدون من الدول النامية قاموا بتهريبها بدون التعرض للمساءلة عن مصادر هذه الأموال.

يتطلب زيادة فعالية التعاون الدولي من أجل التنمية أيضا التوجه إلى سياسات غير سياسة المعونة، فالقواعد والسياسات السائدة في البيئة الدولية كانت ولا تزال أحد الأسباب الرئيسية في اتساع هوة التنمية بين الدول المتقدمة والنامية، فهي تخدم الدول المتقدمة وتعمل على إبقاء هيمنتها مستخدمة مؤسسات دولية لهذا الشأن، غير أن هذا الأمر لا يعتبر مبررا للفشل لبعض الدول، خاصة تلك التي تمتلك مؤهلات كبيرة للتنمية ونجاح عدد من الدول النامية سابقا في تحقيق معدلات عالية من التنمية والمنافسة مباشرة مع الدول المتقدمة وأخذ أسواقها التقليدية.

يعتبر اتساق السياسات من أجل التنمية عاملا مهما لزيادة فعالية التعاون الدولي من أجل التنمية وتعزيز التنمية في الدول النامية، غير أنه من غير المتوقع أن تقوم العديد من الدول المتقدمة بتبني سياسات تتنافى وأهدافها ومصالحا الوطنية، ويعتبر هدا الأمر صعبا خاصة في ظل التنافس الكبير بين الدول خاصة المتقدمة فيما بينها، وبينها وبين الاقتصاديات الصاعدة، وهذا ما يظهر من خلال السياسات المعتمدة من بعض الدول ورفض الالتزام باتفاقيات دولية والانسحاب منها.

يعتبر التعاون جنوب-جنوب من أجل التنمية أحد أنماط التعاون الواعدة والتي قد تمكن الدول النامية من الاستفادة بشكل أكبر من الدول ذات الاقتصاديات الصاعدة والتي كانت في وقت قريب دول نامية، فهذه الدول تبدي استعدادا أكبر لإقامة شراكات مثمرة مع الدول النامية، شراكات تقوم على المنفعة المتبادلة وليس على منطق التبعية السائد في العلاقات شمال-جنوب.

وضعت الجزائر مطلب تحقيق تنمية محلية مستدامة ومندمجة ضمن أولوياتها، ولهذا الغرض تقوم بعقد شراكات تعاون مع دول ومنظمات دولية رائدة في هذا المجال، وهذا ما يظهر من خلال برنامج "كابدال" لدعم قدرات الفاعلين في التنمية المحلية، ينطلق البرنامج من محاور أربعة تعتبر المحاور الرئيسية من أجل تحقيق التنمية المحلية من ديمقراطية تشاركيه وتفعيل العمل المشترك بين الفاعلين المحليين إلى عصرنة الخدمة العمومية، تنمية اقتصادية وأخيرا التسيير المتعدد القطاعات للمخاطر البيئية الكبرى على المستوى المحلي وذلك عبر دعم قدرات الفاعلين في عشرة بلديات نموذجية. من خلال دراستنا للبرنامج كشف مجموعة من المعوقات تقف كحاجز أمام التنفيذ الفعال للبرنامج

ولعل أبرزها والتي تحول دون تحقيق نتائج أفضل نجد:

- الصعوبات المتعلقة بإشراك الفاعلين المحليين.

- سوء التخطيط والتنسيق الذي تتميز به بعض الجماعات المحلية والذي يعتبر تحديا وهدفا في نفس الوقت بالنسبة للبرنامج.

-التخلف النسبي للمجتمع المدني في الكثير من الأقاليم الجزائرية مع استثناء بعض الحالات، بالإضافة إلى لا يلقى الدعم والتشجيع الكافيين، ومن أبرز المعوقات أيضا ضعف التنسيق بين المجتمع المدني والسلطات المحلية والتي يعمل البرنامج على تعزيزها، كما أنه من الصعب تكوين رؤية واضحة حول طبيعة تلك العلاقة التي تبدو في ظاهرها عادية ووطيدة في حالة حصول الطرفين على ما يريدانه، والذي قد لا يكون بالأساس موجها لخدمة التنمية المحلية.

- ضعف القدرة على الابتكار والتطوير من أجل بيئة محلية ترقى إلى تطلعات السكان، وهو ما يعتبر هدفا للبرنامج وعقبة أخرى.

- المركزية واللامركزية والتي كانت دائما عائقا أمام تحقيق تقدم في التنمية المحلية.

- كان من الممكن تبني مقاربة شاملة في التنمية المحلية البرنامج بإدماج الجوانب الاجتماعية للتنمية كالتعليم والصحة، ويعود ذلك ربما للاعتقاد بأن التركيز على المحاور الأربعة السابقة الذكر سيؤدي حتما إلى تعزيز الجوانب الاجتماعية.

- لا تمثل العينة التي تم اختيارها سوى 0.64% من بلديات الجزائر وهو رقم ضعيف جدا، وبما أنه لكل بلدية خصوصياتها فمن الصعب جدا أن تكون هذه العينة تمثيلية لكل بلديات الجزائر.

- ضعف التمويل المخصص للبرنامج مقارنة بالأهداف المرجوة.

من المبادئ الأساسية لتعاون فعال من أجل التنمية نجد:

- مبدأ الملكية والذي يقتضي قيام الفاعلون المحليين والوطنيون بصياغة الخطوط العريضة للبرنامج، كما يجب على الجهات الأجنبية أن تعتمد بشكل أكبر على الخدمة المدنية، جمع البيانات، إعداد الموازنة الخاصة للبيئة المحلية الجزائرية بدلا من إقامة أنظمة موازية، غير أن هذا الأمر يقف كعائق أمام تحقيق نتائج فعالة نظرا لعدم قدرة بعض الأقاليم (البلديات) على تحقيق ذلك لغياب الكفاءة المناسبة.

تطرح فكرة الملكية في بداية البرنامج وليس في مراحل متقدمة منه (في تنمية القدرات) ما يطرح علامة استفهام حول مدى الاعتماد على أنظمة الأجهزة المحلية وحتى لو افترضنا أنه تم الاعتماد عليها فكيف يتوقع القائمون على البرنامج الحصول على نتائج أفضل ما دام أن الأجهزة المحلية القائمة ضعيفة، وهي في الأصل سبب القيام بالبرنامج.

- مبدأ مواءمة أنشطة البرنامج مع خطط التنمية المحلية الجزائرية أمر صعب، يتطلب دراسة معمقة لخصوصيات البيئة المحلية الجزائرية.

- مبدأ إشكالية التنسيق الفعال بين الأطراف المعنية بالبرنامج أو ما يسمى بأصحاب المصلحة، فمن الواضح أنه تمت مواجهتها حيث يلاحظ غياب تام لبعض البلديات إلى غاية مراحل متقدمة من البرنامج.

- مبدأ المسائلة المشتركة ّ، وهو من بين أكثر المسائل المثارة في التعاون الدولي من أجل التنمية، حيث لم يتم إثارته بين أصحاب المصلحة في البرنامج، ما يطرح تساؤلا كبيرا حول سبب ذلك.

انطلاقا مما سبق ولتجاوز المعوقات السابقة نقترح مجموعة من التوصيات:

- تفعيل أنظمة المساءلة على المستوى المحلي، فالأمر ضروري للقضاء على كل أشكال التعسف والمحسوبية والمحاباة، والمساءلة المتبادلة بين الأطراف الفاعلة في البرنامج.

- إن الميزانية المخصصة للبرنامج ليست كافية من أجل تغطية عدد أكبر من النشاطات والمشاريع باعتبارها مفيدة جدا لدعم قدرات الفاعلين في التنمية المحلية.

- إشراك عدد أكبر من الفاعلين المحليين، وتكوين عدد أكبر من المكونين لضمان استدامة فائدة البرنامج.

- ضرورة الانطلاق في المشاريع الصغيرة النموذجية لتمكين الجمعيات من التعلم عن طريق الممارسة، كما يجب تدريبها على القيام بمشاريع أكبر على اعتبار أنها ستكون دعما كبيرا للتنمية المحلية في المستقبل.

- ضرورة التنسيق بشكل أكبر بين الجهات الفاعلة لضمان فعالية أكبر للبرنامج.

- ضرورة إدماج البعد الاجتماعي كالصحة والتعليم حيث أن تعزيز التنمية المحلية يكون بتنشئة النشء في مواضيع تخدم التنمية بالإضافة إلى قطاع الصحة والذي يعتبر هو الآخر من أهم القطاعات التي كان يجب تناولها، فالتعليم والصحة أساسيان من أجل تنمية محلية متكاملة وشاملة.

- محاولة مواءمة أنشطة البرنامج بشكل أكبر مع خصوصيات البيئة المحلية الجزائرية لضمان استفادة أكبر.

- إشراك أكبر للأنظمة المحلية للعمل على تعزيز مبدأ الملكية.

قائمة المراجع

أولا: باللغة العربية

الكتب:

1. الذنبيات محمد محمود ، بوحوش عمار ، **مناهج البحث العلمي وطرق إعداد البحوث**، ط4، بن عكنون :الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية،2007.

2. شلبي محمد، **المنهجية في التحليل السياسي: المفاهيم، المناهج، الاقترابات، والأدوات**، الجزائر: كلية العلوم السياسية والإعلام، 2002.

التقارير:

1. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، **دعم تنمية القدرات ,**نهج برنامج الأمم المتحدة الإنمائي, نيويورك, سبتمبر 2008.

2. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، **تنمية القدرات**، برنامج الأمم لمتحدة الإنمائي، نيويورك،2009.

الدوريات والمجلات:

1. العباس بلقاسم، "المساعدات الخارجية من أجل التنمية"، **دورية جسر التنمية**، العدد 78، ديسمبر 2008 .

المؤتمرات:

1. مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة و التنمية ،"تقييم مساهمة الأشكال الفعالة من التعاون في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية و تطورها في مجال التجارة و التنمية" ،اجتماع الخبراء المتعدد السنوات بشان تعزيز التكامل و التعاون في الميدان الاقتصادي ، الدورة الثانية ، مذكرة من أمانة الاونتكاد ، جنيف ، ماي 2014.

2. مؤتمر العمل الدولي،"أفق عام 2030: التعاون الإنمائي الفعال دعما لأهداف التنمية المستدامة"، تقرير الرابع، الدورة 107، ط1، مكتب العمل الدولي ،جنيف، 2018.

3. الأمم المتحدة: المجلس الاقتصادي و الاجتماعي، "تعزيز الاتساق على صعيد السياسات و المؤسسات من اجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة"، الدورة 17، افريل 2018

ثانيا : باللغة الأجنبية

الكتب:

1. Arts Karin and Dickson Anna K., **EU development cooperation From model to symbol**, Manchester: Manchester University Press, 2004.

2. Besada Hany and Kindornay Shannon, **Multilateral Development Cooperation in a Changing Global Order**, International Political Economy Series, 1st edition,UK,2013.

3. Hoebink Paul**, European Development Cooperation In Between the Local and the Global**, Amsterdam : Amsterdam University Press, 2010.

4. Klingebiel Stephan, **Development Cooperation: Challenges of the New Aid Architecture**, German Development Institute, England, 2014.

5. Lewis David and Kanji Nazneen, **Non-Governmental Organizations and Development** ,Great Britain and New York , 2009.

6. United Nation, **United Nations Department of Public Information**, The United Nations Today, United Nations, New York, 2008.

7. United Nation, United Nations Department of Public Information, **Basic facts about the United Nation**,42nd Edition, United States of America,2017.

التقارير:

1. Alonso José Antonio and Glennie Jonathan , "What is development cooperation ?" , Development Cooperation Forum Policy Briefs, No.1, New York, February 2015, ,www.un.org/ecosoc/dcf.

2. Atwood Brian ,"What de we know about multilateral aid? The 54 billion dollar question",http://www.oecd.org/dac/aid-architecture/multilateralaid.htm,

3. CapDel ."Recommandations des acteurs locaux pour la mise en œuvre du CapDeL 1", Rapport, https://www.dz.undp.org/content/dam/algeria/docs/Rapport%20Capdel.pdf

4. Center For Global Development, commitment-development-index-2018, United Kingdom.

5. Department for International Development ,'Multilateral Aid Review Ensuring maximum value for money for UK aid through multilateral organizations", March 2011.

6. Dirk Niebel and Gudrun Kopp and Hans –Jurgen Beerfeltz,"Triangular cooperation in German development cooperation", Federal Ministry for Economic Cooperation and Development (BMZ), Strategy Paper 5/2013 ,Berlin , February 2013.

7. European Commision, "EU Aid for Trade Progress Report 2018 Review of progress on the implementation of the updated EU Aid for Trade Strategy of 2017",Report ,Brussels, December 2018.

8. European Commission,"EU 2013 Report on Policy Coherence for Development",Report, 2013,Brussels.

9. European Commission, "Budget Support Guidelines Programming, Design and Management A modern approach to Budget support",Tools and Methods Series, Working document, Brussels, September 2012.

10. Gulrajani Nilima, " Bilateral versus multilateral aid channels Strategic choices for donors ", Overseas Development , London , Report, March 2016.

11. Iceland Liechtenstein Norway, "Bilateral Guideline EEA and Norwegian Financial Mechanisms 2014 – 2021Adopted by the Financial Mechanism Committee on 9 February 2017",Norway, February 2017.

12. International Monetary Fund, "Building a Shared Future",,IMF Annual Report 2018.

13. Jeremy Smith, "Development Cooperation and Local Government", , UCLG Development Cooperation and City Diplomacy, Policy Paper.

14. KS Jomo and Anisdhury Chow and Sharma Krishnan and Platz Daniel," Public-Private Partnerships and the 2030 Agenda for Sustainable Development: Fit for purpose?", Department of Economic & Social Affairs , Working Paper, No 148,New York, February 2016.

15. Lamhauge Nicolina and Lanzi Elisa and Agrawala Shardul and OECD ,"Monitoring and Evaluation for Adaptation: Lessons from Development Cooperation Agencies", OECD Environment Working Papers, No. 38,**https://dx.doi.org/10.1787/5kg20mj6c2bw-en**, April 2012.

16. Latek Marta,"Decentralised cooperation in the context of the 2030 Agenda", European Parliamentary Research Service, European Union, June 2017.

17. Luijkx Willem and Benn Julia, "Emerging providers' international co-operation for development", OECD Development Co-Operation, working paper 33/2017, April 2017.

18. Manning Richard, "Efforts and Policies of the Members of the Development Assistance Committee" ,OECD Publications, Report 2005,Paris**.**

19. Molenaers Nadia and Leen Nijs ,"The Bumpy Road, from Rhetoric to Reality – the EC on the Slippery Slope: Does the Governance Incentive Tranche Strengthen or Weaken Aid Effectiveness under the Umbrella of the Paris Declaration?", Paper presented at the 12th EADI General Conference, Geneva ,24-28 June.

20. Nelson Rebecca., "Multilateral Development Banks: Overview and Issues for Congress, Congressional" ,Report, July 6 2018.

21. OECD (2011), Multilateral Aid 2010, OECD Publishing".http://dx.doi.org/10.1787/9789264046993-en**.**

22. OECD (2012), "From Aid to Development: The Global Fight against Poverty", OECD Insights, OECD Publishing, http://dx.doi.org/10.1787/9789264123571-en.

23. OECD (2016), "Development Co-operation Report 2016: The Sustainable Development Goals as Business Opportunities ", OECD Publishing, Paris, http://dx.doi.org/10.1787/dcr-2016-en.

24. OECD (2018), "Multilateral Development Finance: Towards A New Pact on Multilateralism to Achieve the 2030", Agenda Together, Paris, 2018.

25. OECD 2012, "Supporting Partners to Develop their Capacity 12 Lessons from DAC Peer Reviews" , OECD publications, 2012, www.oecd.org/publishing/corrigenda.

26. OECD 2018, "Reshaping Decentralised Development Co-operation: The Key Role of Cities and Regions for the 2030 Agenda" ,OCDE, Report , june 2018.

27. Pultar Anna and Rabitsch Waltraud , "Manual Capacity Development :Guidelines for Implementing Strategic Approaches and Methods in ADC" , Austrian Development Agency, Vienna, August 2011.

28. Stephan Klingebiel and Victoria Gonsior and Franziska Jakobs and Miriam Nikitka. "Public Sector Performance and Development Cooperation in Rwanda **:** Results-Based Approaches"**,** Springer Nature**,** 2016.

29. Swiss agency for development and cooperation (SDC) and the European Centre for Development Policy Management (ECDPM), "Putting Policy Coherence for Development into Perspective: Supporting Switzerland's promotion of PCD in commodities", migration and tax policy,2013.

30. Tomlinson Brian and AidWatch Canada ,"working with civil society in foreign Aid possibilities for south-south cooperation ? ", UNDP: China, September 2013.

31. United Nations Development Programme concessional financial flows among southern countries conceptualising design principles, operational modalities and AN assessment framework, Bureau for Policy and Programme Support , New York ,October 2016.

32. ZamfirLonel, "Understanding capacity-building/ capacity development A core concept of development policy", EPRS | European Parliamentary Research Service, April 2017.

الدوريات والمجلات:

1. Barry Frank, "Michael King and Alan Matthews ,Policy Coherence for Development: Five Challenges", **Irish Studies in International Affairs**, Vol. 21, Royal Irish Academy, 2010.

2. Development Cooperation Agency,"Swedish development cooperation This is how it works",**Swedish International ,**Valhallavägen 199,105 25,Stockholm**.**

3. International Bank for Reconstruction and Development , The World Bank, Asian Development Bank, and Inter-American Development Bank, "Public-Private Partnerships", **World Bank Publications**, Version 2.0/2014 , Washington,2014.

4. Knoll Anna, "Bringing Policy Coherence for Development into the post-2015 agenda – Challenges and Prospects", **European Centre for Development Policy Management**, Discussion Paper, No. 163, June 2014.

5. Kwesi Boon Emmanuel," AREA STUDIES – AFRICA (Regional Sustainable Development Review)", **Encyclopedia of Life Support Systems (EOLSS)**, Vol. I.

6. Nganje Fritz, "Decentralized Cooperation and the New Development Cooperation Agenda: What Role for the UN?" ,**United Nations University Centre for Policy Research**, November 2015.

7. PPP Lab Food and watter ,"Financing Public-Private Partnerships", **Insights Series**, N: 04,

8. https://www.ppplab.org/wordpress/wp-content/uploads/2016/11/Insights-Serie_04.pdf.

9. Valmorbida Antonella ,Decentralised cooperation: an added value for Eastern Partnership Countries , **The series of the European Association for Local Democracy**, Issue #01,February 2016**.**

10. Woods Adèle ,"Facts about European NGOs Active in International Development", OECD publications, **Development Centre Studies**, No. 51487 ,2000, Paris.

مواقع الانترنيت:

1. "The Paris Declaration on Aid Effectiveness and the Accra Agenda for Active", on the site:https://www.oecd.org/dac/effectiveness/34428351.pdf , Date of view 20-04-2019.

2. "FICHE-INFO Capdel", sur le site: http://www.interieur.gov.dz/images/FICHE-INFO-Fr-Finale.pdf

3. Ministry for Foreign Affairs of Finland,."Bilateral partner countries",,on the site:https://um.fi/bilateral-partner-countries , Date of view 20 04 2019.

4. Ministry Of Foreign Affairs of the Czech Republic, "Bilateral development cooperation",on thesite :https://www.mzv.cz/jnp/en/foreign_relations/development_cooperation_and_humanitarian/bilateral_development_cooperation/index.html , Date of view 20-04-2019.

وثائق رسمية:

1. " Document projet . Développement Local et Démocratie Participative Capdel" ,https://www.undp.org/content/dam/algeria/docs/gouvernance/prodoc%20capdel%20sign%c3%a9.pdf .

الفهـــــــارس

فهرس الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
(01- 01	المعونة من أجل التجارة حسب المانحين باليورو	
(01- 02)	مجالات ومستويات تطبيق عملية تنمية القدرات	
(02-01)	مؤشر الالتزام بالتنمية 2018	
(03-01)	أصحاب المصلحة (الجهات المعنية)	
(03-02)	تكوين المنسقين المحليين	
(03-03)	تكوين المكونين	
(03-04)	دورات المحاكاة	
(03-05)	دورات تكوين الفاعلين المحليين	
(03-06)	الفاعلون المحليون المستفيدون في التكوينات	
(03-07)	دورات دعم قدرات النساء المنتخبات	
(03-08)	دورات دعم القدرات الخاصة بالمخطط البلدي من جيل جديد	
(03-09)	حاضنة المشاريع	
(03-10)	دعم قدرات أعضاء المجالس الاستشارية	

فهرس الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
(02 -01)	هـرم فعـالية المعونة	
(02- 02)	تحديد مواضع تعزيز PCD على مختلف المستويات	
(03-01)	تكوين المكونين	
(03-02)	الفاعلين المحليين المستفيدين من التكوين	

الموضوع	الصفحة
شكر وعرفان	
مقدمة	أ - و
الفصل الأول: مضمون التعاون الدولي من أجل التنمية	33-8
المبحث الأول: فواعل التعاون الدولي من أجل التنمية	21-9
المطلب الأول: التعاون الثنائي والثلاثي الحكومي	13-9
المطلب الثاني: التعاون المتعدد الأطراف	21-14
المبحث الثاني: أنواع ، وأشكال وأدوات التعاون الإنمائي	33-22
المطلب الأول: التحويلات المالية والعينية	28-22
المطلب الثاني: دعم القدرات وتغيير السياسات	33-28
الفصل الثاني: فعالية التعاون الدولي من أجل التنمية	60-35
المبحث الأول: مدى فعالية التعاون من أجل التنمية	49-36
المطلب الأول: الجهود الدولية لزيادة فعالية التعاون الإنمائي	43-36
المطلب الثاني: العوامل المحددة لفعالية التعاون الإنمائي	49-43
المبحث الثاني: اتساق السياسات من أجل التنمية	60-49
المطلب الأول: مفهوم اتساق السياسات من أجل التنمية	53-49
المطلب الثاني: الجهود الدولية للوصول إلى اتساق السياسات من أجل التنمية	60-54
الفصل الثالث: برنامج كابدال لدعم قدرات الفاعلين في التنمية المحلية	86-62
المبحث الأول: تقديم برنامج كابدال	72-63
المطلب الأول: التعريف بالبرنامج	67-63
المطلب الثاني: أهداف ومضمون برنامج كابدال	72-68
المبحث الثاني: مدى تضمين برنامج كابدال لخطوات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لتنمية القدرات	86-73
المطلب الأول:: إشراك أصحاب المصلحة وتقييم إمكانات واحتياجات تنمية القدرات	75-73
المطلب الثاني: صياغة وتنفيذ استجابة مناسبة لتنمية القدرات	86-75
الخاتمة	91-88
قائمة المراجع	97-93
فهرس الأشكال والجداول	99
فهرس المحتويات	100
الملخص	

ملخص الدراسة

تتناول هذه الدراسة موضوع التعاون الدولي من أجل التنمية ومساهمته في دعم الدول النامية لتحسين أدائها التنموي، وذلك لما يوفره هذا التعاون من إمكانية الاستفادة خاصة من تجارب وخبرات مجموعة من الفواعل قد تكون حكومات محلية، منظمات حكومية وغير حكومية و مؤسسات خاصة لدعم الأهداف التنموية الوطنية للدول النامية بالإضافة إلى العمل المشترك من أجل تحقيق الأهداف العالمية المشتركة للتنمية كأجندة التنمية المستدامة 2030 .

سنتطرق في هذه الدراسة إلى برنامج "كابدال" لدعم قدرات الفاعلين في التنمية المحلية في الجزائر والذي يندرج في إطار التعاون الدولي الجزائري من أجل التنمية، وهو شراكة ثلاثية تسعى من خلالها الجزائر إلى الاستفادة من تجارب منظمات دولية حكومية تمتلك خبرة واسعة في هذا المجال، حيث أن دعم قدرات الفاعلين في التنمية المحلية من شأنه أن يساهم في تحقيق تنمية محلية مستدامة ومندمجة.

Absatract:

This study addresses the international cooperation for development and to support the developing countries to improve their developmental performance, because it may offer the possibility of beneficiating from the experiences of a set of actors, such as states, governments and local governments, governmental and non-governmental organizations, private institutions (philanthropic, private funds…) to support the national developmental objectives of the developing countries, in addition to the joint action in order to achieve the development common international objectives (goals/targets), such as the sustainable development agenda 2030.

We will address in this study case the Cap Del program that aims to support the capacities of the actors in the local development in Algeria, which is part of the Algerian-international cooperation. It is about a trilateral partnership through which Algeria seeks to benefit from the experiences of the international organizations that have vast experiences in this field, considering that supporting the capacities of the actors in the local development might contribute in achieving a sustainable and integrated local development.